انحراف الأحداث
مشكلة تؤرق المجتمع العربي

مهـرة سالم القـاسمي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : انحراف الأحداث

مشكلة تؤرق المجتمع العربي

المؤلف : مهرة سالم القاسمي

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٤٨٤٧

الطبعة الثانية ٢٠١٣



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الفهرس

﴿ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ [يونس:١٠٨].

إهداء

إلى كل من يهتم بأمرهم، أضع بين أيديكم بعضا من جهد ، من أجل جيل عربي أفضل، رجوت أن يقابله تحقيق أمل، هو أن نسعى معا لدرء الموبقات عنهم، لكي نصل بهم إلى بر الأمان.

المقدمة

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث من المشكلات الخطيرة، لما لها من تأثيرات سلبية على استقرار الكيان الاجتماعي عامة، فهي في أبسط معانيها تعبر عن سلوك مضاد للمجتمع ومخالف لقوانينه والقيم والمعايير السائدة فيه، وتعاني معظم مجتمعات العالم، إن لم يكن جميعها، من هذه الظاهرة، ولم تصبح مجتمعاتنا العربية في الوقت الحاضر بمنأى عنها، وتكمن خطورة هذه المشكلة في وطننا العربي- إن لم تتدارك- في زعزعة أمنه المجتمعي وتهديد بنيانه القيمي، كيف لا وهي تمس أهم شريحة سكانية في المجتمع، فأطفال اليوم هم رجال الغد وهم بناة المستقبل المأمول.

ورغم أن مشكلة انحراف الأحداث واحدة من المشكلات التي عرفتها كل المجتمعات البشرية، حيث لا يكاد يخلو منها أي مجتمع في أي عصر من العصور، إلا أن مما يزيد خطورتها في الوقت الحاضر كثافة حجمها وسرعة انتشارها غير المسبوق، وكذلك تعدد أنماطها وجدتها. ولا يقتصر هذا الوضع الجديد على مجتمع بعينه، بل أصبح يشكل ظاهرة تؤرق كثيرا من المسئولين. فقد جذبت اهتمام الباحثين في كل مجتمع من مجتمعات العالم وحظيت بالدراسة والتحليل. ونتيجة لذلك تعددت جوانب تناولها وتفرعت تفسيرات أسبابها وكيفية علاجها.

وإذا ما اطلعنا على سجلات الشرطة اليومية في أي بلد عربي، نجد أن هذه السجلات تحتوي - وبشكل منتظم - على تزايد أعداد الأحداث المنحرفين بطريقة ملحوظة. هذا ما يؤكده الدكتور ناصر ميزاب، الذي يرى أن الإحصاءات الرسمية في كثير من دول العالم - وخاصة المتطورة منها - تشير إلى تفاقم هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، فهي تكاد تصبح عابرة للقارات، وهنا تكمن الخطورة، حيث يسهل انتقالها إلى كثير من المجتمعات في دول العالم، ومن بينها مجتمعاتنا العربية، التي يمكن للعدوى أن تنتقل إليها.

ويفترض ناصر ميزاب أنه إذا كان الجانحون في مجتمعاتنا ما زالوا يستعملون وسائل تقليدية في إنجاز السرقات أو تعاطيهم للمخدرات، فليس بالبعيد أن يأتي يوم نشهد فيه انفجارا في ظاهرة الجنوح من حيث حجمها وتطور وسائلها، ومرد ذلك ما طرأ من تحسن كبير في وسائل المواصلات والاتصالات (الشبكة العنكبوتية إحداها)، وكذلك عن طريق عولمة الإعلام والاقتصاد وحتى الثقافة، مما أدى إلى تقارب المجتمعات من بعضها البعض وسهولة اختراق كل منها للآخر، وهنا يتوقع ميزاب أن ينتج عن استمرار هذه الظاهرة أنواع من الجرائم المتعددة، قد تتمثل في تحول هذه الفئات الانحرافية عند كبرهم إلى عصابات إجرامية منظمة (٢٠٠٥).

وتؤكد الدكتورة تماضر حسون أن طبيعة المرحلة التي تمر بها حاليا كافة المجتمعات القطرية في الوطن العربي حساسة جدا، وتتطلب الإدراك الواعي لأبعادها، وذلك في ضوء التحولات السريعة والجذرية للبنى الاقتصادية والسياسية، التي أفرزت تغيرات اجتماعية وثقافية مهمة لم يخطط لها سابقا، مثل تغير العلاقات الاجتماعية والنظم التربوية وحجم العائلة والعلاقات بين أفرادها ومراكزهم وغير ذلك (١٦:١٩٩٤).

ويعتقد الدكتور محمد ضو أنه رغم أن هذه الظاهرة قديمة وتعرفها كل المجتمعات البشرية ولا يقتصر وجودها على المجتمعات المتخلفة، إلا أن تخلف

المجتمع يفاقم من خطورتها ويدخلها في حلقة مفرغة تدور حول أزمات اجتماعية، تسهم في اتساع وتعميق مشكلة انحراف الأحداث، ولأن المجتمع العربي مجتمع فتي- إذ يبلغ نسبة من أعمارهم دون ١٥ عاما أكثر من ٣٨٪ من مجموع السكان- فإن هذه الظاهرة في المجتمع العربي تصبح في غاية الخطورة، حيث تهدد أهم شريحة سكانية يحتاجها مستقبل هذا المجتمع (٢٠٠٢).

والذي يجب أن لا يغيب عن بالنا هو أن هذه المشكلة لا يمكن النظر إلى مدلولها على أنها مجرد خروج هذه الفئة من النشء على الأنماط الاجتماعية والقانونية السائدة، وإنما هي - كما يذهب الدكتور عمر الفاروق الحسيني- في الحقيقة تعبر عن فشل المجتمع ككل في رعايته لأبنائه. كما أنه لا يمكن النظر لهذه المشكلة على أنها حالة طارئة تزول بانقضاء فترة زمنية معينة، بل إنها إذا لم يتم تداركها وعلاجها في الوقت المناسب، قد تمتد إلى مستقبل الحدث المنحرف، وما إجرام الكبار إلا امتداد لانحراف الصغار(١٧: ١٩٩٥)، مصداقا للمثل القائل: « من شب على شيء شاب عليه».

ويمكن إذًا اعتبار أن انحراف الأحداث ما هو إلا عرض من الأعراض وليس مرضا قائما بذاته، فهو بذلك انعكاس للاضطرابات الاجتماعية والضغوط الاقتصادية، كما أنه يعبر عن صراع نفسي أو نقص عقلي أو جسماني. وهكذا تساهم مجموعة من الأسباب والعوامل المتنوعة، (الاجتماعية منها والاقتصادية والجسمية) في حدوث هذا الانحراف، فكل هذه العوامل تتفاعل جميعها وبدرجات مختلفة في تكوين هذه الظاهرة (الحناكي، علي ٢٠٠٦:٢).

هذا بصفة عامة، أما عن العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة في الوطن العربي، فتؤكد الدكتورة تماضر حسون أن هذه الظاهرة في الوطن العربي، تكاد لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم، وإن كانت لها خصوصيتها فإنها تشترك معها في الأسباب الرئيسية للانحراف والتي تتمثل في مجموعة من العوامل المتكاتفة والمتفاعلة، التي تشكل قوة دافعة تؤدي إلى مظاهر للسلوك

الانحرافي لدى الأحداث. وهي لذلك ترى أن الحدث المنحرف لا يمكن اعتباره وحدة منعزلة منغلقة على ذاتها، بل إنما سلوكه المنحرف يحدث نتيجة لجملة من العلاقات التفاعلية التي يقيمها مع أقرانه في الأسرة والمدرسة والمجتمع، وكذلك نتيجة ما يقوم به من أدوار وما يمر به من خبرات وصراعات ورغبات ومخاوف مكبوتة، كما أنه يتأثر بانتماءاته الاجتماعية والاقتصادية (١٤:١٩٩٤).

فعوامل الانحراف إذًا متعددة، منها ما هو أسري ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي وغير ذلك. كما تأتلف هذه العوامل لتشكل أسبابا متنوعة كل منها صيغ في إطار جاء وفق قضايا فكرية أفرزتها تجارب بحثية خاصة يتفق بعضها مع بعض في أمور ما وتختلف في أمور أخرى، وذلك اعتمادا على إفرازات الواقع الذي عاشه كل من منظري هذه الظاهرة، وكذلك ما أملته عليهم قناعاتهم الفكرية وتخصصهم الأكاديمي.

ويكمن تعقد هذه الظاهرة في أبعادها المختلفة مثل: البعد النفسي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والقانوني وغيرها، وأدى كل ذلك إلى تعدد المجالات العلمية والمعرفية التي تناولتها بالدراسة، أهم هذه العلوم علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإجرام والطب النفسي والعلوم القانونية والتربوية وغيرها، فجميع هذه المجالات العلمية اهتمت بموضوع انحراف الأحداث من زوايا مختلفة، تتفق كل منها مع الأسس والركائز الذي يقوم كل علم عليها، ففسرها بعضها في ضوء العوامل الاجتماعية كمسببات لحدوث الانحراف، بينما ترى علوم أخرى أن أسباب الانحراف تكمن في العوامل النفسية أو القانونية أو غيرها، وهناك من يفسرها في ضوء هذه العوامل مجتمعة.

يمكن القول أن مشكلة انحراف الأحداث متشابكة العوامل والأسباب، وأصبح تفاقمها وانتشارها يحتم إلقاء الضوء على كل محدداتها، ومما لا شك فيه أن هذه المعرفة ستسهل وضع السياسات المناسبة للمهتمين بهذه المشكلة، ومن شأنها الحد من خطورتها وعلاجها.

وتأتي أهمية دراسة هذه الظاهرة من أن خطورتها لا تقتصر على مجرد سرعة انتشارها واتساع حجمها، فهي أيضا لها تأثيراتها السلبية على البناء الاجتماعي، فهناك الكثير من السلوك المنحرف له تأثيراته السيئة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخلقية والقانونية والانفعالية في المجتمع، وتعطي الدكتورة إجلال سري أمثلة لهذه المخاطر نبينها فيما يلي:

- ارتباط مشكلة انحراف الأحداث بعملية النمو والتنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال.
- زيادة الضغوط النفسية والاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها الأحداث نتيجة الإجراءات الأمنية والقانونية وسوء معاملتهم، مما قد يؤدي بالحالة إلى شخصية سيكوباثية.
- ظهور مشكلة اقتصادية خطيرة تنتج عن الفاقد البشري المنتج، نتيجة اتساع دائرة انحراف الأحداث، ومن هنا يشمل الضرر المجتمع ككل حيث يؤدي إلى الخسارة المادية، كما تزيد المشكلة من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع.
- اضطراب التفاعل الاجتماعي بين الحدث وأفراد المجتمع الذي يعيش فيه (٢٠٠٣:١٦٨).

ولهذه الأسباب مجتمعة ترى الدكتورة إجلال سري أن هذه الظاهرة قد نالت اهتمام الباحثين، أفرادًا وجماعات وهيئات محلية وعالمية، فقد رأت اللجنة الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ضرورة دراسة مشكلة انحراف الأحداث دراسة علمية، والتي يجب أن تمثل جزءًا من سياسة الأمم المتحدة الاجتماعية، وذلك في ميدان الدفاع الاجتماعي (نفس المرجع ونفس الصفحة).

يتناول هذا الكتاب في الأساس مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي، مع التركيز على عوامل وأسباب هذا الانحراف من وجهات نظر متعددة. وتدور محاور هذا الكتاب من خلال سبعة فصول، يهتم الفصل الأول بإلقاء الضوء على

خصائص هذه الظاهرة في الوطن العربي من حيث الحجم والشكل، وذلك من خلال بعض الدراسات البحثية التي أجريت في الوطن العربي. ويتناول الفصل الثاني أهم المفاهيم والمصطلحات التي جاءت في هذا الكتاب، وكيف تعددت الآراء حولها، لتكشف أنها جاءت تعبيرا عن وجهة نظر تختص في المجال العلمي أحيانا، كما عكست اختلافات بعضها في صياغة المفهوم وجهات نظر إيديولوجية يحددها المكان والزمان. أما الفصل الثالث فقد تناول أهم أنواع الانحرافات الأكثر شيوعا في المنطقة العربية وكيفية التعامل معها بقدر الإمكان. ويتناول الفصل الرابع العوامل والأسباب التي تقف خلف هذه الظاهرة. بينما يتناول الفصل الخامس التطور التاريخي للفكر الإنساني وارتباطه بتفسير السلوك الانحرافي والإجرامي. ويتناول الفصل السادس النظريات الذاتية للسلوك الإجرامي، بينما يتناول الفصل السابع النظريات الاجتماعية للسلوك الإجرامي. وأخيرا تنتهي هذه الدراسة ببعض المقترحات والتوصيات التي ربما تساهم في وضع السياسات التي يرجى منها أن تحد من هذه الظاهرة.



الفصل الأول

الملامح الأساسية لظاهرة انحراف الأحداث في الوطن العربي

إن الفترة الحرجة التي تمر بها كافة المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة، نتيجة للتحولات الجذرية والمتسارعة لكافة البنى السياسية والاقتصادية، وما أفرزته من تغيرات اجتماعية وثقافية هامة شملت شتى مجالات الحياة، تتطلب الإدراك الواعي لأبعادها المختلفة، وذلك للحد من تفاقم السلبيات الناتجة عنها.

ووفق هذه المعطيات يمكن الإشارة إلى «عملية التحديث» في المجتمعات العربية، والتي يقصد بها ظاهرة اقتباس كل ما هو حديث من أساليب الحياة في المجتمع، وتتمثل هذه الأساليب الحديثة في الاستعانة بالإمكانات والأدوات والوسائل والأفكار التي تتلاءم مع متطلبات العصر. ويتميز العصر الحديث بخصائص وصفات تتفاوت في درجتها من مجتمع إلى آخر؛ وأهم هذه الخصائص الانتشار الواسع للتعليم، واكتساب المعرفة العلمية، والاستعانة بالمنهج العلمي للتعامل مع المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع. كما يتميز بالإقبال الكبير على توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية، التي تشمل شتى مجالات حياة الفرد الخاصة كما تمتد إلى أنشطته الرئيسة، كالعمل والإنتاج والتنقل والاتصال والترفيه وقضاء أوقات الفراغ والتعامل مع

الآخرين، بما في ذلك أعضاء المجتمع وعناصر ومكونات الطبيعة، وفوق كل ذلك تبرز ظواهر اجتماعية من بينها ارتفاع معدلات التحضر حيث الانتقال إلى حياة المدن وسيادة الأسرة النووية صغيرة الحجم. ورغم بعض هذه الإيجابيات التي تتسم بها عملية التحديث إلا أنها لا تخلو كذلك من ارتباطها بمظاهر سلبية، كضعف الترابط الأسري والازدحام وارتفاع معدلات الانحراف وما شابه ذلك (التير، مصطفى عمر ٦٦: ١٩٩٠).

هذا بالإضافة إلى المفاهيم والأنماط السلوكية الاستهلاكية الوافدة التي أثرت سلبا على الوظيفة الأسرية في المجتمعات العربية، والتي ساهمت في انتشار كثير من المشكلات الاجتماعية، وعلى رأسها الجريمة والانحرافات السلوكية (حسون، تماضر ١٢:١٩٩٤)، و منها تطلعات بعض الشباب الغير قادرين ماديا أن يحذوا حذو الموسرين من الشباب في الملبس والترفيه وغيرها من المظاهر المادية البراقة التي تغري بعض الشباب، وخاصة عندما يكونون خارج نطاق التوجيه السليم من الأسر ودور التعليم وكذلك مؤسسات المجتمع الأخرى الضالعة في شؤون الشباب والاهتمام بسلوكياتهم.

ورغم شمولية ظاهرة انحراف الأحداث وإمكانية تشابه خصائصها، إلى حدما، عالميا، إلا أن هذه الظاهرة في المجتمعات العربية لها خصوصيتها التي يمكن أن تميزها عن المجتمعات الأخرى، وخاصة الغربية منها، سواء كان ذلك في الشكل أو المضمون. فإذا ما اعتبرنا مثلا شرب تعاطي الشاب للخمر من الأمور المشينة والمجرمة في الدين الإسلامي، فإن هذا الفعل يعتبر عاديا في المجتمعات الغربية غير المسلمة إن لم يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لهم.

ويؤكد الدكتور أحمد قحطان (٢٠٠٤) إن تجريم أي سلوك قد يعتبر مسألة نسبية تخضع للزمان والمكان. فقد يكون سلوك ما غير سوي في الوقت الحاضر لكنه كان سويا في الماضي. كما قد يكون سلوكا ما غير سوي في مجتمع ما ولا يكون كذلك في مجتمع آخر، فعلى سبيل المثال خجل البنت في المجتمع الغربي

يعد سلوكا غير مستحسن بينما هو في المجتمع الشرقي معبرا عن الوقار والحشمة (ص ١٠).

كذلك يمكن القول بالنسبة للأسباب والعوامل المؤدية للسلوك الانحرافي. فكثيرا ماترجع البحوث و الدراسات في المنطقة العربية، أسباب هذا السلوك إلى ضعف الوازع الديني لدى الإبن المنحرف أو ذويه بينما لا يبدو هذا الأمر ذو أهمية كبيرة في المجتمعات الغربية.

ويمكن الكشف عن خصائص مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي من خلال ماتوصلت إليه بعض الدراسات والمقالات والتقارير والبحوث حول هذه الظاهرة في أقطار عربية عدة.

بحوث ودراسات عن ظاهرة انحراف الأحداث في عدة أقطار عربية

عقد المؤتمر العربي الخامس للدفاع الاجتماعي، لدراسة انحراف الأحداث ودور المؤسسات في المعاملة والعلاج، في مدينة تونس، في الفترة بين ٢٣- ٢٨ يوليو/ تموز عام ١٩٧٣. وكانت أهم النقاط التي ناقشها المؤتمر بخصوص ظاهرة الانحراف وجود أنواع من الانحرافات الجديدة في بعض البلدان العربية مثل: شم البنزين وسرعة سياقة السيارات، و شم الغراء في عدة أقطار عربية.

وحول تفسير ظاهرة جناح الأحداث في الوطن العربي يقول الدكتور علي عبد الرازق جلبي: لقد درج كثير من الباحثين العرب في تفسيرهم لهذه الظاهرة على الأخذ بتلك العوامل التي ترتبط بمنظور غربي، والتي تتمثل في عوامل ذاتية (النفسية والبيولوجية) أو عوامل موضوعية (اجتماعية واقتصادية وثقافية، وبصفة خاصة العوامل الأسرية)، ويرى جلبي أن هذا المنظور الغربي يحاول فهم عوامل الجناح بمعزل عن البناء الاجتماعي، مما يجعل التسليم بهذه النظرة في التفسير خاطئا. ويرى أنه يجب أن تفسر ظاهرة انحراف الأحداث في ضوء نظرة شاملة تربط بين عوامل الانحراف وطبيعة التكوين الطبقي للمجتمع والصراع

الاجتماعي بين فئاته وجماعاته التي تدخل ضمن هذا التكوين (١٩٧٣).

وفي دراسة لها بعنوان: « جناح الأحداث الذكور في الوطن العربي» تعالج الدكتورة تماضر حسون (١٩٩٤) مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي، والتي تهدف إلى الكشف عن عوامل انحراف الأحداث في الوطن العربي، وفق الإطار الاجتماعي والثقافي، في ثلاثة أقطار عربية، هي الجمهورية العربية السورية والسودان والمغرب. وقد استهدفت الدراسة مجموعة من الأشخاص في هذه الأقطار، اختيرت منهم عينة ممثلة من الذكور الجانحين والذين تتوافر فيهم أهم الصفات التي تميز هذه الفئة عن غيرهم من الذكور غير الجانحين. وشملت هذه العينة كل الأحداث الذين ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون الخاص بالأحداث في تلك الأقطار، وأودعوا في كل من «مركز تمارة لرعاية الطفولة في الرباط»، و«مركز رعاية الأحداث (الغزالي) بدمشق»، و«مركز رعاية الأحداث في الخرطوم».

وقد بلغ حجم العينة الكلية من هذه المراكز (٣٠١) حدث منحرف، ورغم توصلها إلى وجود علاقة بين التصدع الأسري وانحراف الأحداث، إلا أن هذه الدراسة ترى أنه ليس من الضروري أن يكون هذا التصدع هو السبب الرئيس لهذه المشكلة، فقد يرجع السبب إلى تخلف الأسر وجهلها بدورها تجاه الأبناء، مما يستوجب تعويضهم العناية عما لحق بهم من قصور نتيجة لهذا التفكك، وخاصة في ظروف تقل فيها المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بالطفولة.

وتستنتج الدكتورة تماضر حسون بأنه، قد ساهمت الظروف المادية الصعبة للأسرة في تفاقم هذه المشكلة. فبطالة الأب عن العمل في زمن تسود فيه ثقافة القيم الاستهلاكية في المجتمع، إلى جانب تدني مستوى المعيشة والظروف السكنية السيئة، هي بمثابة مقدمات طبيعية لحدوث اختلال وصراعات في العلاقات الأسرية، وفي مثل هذه الظروف يكون ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف أمرا قد يصعب تجاوزه.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن عجز المؤسسة التربوية الثانية (المدرسة) عن تلبية الاحتياجات التعليمية، إلى جانب ارتفاع نسبة التسرب بين تلاميذ المدارس، قد ساهم في ازدياد نسبة الانحراف، كما لعبت البيئة السكنية دورا كبيرا في انحراف الأحداث، فنتيجة لغياب الأماكن والمرافق الصحية والترويحية والثقافية اللازمة لقضاء أوقات الفراغ، تشكلت العصابات من الأطفال الذين يمارسون الأفعال الانحرافية.

كما تبين أن وسائل الأعلام - وخاصة التليفزيون - تكاد تكون الوسيلة الوحيدة التي استحوذت على اهتمام الأحداث، وبالتالي فإن عرض برامج تنطوي على قيم ومظاهر سلوكية تتعارض مع قيم وتقاليد وأخلاق المجتمع، كفيل بأن يهدد العملية التربوية والتنشئة الاجتماعية، وبالتالي من شأن ذلك أن يخلق مزيدا من الصراعات والقلق في نفوس الأبناء، وعندما تترك للطفل حرية اختيار البرامج قد يلجأ إلى السيئ منها، ويؤدي ذلك إلى تقليد الأساليب الانحرافية، وهنا تأتي أهمية مشاركة الأسرة فيما يشاهده الأبناء من برامج، حيث يمكنهم التحاور معهم حول المواضيع التي عليهم أن يجروا مع الأبناء تقييمها من حيث الجودة والسوء.

ويلقي كتاب الدكتور مصطفى عمر التير (١٩٩٠) الضوء على ظاهرة انحراف الأحداث في الوطن العربي، وتستنتج الدراسة أن ما طرأ على منطقتنا العربية من تغيرات اجتماعية واقتصادية - يسميها التير «ظاهرة التحديث» - والتي استمرت في النمو والانتشار والتعقيد، قد تركت بصماتها على بنية الأسرة في المجتمع العربي الحديث، خاصة تلك التي مست طبيعة العلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة، وترى الدراسة أن وضعا كهذا أثر في مهمات وواجبات كل فرد في الأسرة، وظهر ذلك جليا لدى الأسر التي انتقلت من الريف إلى المدن، وما رافق ذلك من تغيرات معيشية وثقافية، حملت في جانب منها آثارها السلبية، فكان تفاقُم مشكلة انحراف الأحداث أحد إفرازات هذه التغيرات.

ولتسليط الضوء على مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي اعتمد الدكتور التير على تحليل بعض ما تم تناوله من الدراسات والأدبيات عن الدول العربية حول هذا الموضوع، والتي جمعت بياناتها من عدة أقطار عربية، وتوصلت دراسته إلى نتائج تتشابه فيما بينها، وذلك بالرغم من أن عمليات جمع البيانات جرت في أجزاء متفرقة من الوطن العربي، وخلال أزمنة مختلفة.

وقد شكل ضعف الرقابة الأسرية أهم عوامل الانحراف في الأقطار العربية المدروسة، كما تبين أن ضعف الرقابة الأسرية ذلك كان يعود إلى عدة أسباب، من بينها انشغال الوالدين أو أحدهما بالعمل، أو الغياب عن المنزل لفترة طويلة، كما تبين أن للهجرة من الريف إلى المدن دورا في ضعف الرقابة الأسرية، من حيث إقامة المهاجرين في مساكن فقيرة ومكتظة، كما اتصف المهاجرون بتدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضائها.

وقد تبين أن ضعف الرقابة الأسرية كان يصب في وجود تأثيرات سلبية على إنجاز الأبناء في المدرسة، حيث كان يكثر تغيبهم ويتكرر رسوبهم، كما ظهرت مشكلة التسرب بين الأحداث، والتي كانت تقودهم إما إلى التسكع في الشوارع أو الانخراط في مواقع إنتاجية ضعيفة لا يستطيعون الاستقرار في مواقعها، فتقل بذلك فرصة استمرارهم في العمل.

وإذا ما تتبعنا الدراسات التي اعتمد عليها التير وقارناها بغيرها من الدراسات، فإننا سنجد أن الأخيرة لا تختلف نتائجها كثيرا عما سبقها، وفي هذا البحث سنقوم بعرض كل ما استطعنا الحصول عليه من دراسات، سواء كان ذلك من مصدرها الأساسي، أو تلك التي نقلها باحثون آخرون لهذه الدراسات من أقطار عربية متعددة:

انحراف الأحداث في المغرب

نشر إدريس الكتاني في عام ١٩٧٦ دراسة بعنوان «ظاهرة انحراف الأحداث: دراسة اجتماعية للطفولة بالمغرب»، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها

أن المدينة المغربية كانت تعاني من انتشار واسع لمشكلة انحراف الأحداث، وتبين أن لها عدة عوامل أهمها، كبر حجم الأسرة، وارتفاع نسبة الأمية بين الآباء، ومعاناتهم من الضنك الاقتصادي نتيجة شيوع البطالة أو تدني الأجور، وعدم ملائمة المساكن التي تقيم فيها الأسر، وخاصة تلك الأعداد الكبيرة التي هاجرت حديثا من الريف، إلا أنه لم يتضح في هذه الدراسة أن لغياب الأب دورًا مهمًّا في انحراف الأحداث (التير، مصطفى عمر ٧٤: ١٩٩٠).

انحراف الأحداث في مصر

من عرضه للدراسات السابقة يرى الدكتور مصطفى عمر التير أن المصريين هم أول العرب الذين اهتموا بدراسة انحراف الأحداث، وذلك منذ خمسينيات القرن الماضي، وكانت تلك الدراسات تركز على حجم الظاهرة وتوزيعها بين أجزاء القطر المصري، وقد كشفت الدراسات عن بعض أشكال الانحرافات السائدة آنذاك، والتي تمثل أهمها في النشل والهروب والتسكع (٧٢:١٩٩٠).

ويشير الدكتور علي الحناكي إلى أقدم دراسة ميدانية في الوطن العربي، قام بها الدكتور حسن الساعاتي [(١٩٥١)] في مصر، وتناولت العلاقة بين التفكك الأسري وجناح الأحداث. وقد استغرقت الدراسة الميدانية مدة خمس سنوات بدءا من ١٩٤٠ وانتهاء بسنة ١٩٤٥م. واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وكانت العينة مكونة من مجموعتين؛ الأولى تجريبية بلغ حجمها (٨٠٠) حدث منحرف ومتشرد من كلا الجنسين، والثانية مجموعة ضابطة مماثلة في العدد من أحداث غير منحرفين ولا متشردين. وتوصلت الدراسة إلى نتائج بينت نسبة الأسر المفككة للجانحين، حيث بلغت (٦٧٪) مقابل (٣٥٪) من أسر غير الجانحين. واتضح أنه كان للتفكك الأسري للعينة المدروسة دور كبير في الانحراف، جاءت أهميتها بالترتيب، بدءا بالوفاة ثم الطلاق ثم تعدد الزوجات، وانتهاء بحالة الانفصال (افتراق الزوجين بدون طلاق). كما اتصف أفراد مجموع العينة التجريبية بازدياد نسبة تفشي الأمية، حيث بلغت (٧٩٪) مقابل (١٥٪)

للمجموعة الضابطة، أما المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعينة التجريبية فقد كان أقل منها لدى مستوى أسر العينة الضابطة (٢٠٠٦).

وتعتبر دراسة الدكتور عبد الرحمن العيسوي في عام [١٩٨٤] حول ظاهرة انحراف الأحداث في جمهورية مصر العربية من الإنجازات العلمية المهمة، حيث قام بدراسة ميدانية على عينة من الأحداث الجانحين في مدينة الإسكندرية، وجاءت بنتائج عدة، أهمها ما يتعلق بالعامل الأسري الذي اتضح أنه يلعب دورا كبيرا في انحراف الأحداث. وقد بينت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأحداث الجانحين كانوا ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، تقيم في أحياء فقيرة وفي ظروف سكنية سيئة يسودها العوز، حيث كان أغلب الآباء من مجموع تلك العينة يشتغلون بأعمال ذات دخل متواضع، كباعة متجولين وخدم منازل. وكان أغلب الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر تفتقد التماسك الاجتماعي، كما كان متوسط عمر الوالدين كبيرًا نوعًا ما، وتتولى الأم بالنسبة لعدد كبير منهم مهمة الإشراف بدلا من الأب، وانعكس الإهمال الأسري على الوضع الدراسي لأغلبية أفراد العينة، فكانوا من الفاشلين دراسيا، كما ساهمت متغيرات عديدة في هروبهم من المدرسة، من بينها الحاجة إلى العمل، ومرافقة أصدقاء السوء (التير٧٢: ١٩٩٠).

يذهب الدكتور خيري خليل الجميلي (١٩٩٨) إلى أن كثيرا من الدراسات الكمية التي اعتمدت على تحليل الإحصائيات المتوفرة عن جناح الأحداث منذ عام ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣ في جمهورية مصر العربية كان يشوبها عدم الدقة، سواء لعدم تحديد المعايير الإحصائية المتبعة لتحديد مدى الجناح، أو لعدم اعتبار المخالفات من ضمن انحراف الأحداث.

ورغم ذلك فإنه إذا ما قورنت تلك التحليلات الإحصائية في الفترة المذكورة بغيرها التي تم تحليلها في الفترة ما بين ١٩٦٤-١٩٧٤ سيمكننا ذلك من التأكد من مسار ظاهرة الانحراف وسماتها العامة (ص ٢٠٩).

ففي الفترة السابقة (١٩٥٨ -١٩٦٣) تم التعرض لحجم مشكلة جناح الأحداث واتجاهاتها والعوامل المسببة لها. وعند تحليل الإحصائيات الواردة في تلك السنوات لهذه المشكلة (جناية-جنحة- مخالفة) تبين زيادة مستمرة، حيث وصل العدد من (١٥٥٢٤ حالة انحراف) عام ١٩٥٨م إلى (٢٦٣٥٠ حالة انحراف) عام ١٩٦٢م، وكانت أغلبها حالات جنح من مجموع حالات الانحراف، حيث سجلت عام ١٩٥٨ ما يعادل (٩١٪)، وفي عام ١٩٥٩ ارتفعت إلى ما يعادل (٩٩٪)، ثم انخفضت عام ١٩٦٠ إلى (٩٧٪)، ثم عادت إلى الارتفاع عام ١٩٦١ فوصلت النسبة إلى (٩٩.٢٪)، وفي عام ١٩٦٢ انخفضت النسبة مرة ثانية إلى (٩٣.٧٪)، ثم عادت للارتفاع عام ١٩٦٣ لتسجل نسبة (٩٦.٧٪) (نفس المصدر ص ٢١٠).

وقد لوحظ في تلك الفترة انخفاض الجنايات إلى أدنى نسبة، أي لا تتعدى (١٪) مقارنة ببقية الانحرافات، حيث تراوحت بين (٤،.٪) و(٨،.٪)، بينما تراوحت نسبة المخالفات بين (٥،.٪)، و(٨٪)، وهذا يشير إلى أن الجنح تشكل القطاع الأغلب بين الأحداث.

أما بالنسبة لنوع الجنايات التي ارتكبها الأحداث في تلك الفترة، فهي تتمثل في: جرائم الاعتداء على الأشخاص (قتل، شروع في القتل، إيذاء) وجرائم الاعتداء على الأموال (سرقة، نصب، خيانة الأمانة)، والجرائم الجنسية (هتك عرض، فعل فاضح، فسق) (نفس المصدر، ص٢١٢).

وتبين التحليلات الإحصائية لتلك الأنماط الجنائية أن وقائع الإيذاء التي تتضمن الضرب والجرح الذي نشأ عنه عاهة والإصابة بالخطأ هي التي سجلت أغلب الحالات من مجموع الجرائم، وذلك في الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٠. بينما جرائم الاعتداء على المال - وتتضمن السرقة بأنواعها والشروع فيها والنصب والخيانة للأمانة - فقد جاءت في المرتبة الثانية من الجرائم المرتكبة في تلك

الفترة، مع تفاوت بسيط انخفاضا وارتفاعا بين فترة السنوات المذكورة (نفس المرجع، ص٢١٣).

وبالنسبة للتحليلات الإحصائية لانحراف الأحداث في جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين ٦٤/ ١٩٧٤، اقتصرت البيانات التي تم الحصول عليها من تقارير الأمن العام في الفترة المذكورة على عدد الجنايات التي يرتكبها الأحداث، وكذلك الجنح التي تقترفها هذه الفئة، بدون أن تشتمل على المخالفات كما درجت عليها الحالة في الفترة الماضية (٥٨ - ١٩٦٣)، نفس المرجع، ص ٢١٤).

وأشارت البيانات في الفترة الأخيرة - كما هو الحال في الفترة السابقة - إلى أن الجنح قد سجلت الغالبية العظمى من انحرافات الأحداث، إلا أن الجديد فيها أن النسبة المئوية للجنح في مقابل المجموع الكلي قد ثبتت عند (٩٩٪) ولم تنخفض عنها، ويرجع سبب ذلك إلى استثناء إحصائيات المخالفات.

أما بالنسبة لتصنيفه لمجموعات الجرائم: الاعتداء على الأشخاص، الاعتداء على الأموال، والجرائم الجنسية، فقد بلغت نسبة جرائم الاعتداء على الأفراد، كالقتل والشروع فيه والإيذاء أعلى نسبة في عام ١٩٦٧، حيث بلغت (٤٤٪)، كما أنها تعتبر أعلى نسبة مقارنة بجرائم الاعتداء التي سجلت ضد الأموال، والتي بلغت نسبتها (٢٦٪) عامي ١٩٦٤ و١٩٧٤ (نفس المرجع، ص ٢٢٠).

انحراف الأحداث في ليبيا

اهتم عدد من الباحثين في ليبيا بدراسة هذه ظاهرة انحراف الأحداث، فأعدت تقارير متفرقة في هذا المجال. ويشير التير ١٩٩٠ إلى دراسة عبد السلام عبد الله لنيل درجة الماجستير عام ١٩٨٥ من جامعة الفاتح بليبيا بعنوان «ملامح ظاهرة انحراف الأحداث»، وتوصلت نتائجها إلى أنه من بين مجموع المفحوصين من الأحداث الجانحين تنتمي الغالبية منهم إلى أسر كبيرة الحجم ومنخفضة الدخل نسبيًا، وتكثر المشاجرات الأسرية بين أفرادها، وتضعف درجة الرقابة على

الصغار، وتوجد نسبة عالية من الجانحين لم يلتحقوا بالمدارس، وآخرون انقطعوا عن الذهاب إليها، وتتمثل أهم الانحرافات بين عينة الدراسة في السرقة، تليها المشاجرة، ثم الجرائم الجنسية (ص ٧٢).

انحراف الأحداث في لبنان

تشير الدكتورة تماضر حسون (١٩٩٥:٥٦) إلى الدراسة التي قام بها الدكتور مصطفى العوجي عام ١٩٦٥ في لبنان، والتي شملت ١٣٣٨ حدثا منحرفا، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

بلغت نسبة انحراف الأحداث الذين كانوا ينتمون لأسر طبيعية ٧٥٪ من المجموع الكلي، أما المنتمون لأسر مفككة فقد بلغت نسبتهم ٢٥٪ من المجموع الكلي، كما بينت الدراسة أن المستوى الاقتصادي لهذه الفئات كانت أعلاها فئة الفقر والعوز حيث بلغت نسبتهم ٥٦٪، تليها الفئة ذات الدخل المتوسط حيث بلغت نسبتهم ٤٢٪، بينما وصلت نسبة الطبقة الغنية من أسر الأحداث إلى ٢٪.

وعن العلاقة بين الوضع الاقتصادي ونوع الانحراف تبين للدكتور العوجي أن نسبة من ارتكب جريمة السرقة كانت أوضاعهم الاقتصادية، تقريبا تتراوح بين (٤٤٪) لفئة من هم في حالة العوز والفقر، بينما تصل نسبة من هم في حالة ميسورة من العيش إلى ٣٪ تقريبا.

كما تشير الدكتورة تماضر حسون أيضا إلى دراسة قام بها الدكتور مصطفى حجازي عام ١٩٧٥ عن انحراف الأحداث في لبنان، حيث تبين أن عدد الأحداث المنحرفين وقتها قد أخذ في التزايد بوتيرة متسارعة، وخاصة في السنوات الأخيرة التي سبقت تلك الدراسة. واتسمت تلك الانحرافات بالتصلب والتمرس، وارتفاع درجة العدوانية، وخاصة بالنسبة لبعض المجموعات الذين اتخذ جنوحهم شكل الاحتراف والتنظيم وتقسيم مناطق النفوذ والسعي الحثيث للنشاط الجانح المربح. ولم تقتصر أهداف تلك النشاطات على سد العوز والحاجة

المادية، بل تطور ذلك إلى هدف تحقيق رفاهية الاستهلاك والرغبة في اللهو، ويتساوى في ذلك كل من أولئك الأحداث الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة وأولئك الذين ينتمون إلى الأسر المتوسطة والموسرة.

ويرجع الدكتور حجازي انحراف أولئك الأحداث إلى عوامل اجتماعية نوجز أهمها فيما يلي:

- افتقاد بعض الأطفال للرعاية والحماية والتوجيه، وعدم توفير التعليم الإلزامي وإمكانات النمو السليم.
- أدت هجرة أسر الأحداث المنحرفين من الريف والتكدس في الأحياء الهامشية المحيطة بالعاصمة بيروت إلى خلق أوضاع معيشية يصعب فيها تماسك الأسرة والاهتمام بالأبناء وحمايتهم من الانحراف، هذا بالإضافة إلى العيش في مستوى اقتصادي متدنٍ، وندرة الفرص في القيام بالأعمال المشروعة.
- جاذبية وسائل اللهو والمظاهر، وما يتطلبه هذا النمط من الحياة من نفقات باهظة، بالتزامن مع التساهل في القيم السلوكية، وتوجيه ذلك لصالح الأهداف النفعية للفئات المتنفذة.

ويذهب الدكتور حجازي إلى أن العوامل الأسرية التي ساهمت في دفع بعض الأحداث إلى الانحراف في لبنان تتمثل فيما يلي:

- التفكك الأسري، المتمثل في الطلاق والهجر وتعدد الزوجات والوفاة.
- المشكلات الأسرية، وتتمثل في انعدام خطط موحدة بين الوالدين في طريقة تربيتهم لأبنائهم، أضف إلى ذلك غياب السلطة الوالدية، والأزمات الزوجية وانعكاسها على الأبناء، وتعرضهم للنبذ أو الإهمال أو التدليل المفرط.
- جهل الأبوين وعدم الإحساس بالمسئولية تجاه الأبناء، أو كثرة التناسل مع التسيب وعدم الاكتراث بمستقبل الأبناء أو مصيرهم.

- الاضطراب النفسي الاجتماعي الصريح لأحد الأبوين أو كليهما، كالإدمان والفسق والأنانية المفرطة.
- العوز وترك الأبناء المنزل بحثا عن القوت، وما يترتب عليه من إيذاء لهم والتحاقهم بأعمال هامشية غير منتجة، ربما أدت بهم إلى تكسب غير مشروع.

وعن نفس الدراسة التي أجراها حجازي، يشير التير (٧٣: ١٩٩٠) إلى ما توصلت إليه عن نوع الانحرافات التي ارتكبها الأحداث، وبعض الخصائص التي يتصفون بها، وكانت كالتالي:

١) تمثل السرقة المجال الأكثر انتشارًا بين الأفعال المنحرفة التي يرتكبها الصغار، تليها المشاجرات، ثم مخالفات المرور.

٢) أكثر من نصف الأحداث الجانحين لم يكونوا تجاوزوا سن العاشرة.

٣) رغم التحاق غالبية الأحداث بالمدارس، إلا أنهم كانوا يتصفون بعدم التكيف المدرسي، وكانوا يكثرون من التغيب أو الانقطاع والرسوب.

٤) لم يكن غالبية الأحداث يزاولون أعمالا اقتصادية، ومن أتيح له فرصة العمل مارس أعمالا ذات مداخيل منخفضة، كما أخذ عمل الحدث طابع التذبذب بين العمل والانقطاع في فترات متعددة.

٥) كان أغلب الأحداث ينتمون إلى أسر يعيش فيها الوالدان معًا، ولم تتجاوز نسبة الأحداث الذين جاءوا من أسر مفككة خمس المجموع الكلي للأحداث في السنوات التي شملتها الدراسة.

٦) كانت الغالبية من الأحداث يقيمون في المدينة، بينما تصل نسبة الذين يقيمون في الريف إلى أدنى مستوى.

٧) كانت الغالبية من الأحداث ينتسبون إلى أسر فقيرة وذات حجم كبير.

٨) كان غالبية الآباء يمارسون مهنًا ذات دخل محدود، ومعظمهم أميون، وجزء منهم ليس له عمل دائم.

وإذا ما نظرنا إلى نتائج كل من هاتين الدراستين «الدكتور العوجي (١٩٦٥) والدكتور حجازي (١٩٧٥)»، فإننا سنجد في الأولى أن غالبية أسر الأحداث كانوا ينتمون إلى الحالة المتوسطة من الناحية الاقتصادية، وأن الذين كانوا ينتمون إلى الأسر الموسرة كانوا يشكلون أدنى نسبة بين مجموع المنحرفين، بينما في الدراسة الثانية نجد أن عامل العوز كان من أهم أسباب انحراف الأحداث في لبنان.

انحراف الأحداث في الجمهورية العربية السورية

قدم الباحث شفيق القائد رسالة ماجستير في جامعة دمشق عام ١٩٨١ بعنوان : « جنوح الأحداث في الجمهورية العربية السورية - دراسة ميدانية»، وكان تهدف إلى ثلاثة أهداف، هي:

أولا: التوصل علميا إلى معرفة أشكال انحراف الأحداث في المجتمع السوري، والسمات العامة التي يتصف بها الحدث.

ثانيا: محاولة الكشف عن العوامل الأساسية التي أدت بهم إلى الانحراف.

ثالثا: معرفة كيفية تعامل المجتمع مع مسألة جنوح الأحداث والإجراءات التي يتخذها في مواجهة انحرافهم.

وقد اعتمد الباحث في دراسته الميدانية على المقابلة شبه المقننة، وقد روعي في استبيان المقابلة أن يكون شاملا كل النقاط المراد معرفتها، والحرص على الدقة العلمية في تصميمه، وكانت عينة الدراسة ممثلة للأحداث الجانحين المودعين في بعض مراكز الإصلاح والذين تمت مقارنتهم بعدد مماثل من طلبة المدارس الأسوياء. كما اعتمدت الدراسة على مقابلة المسئولين في المراكز الإصلاحية وكذلك الاطلاع على السجلات الخاصة بالأحداث في تلك المراكز، كما اعتمدت على الأدبيات التي كتبت حول هذه الظاهرة والمتاحة لدى تلك المراكز.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالتالي:

- **مكان الإقامة**

بينت النتائج أن ٧٦.٣٪ من الأحداث الجانحين يقيمون في المدن السورية المركزية مثل مدينتي دمشق (٤٤.٧٪) وحلب (٢٠.٣٪)، بينما بلغت نسبة المقيمين في الريف ٢٣.٧٪. وهنا يتضح أن ظاهرة الجنوح أكثر ارتباطا بالمدينة منها بالريف، ويرى الباحث أن هذه النتيجة أكدتها أيضا دراسة الاتحاد النسائي العام ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل في سورية، والتي توصلت إلى أن جنوح الأحداث أكثر انتشارا في المدن السورية منه في الريف السوري. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتماشى مع تلك التي توصلت إليها دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة، حيث أشارت إلى أن جنوح الأحداث أكثر انتشارا في المدن المصرية من انتشاره في الريف المصري.

ووفقا لذلك يستنتج الباحث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع نسبة الانحراف في المدن عنها في الريف، يعود إلى كون الحياة في المدينة أكثر صعوبة وتعقيدا من الحياة في الريف، وخاصة فيما يتعلق منها بنمط الإنفاق، ووجود المغريات التي تشجع الأبناء على الانحراف. كذلك فإن مسألة الروابط الأسرية والتواصل الأسري تكون أقوى في الأرياف عنها في المدن، حيث لوحظ أن معدل الطلاق والهجر في المدن أعلى منه في الريف، كما أن القيم الريفية تقتضي التواصل الدائم بين الأسر، هذا إلى جانب أن وجود الأسر الممتدة ما زال قائما في الريف بينما يندر ذلك في المدن (شفيق القائد ١٩٨١).

- **أشكال الجنوح**

وعن نوع الانحراف، بينت الدراسة إلى أن جرائم السرقة قد بلغت المرتبة الأولى حيث وصلت نسبتها ٥٧.٦٪ من مجموع جرائم الأحداث المودعين في معاهد الإصلاح. بينما شكلت الجرائم الواقعة على حياة وسلامة الإنسان

٢١.٢٪، وبلغت نسبة الجرائم الجنسية كاللواط والاغتصاب والدعارة ١٢.١٪، وشكلت بقية الجرائم ٩.١٪، وهي تتمثل في حيازة الأسلحة والذخيرة بصورة غير شرعية، وحيازة المخدرات، والتهريب، وبمقارنته للنتائج التي توصل لها بتلك التي توصلت لها كل من دراسة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في سورية ودراسة أحمد كريز، وجد الباحث أن جرائم السرقة في كل الدراسات جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة للجرائم الأخرى، حيث بلغت النسبة في كل منهما (٤٦٪) و(٥٧.٤٪) على التوالي من مجموع جرائم الأحداث الجانحين.

- **الاشتراك مع آخرين في ارتكاب السلوك الجانح**

بينت الدراسة أن (٤٧.٢٪) من الأحداث الجانحين موضوع الدراسة قد ارتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع آخرين، أحداثا وراشدين، بلغت نسبة الفئة الأولى (٣٦.٦٪)، بينما بلغت نسبة الفئة الأخيرة (١٠.٦٪)، وقد أوضحت دراسة أحمد كريز أن نصف عينة الأحداث الجانحين التي درسها اشتركوا مع أحداث مثلهم في ارتكاب جرائمهم، بينما (١٣.٣٪) منها اشتركوا مع راشدين.

وفي دراسة ميدانية أخرى أجراها الدكتور محمد ضو عام ١٩٨١م، اعتمدت على المسح الاجتماعي والتحليل الإحصائي، وكانت العينة مكونة من (٢٩٢) من الأحداث الذكور الموقوفين في قسم الأحداث التابع لسجن حلب المركزي، والأحداث الإناث الموقوفات في مركز الملاحظة الخاصة برعاية الإناث في مدينة حلب، وذلك في الفترة من ١/ ٩/ ٢٠٠١ إلى ١/ ٩/ ٢٠٠٢. وكانت نسبة الذكور منهم ٦٦٪ و٣٤٪ إناث، وتتراوح أعمار الجميع بين ١٥-١٨.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة حجم الظاهرة في حلب، والأسباب والدوافع وراء انحراف الأحداث، وذلك ليتسنى للباحث وضع سياسات مناسبة لعلاج المشكلة.

وقد حلل الباحث البيانات الإحصائية في ضوء النظريات الاجتماعية والنفسية،

وكانت النتائج كالتالي:

- **العامل الأسري في انحراف الأحداث**

لعبت الأسرة الدور الأكبر في انحراف الأحداث، حيث بلغت نسبة الأحداث المنحرفين نتيجة التفكك الأسري (هنا بسبب الطلاق أو وفاة أحد الوالدين) ٤٨٪ من المجموع الكلي لعينة الذكور، و٦٤٪ من المجموع الكلي لعينة الإناث.

أما بخصوص العلاقة بين حجم الأسرة وانحراف الأبناء فقد بلغت النسبة ٤٦٪ من مجموع الذكور، و٧٢٪ من مجموع الإناث عند الأسر الكبيرة الحجم، أي التي يزيد عدد أفرادها على ثمانية. ويفسر ذلك بأن الأسرة ذات العدد الكبير من الأبناء لا تجد وقتا كافيا لرعايتهم، مما يجعل الشارع ورفاق السوء ملجأ هؤلاء الأبناء لممارسة نشاطاتهم وتفريغ طاقاتهم.

- **العامل المدرسي في انحراف الأحداث**

وعن العامل المدرسي للانحراف، يتفق الباحث إلى الفكرة التي تشير إليها ما اطلع عليه من أدبيات في العلوم الاجتماعية والتي ترى أن المدرسة هي الوسيط الثاني بعد الأسرة في تنشئة الأبناء، فعليها تقع مسئولية مهمة في تشكيل شخصيتهم وتكوين اتجاهاتهم وعلاقتهم بالمجتمع، وفيها أيضا يمكن الاكتشاف المبكر لانحرافات الحدث والعمل على تصحيح مساره. وهو إذ يؤكد على ما ذكرته هذه الأدبيات، فإنه يشير إلى ما توصلت إليه دراسته من نتائج، حيث كانت مطابقة لهذه الأدبيات. فقد بينت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد العينة المدروسة، حيث بلغت ٦٩٪ من مجموعة الذكور و٧٤٪ من مجموعة الإناث، كما كانت نسبة الذين يحملون الشهادة الابتدائية ٢٢٪ من الذكور و١٤٪ من الإناث، ونسبة من يحملون الشهادة الإعدادية ٩٪ من الذكور و٧٪ من الإناث.

- **العامل الوراثي في انحراف الأحداث**

يذكر الباحث أن بعض الدراسات في علوم الطب النفسي والعلوم النفسية والاجتماعية تؤكد وجود علاقة بين عامل الوراثة وانحرافات السلوك، وتثبت

وجود استعدادات كامنة وجاهزة للظهور لدى الفرد، وذلك عندما تتوافر الظروف المحرضة والسلبية من تربوية وسيكولوجية وبيئية. كما ترى بعض الدراسات العلمية أن التكوين الإنساني والتركيب الجسمي له علاقة بنوعية السلوك والتصرف البشري.

وفي ضوء تلك المعطيات أكدت الدراسة وجود علاقة بين انحراف الأحداث ووجود سوابق لانحراف أسرهم، وقد بلغت النسبة ٢٨٪ عند الذكور و٢٣٪ عند الإناث. ويذهب الباحث إلى أن هذا لا يعني وجود حتمية بيولوجية في الانحراف السلوكي، أو أن ذلك السلوك أمر يتعذر إصلاحه.

- العامل الاقتصادي في انحراف الأحداث

إن عجز الأسرة عن تلبية احتياجات الحدث ومتطلباته قد تؤدي إلى لجوئه لأساليب غير مشروعة للحصول على المال، وفي هذه الدراسة احتلت السرقة المرتبة الأولى بين مظاهر الانحراف، وخاصة عند الذكور، فقد بلغت النسبة ٤٦٪، بينما بلغت نسبتا التسول وحالات التشرد عند الإناث ١٢٪ و٤٢ ٪ على التوالي. وكانت الحالة الاقتصادية السيئة لأسر الأحداث المنحرفين قد بلغت نسبتها ٥١٪ عند الذكور و٧٢٪ عند الإناث.

- العامل البيئي أو السكني للانحراف

ويقصد به البيئة المكانية أو الحي الذي يقيم فيه الحدث، حيث يتم التفاعل مع الأفراد الذين يقطنونه، ويتسم المكان السكني بنمط معين من القيم والمواقف والاتجاهات والمعايير السلوكية، والذي بدوره يساهم في تشكيل سلوكيات الأحداث سلبا أو إيجابا، كما يتأثرون بطبيعة الحي من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء هذه المعطيات توصلت الدراسة إلى أهمية دور العامل البيئي أو السكني في انحراف الأحداث في حلب، حيث تبين أن نسبة أفراد العينة المدروسة

الذين يقطنون في أحياء مكتظة بالسكان وتبعد عن وسط المدينة قد بلغت (٦٥٪) بالنسبة للذكور و(٣٢٪) بالنسبة للإناث.

- **وسائل الإعلام كعامل من عوامل الانحراف**

يساهم الإعلام عموما في تكوين الفكر السياسي والدعاية للشخصيات والأفكار، وتحديدا يساهم الإعلام المصور كالتليفزيون والسينما والفيديو والمجلات في استثارة الشباب للعنف والجنس. وما يزيد الأمر سوءا اهتمام الصحافة بتتبع الجرائم ونشر تفاصيلها، مما يترك تأثيراته على عقول الأبناء ويتسبب في إغرائهم بارتكاب الرذيلة والسلوكيات الانحرافية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لوسائل الإعلام علاقة بانحراف الأحداث، فقد تبين أن (٨٪) من الأحداث المنحرفين كانوا يعملون في ترويج الأقراص المدمجة التي تحتوي أفلاما جنسية. ومن بين أفراد العينة ممن كان يقضي أوقاتا طويلة لمشاهدة وسائل إعلام غير لائقة بلغت لديهم نسبة الجرائم الجنسية كالاغتصاب واللواط (١٧٪) من مجمل الانحرافات التي ارتكبها أفراد العينة، بينما بلغت جرائم المشاجرة والإيذاء بينهم نسبة (١٩٪) من مجمل الانحرافات.

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى العلاقة بين مشاهدة الفتيات المسلسلات التليفزيونية وشدة تأثيرها على العلاقات العاطفية، حيث بلغت نسبة اللواتي كن يشاهدن هذه المسلسلات وهربن مع رجل بقصد الزواج دون موافقة الأهل (٢٧٪).

وفي دراسة ميدانية أجراها الدكتور وليد حيدر حول جناح الأحداث في سوريا، أظهرت نتائجها أن أكثر من نصف الحالات المدروسة من الأحداث المنحرفين كانوا يتوزعون بين أكبر محافظتين في سوريا، وهما دمشق وحلب، وبلغت نسبة الأحداث في المناطق الحضرية (٧٥٪)، بينما كانت النسبة في الريف حوالي (٢٥٪)، وشكلت نسبة الإناث من أفراد العينة حوالي(٢٠٪) من المجموع الكلي للأحداث، وبلغت نسبتهم ضمن الفئة العمرية من ١٥ - ١٨ سنة (٦٤٪).

وبينت الدراسة أن للعامل الاقتصادي دورا كبيرا للانحراف بين مجموع العينة، حيث بلغت نسبة الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الفقيرة بالمجتمع (٧٣٪)، يليه العامل الأسري حيث بلغت نسبة الأحداث المنتمين للأسر المفككة (طلاق- وفاة-هجر-تعدد زوجات) (٥٥٪) من بين مجموع عينة الذكور، بينما ينتمي (٦٧ ٪) من الفتيات الجانحات إلى أسر مفككة لنفس تلك الأسباب، وكان (٧٢٪) من مجموع الأحداث ينتمون إلى أسر كثيرة الأطفال.

كما اتضح وجود تناسب عكسي بين ارتفاع ثقافة الأبوين أو تعليمهم وانحراف الأبناء، فقد اتضح أن (٧٥٪) من آباء الأحداث عامة كانوا من الأميين، أو من الملمين بالقراءة والكتابة دون الحصول على أي شهادة تعليمية، أما الأمهات فقد بلغت نسبة الأمية بينهن (٨٠٪)، وبلغت نسبة اللاتي كن ملمات بالقراءة والكتابة (٢٠٪).

- بلغت نسبة الأمية بين الجانحين ٥٧٪، وبلغت نسبة من يحمل الشهادة الإعدادية (٤٣٪).
- ٥٧ ٪ من الجانحين كانوا يعيشون في أسرة يسود الخصام الدائم أو المتقطع فيها بين والديهم.
- ٦٧٪ من الأحداث سبق وتركوا منازلهم وأقاموا خارجها قبل ارتكاب أفعالهم الانحرافية، و٦٩٪ من هؤلاء قد تكرر هروبهم أكثر من مرة.
- ٢١٪ من الأحداث الجانحين من أصحاب السوابق أو السلوك الخلقي المنحل.
- ٨٥٪ من الجانحين كانوا قد تركوا مدارسهم قبل ممارستهم للفعل الجانح.
- ٧٠٪ منهم ارتكبوا أفعالهم مع رفاق لهم.
- إن الجرائم الرئيسة المميزة لظاهرة الجنوح في المجتمع السوري هي:

الجرائم الواقعة على الأموال (سرقة، نشل) على الأشخاص (قتل، اعتداء)، وعلى الأخلاق (لواط، أفعال منافية للحشمة).

- ٨٢٪ من الأحداث الجانحين كانوا يقضون جزءا كبيرا من وقتهم في الشارع.
- ٧٣٪ كانوا يقضون وقتا كبيرا في السينما.

دراسة العقيد أحمد محمد كريز

تشير دراسة العقيد أحمد محمد كريز (الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في الجمهورية العربية السورية) إلى النتائج الآتية:

- ١٧٪ من الأحداث كانوا مصابين بأمراض وعاهات، ويرى وليد حيدر أن هذه النتائج تبدو طبيعية إذا ما قيست بالحالة الصحية للأحداث الأسوياء من نفس المستوى الاقتصادي؛ لأن الأمراض والعاهات مرتبطة إلى حد كبير بالمستوى الاقتصادي المنخفض للأسر التي جاء منها الحدث، أي أن هذه العوامل لم تلعب دورا رئيسا في انحراف الأحداث، بل كانت من العوامل المساعدة، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على الحالة الصحية السيئة التي تلازمهم بسبب حرمانهم من الحاجات الأساسية للجسم أو النفس أو العقل.

ويرى العقيد كريز أن هذا الحرمان هو انعكاس للعامل الاقتصادي وبخاصة الفقر، وقد تبين أن الفقر هو السمة الغالبة في أسر الأحداث؛ إذ وجد البحث أن (٢٧.٣٪) من الأحداث المنحرفين كان عامل الفقر هو الدافع لانحرافهم.

وأوضحت الدراسة أيضا ارتباط المستوى الاقتصادي المنخفض بالسكن في بيوت غير صالحة، حيث وجد أن أكثر من ٦٠٪ من الأحداث يقيمون في مساكن ضيقة وغير صالحة، فالفقر مرتبط بازدحام السكن، ونسبة كبيرة من الأسر تقطن في غرفة واحدة، وقد يبلغ عدد أفرادها أكثر من ٨ أشخاص.

وقد تبين أيضا أن غالبية المساكن الفقيرة والقديمة تقع في الأحياء المزدحمة والمتطرفة، حيث يتعرض الأطفال لقضاء أوقات فراغهم خارج المسكن محرومين من النوادي والحدائق العامة.

وتبين أيضا أن الهجرة من الريف إلى المدينة ومن المحافظات الصغيرة إلى المحافظات الكبيرة لها صلة وثيقة بانحراف الأحداث.

أما عن أثر العوامل الاجتماعية والأسرية فقد أبرز البحث أهمية العوامل الاجتماعية في دفع الحدث لممارسة السلوك المنحرف (حسون، تماضر ٦٥).

انحراف الأحداث في الأردن

يشير العمري إلى دراسة استطلاعية أجراها محيي الدين توق عام ١٩٧٨ حول ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن، وكان الهدف منها التعرف على حجم الظاهرة واتجاهاتها وأنماطها، وكذلك الواقع الاجتماعي للأحداث المنحرفين، وبيئتهم المحلية والآراء والاتجاهات نحوهم، وذلك من أجل المساعدة في رسم سياسات واضحة للتعامل مع هذه المشكلة، ولتخطيط البرامج الوقائية والعلاجية للحد من انتشارها.

وكانت الدراسة تتكون من ثلاث عينات: تختص العينة الأولى بدراسة الأحوال الشخصية للأحداث المنحرفين الذين حكم عليهم بالوضع تحت إشراف المراقبة السلوكية، ويبلغ عددها (٢٠٨ حالة)، وتتضمن العينة الثانية (١٠٤ أفراد)، وهذه الفئة تمثل الأبناء غير المنحرفين في الواقع المحلي للأحداث المنحرفين، أما العينة الأخيرة فقد اختصت بدراسة الاتجاهات والآراء نحو الأحداث وسبب انحرافهم، وذلك من نفس الواقع المحلي للأحداث.

***

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. معظم الجانحين جاؤوا من عائلات متدنية الدخل، وكان عدد أفرادها كبيرا، وكانت تعيش في أحياء سكنية تتميز بالازدحام وتدني مستوى الخدمات بشكل عام.

٢. رغم أن معظم الأحداث المنحرفين أتوا من أسر طبيعية يوجد فيها الأم والأب، إلا أن حياة أفرادها كانت تفتقر إلى التفاهم وتتسم بضعف العلاقات الاجتماعية.

٣. كان المستوى التعليمي والثقافي لأسر الجانحين متدنيا، وكذلك كان المستوى التعليمي للحدث نفسه متدنيا أيضا، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين سوء المعاملة من قبل المدرسين وتسرب الأحداث من المدرسة أو تكرار غيابهم عنها.

٤. كانت نسبة قليلة من عينة الأحداث المنحرفين لا يذهبون إلى المدرسة، ويعملون في مهن بسيطة أو يقومون بأعمال مختلفة قد تصل إلى درجة ممارسة نوع من الاستجداء، وكثيرا ما كان الآباء يدفعون أبناءهم إلى سلوك هذه السبل (١٣٤ -١٢٣:٢٠٠٢).

انحراف الأحداث في اليمن

تحت عنوان « الجنوح عاقبة الأحداث اليمنيين» نشر الموقع الإلكتروني – دار الحياة:www.daralhayat.com، بتاريخ الخميس ٤-٢- ٢٠١٠ تلخيص علي سالم لدراسة عن انحراف الأحداث في اليمن، أعدها فريق من الباحثين في « المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل» برئاسة عفاف العيمي، وتناولت عينة يبلغ عددها ١٨١ حدثا (١٥٥ من الذكور ٢٦ من الإناث، محتجزين في دور الرعاية الاجتماعية التي تغطي سبع مدن يمنية.

وإلى جانب التركيز على هؤلاء الأحداث، قام الباحثون بالمقابلات الشخصية مع ٦١ أسرة من أسر الأحداث، بالإضافة إلى مقابلات مع عدد من العاملين في الشرطة والنيابة ومحاكم الأحداث ودور الرعاية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مؤداها أن أسباب المشكلة تكمن في انتشار الفقر، والهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن عمل، موضحة أن العجز المادي دفع بكثير من الأطفال إلى سوق العمل أو إلى الشارع، بلغ عدد الأحداث العاملين ٦٧.٤٪، وبعض الأسر كانت تفرض على بناتها الخروج إلى التسول وممارسة الرذيلة نتيجة الفقر، والهجرة الداخلية وما يصاحبها من ظروف سكنية سيئة، وعادة ما يكون رب الأسرة عاطلا عن العمل، وتبين أن ٣٧٪ من أسر الأطفال لا يزيد دخلها عن ٢٠ ألف ريال يمني، أي ما يعادل ١٠٠ دولار.

هذا بالإضافة إلى شيوع الأمية في أوساط الآباء والعنف المدرسي وعقم المنهج التعليمي وخلو المدرسة من الأنشطة الترفيهية، فالتعليم لم يمثل أساسا في العقل اليمني الجمعي أو قيمة اقتصادية سريعة، وبلغت نسبة الأحداث الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو الذين تسربوا منها ٥٣٪ من مجموع العينة.

وبينت الدراسة أن العنف البدني كان من أهم أسباب الهروب من المدرسة، وخاصة لدى الذكور، تليه عدم الرغبة في المدرسة، ثم مصاحبة أصدقاء السوء. أما سبب هروب الإناث من المدرسة فالأغلبية يعود إلى عدم الرغبة في الدراسة، ثم بسبب العنف المدرسي.

وعموما جاء العقاب البدني في مقدمة الأساليب التي تتعامل بها أسر الأحداث المنحرفين عند ارتكابهم المخالفات، يليه التوجيه والإرشاد، يليه التعنيف اللفظي، يليه الحبس في البيت، وكان عقاب الطرد من المنزل أقل وسائل العقاب المستخدمة.

أما عن الأسباب الأسرية للانحراف فتمثلت في التفكك والشجار المتكرر بين الوالدين، وكذلك الشجار مع الجيران، وتعاطي الأب للخمر أو المخدرات،

ودخول أحد الوالدين السجن. وقد بلغت نسبة الذين لم يعيشوا مع الوالدين ٤١.٤٪، بلغ سبب الطلاق منها ٤٥.٣٪ ووفاة الوالدين أو أحدهما ٣٧.٤٪.

وكانت أكثر الانحرافات شيوعا هي: السرقات والإيذاء المتعمد والشذوذ والاغتصاب والقتل والهروب من المنزل والزنا.

وتشير الدراسة إلى أن اليمن هي من الدول التي سجلت فيها حالات إعدام أطفال في السنوات الأخيرة.

وفي دراسة أخرى، تشير الباحثة سوسن الجوفي تحت عنوان: « جرائم الأحداث في اليمن» على موقع مأرب سبأ http://marebpress.net

إلى مشكلة انحراف الأحداث من خلال عرض بعض حالات المنحرفين، بعضهم مودعون في دار التوجيه الاجتماعي للأحداث، والذي يضم عدد ٢٦١ حدثا في وقت الدراسة، نعرض بعض ما عرضته الباحثة، لنصل إلى استنتاجات تؤكد عمليا ما كشفته الدراسات الإحصائية والمسحية التي تعرضنا لها في هذا الفصل عن أهم أسباب وعوامل هذه الظاهرة في اليمن وأهم ملامحها، وسنستخدم هنا أسماء مغايرة للأسماء التي استخدمتها الباحثة، وذلك للتأكد من سرية المعلومات والحرص على الخصوصية للمبحوثين:

الحالة الأولى: تظهر على «سيف» - الذي يبلغ ١٣ عاما - علامات الشحوب الواضحة، وقد أودع في الدار احترازيا. ويذكر سيف متألما أنه مر بمرحلة صعبة بعد وفاة والده وزواج والدته برجل آخر، فلجأ إلى إدمان شم «الشلك» وتخزين «القات». وكان ترتيبه الثالث بين إخوته وهو أصغرهم، ويذكر أنه لم يلتق بهم منذ فترة طويلة، وهو يشعر بالفخر لأنه كان يعتمد على نفسه في كسب قوته، حيث كان يعمل في أحد محلات التطريز، وكان يتقاضى مبلغ تسعة آلاف ريال يمني، وهو يتحدث صراحة عن احترافه لشم الشلك وتخزين القات وشرب السجائر.

الحالة الثانية: «سعيد» في العاشرة من عمره ويقضي أوقاتا طويلة في الشارع مع أطفال الحارة ويقول:

« أحب لعبة كرة القدم في الشارع؛ لأن جدتي تمنعنا من اللعب في البيت». ولوحظ أنه يكرر كثيرا اسم جدته، وعندما سئل عن والدته، أجاب: « أمي في بيت جدي الثاني مختلفة مع أبي منذ عامين»، ويقول ببراءة عن ترك أمه له ولإخوته: « ماذا نفعل... هي مصممة تسير وتتركنا».

عمة سعيد قالت: « بدأ ينخرط مع أطفال آخرين، ودخل معهم في قضايا وصلت إلى درجة طلب نيابة الأحداث لوالده بعد تصرفات عدوانية كان يقوم بها مع هؤلاء الأطفال». وتضيف العمة: « هناك سلوكيات خاطئة وتصرفات توحي لي ببداية انحراف زادت عقب خروج أمه.. لقد أصبح عنيدا جدا؛ لأنه الطفل الأكبر وكان مدللا، وغياب أمه أثر كثيرا على نفسيته وتجاوبه مع بقية أفراد الأسرة».

ففي الحالة الأولى، يلاحظ أن سبب انحراف سيف افتقاده للحنان الأسري (وفاة والده وزواج أمه برجل آخر) وما يميز الانحراف هنا نوعه الذي يتمثل في شم الشلك وتخزين القات وشرب السجائر رغم صغر سن الحدث.

أما في الحالة الثانية فيتضح ميول سعيد للانحراف، بدأها بالعدوانية، ويمكن إرجاع سببها إلى تغير الظروف الأسرية بعد الأم وافتقاده حالة التدليل التي اعتادها، ثم لجوئه للشارع حيث يكون الرفاق، والذين ربما يكونون مصدرا للانحراف، وذلك لعدم استطاعته لعب الكرة في المنزل كما يقول.

من خلال عرض الحالتين السابقتين تبدو عوامل التفكك الأسري واضحة، وافتقاد الحدث للعطف والرعاية الأسرية.

انحراف الأحداث في الدول الخليجية

دخلت الدراسات الخليجية لانحراف الأحداث متأخرة مقارنة بالدول العربية الأخرى، وقد زادت أهميتها نظرا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي

شهدتها المنطقة نتيجة استخراج النفط وما تبعه من نتائج ديموغرافية أدت إلى خلل التركيبة السكانية التي أخذت تتزايد بمرور الزمن لغير صالح السكان الأصليين للمنطقة، والتي صاحبها كثير من الظواهر لاجتماعية السلبية، وتعتبر ظاهرة انحراف الأحداث واحدة منها. ونتيجة لذلك اهتم الباحثون في هذه المنطقة بدراستها، وفيما يلي نشير إلى بعض هذه الدراسات التي أجريت في سنوات مختلفة لنعطي نبذة عن هذه الظاهرة في منطقة الخليج:

تشير الدكتورة تماضر حسون (ص٥٦) إلى دراسة قام بها عبد الله غلوم حسين لظاهرة انحراف الأحداث في الدول العربية الخليجية سنة ١٩٨١ على عينة من الأحداث المنحرفين بلغ عددهم ٣٥٠٠ حدث، وذكر أن ٧٪ من هذا العدد كانوا متشردين، وأرجع العوامل الرئيسة لانحرافاتهم إلى التفكك العائلي، وافتقاد الجو الأسري السليم، وفشل الأسرة في تنشئتهم التنشئة السوية.

وفي دراسة أخرى أجراها «خلف أحمد خلف» حول رعاية الجانحين في الدول العربية الخليجية بهدف معرفة أنماط الانحرافات السائدة ومستوى كل نمط منها، وتشير الدكتورة تماضر حسون (ص٥٧-٥٨) إلى ما توصلت إليه تلك الدراسة من نتائج، وكانت كالتالي:

- احتلت السرقة المرتبة الأولى، حيث وصلت نسبتها إلى ٣٠٪ من مجموع الانحرافات، وتبلغ نسبة الإناث فيها ٠.٧٪ فقط.
- شكل الانحراف الخلقي المرتبة الثانية وذلك بنسبة ١٦.٥٪ من المجموع الكلي، وكانت نسبة الإناث من هذه الفئة ١٢.٥٪.
- أما المخالفات المرورية فقد اقتصرت على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبلغت نسبتها ١٢.٢٥٪ من مجموع الانحرافات، مع فارق واضح بين البلدين حيث وصلت نسبة المخالفين في الأولى ٨٣.٤٪ من مجموع مرتكبي هذه المخالفات، واقتصرت على

الذكور دون الإناث، وذلك نظرا لأن المرأة في المملكة العربية السعودية لا تملك حق قيادة السيارة.

- احتل تعاطي الخمر والمخدرات المرتبة الرابعة وذلك بنسبة ١٠.٦٪ من المجموع الكلي للأحداث المنحرفين في هذه الدراسة، وتبلغ نسبة الإناث فيها ٤.٥٪ من هذه الفئة.
- يأتي بعد ذلك أنواع أخرى من الانحراف منها الاعتداء على الأشخاص والتزوير حيث بلغت النسبة (٧.٧٪) لدى الذكور و(١١.٤٪) لدى الإناث. بينما بلغت نسبة الاعتداء على ممتلكات الغير ٤.٥٪ وكلهم من الذكور، وتلا ذلك الهروب من المدرسة بنسبة(٢.٥٪) وبلغت نسبة التشرد ١.٨٪، وجاء أخيرا التمرد على الأسرة بنسبة ٠.٦٪.

انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية

في دراسة ميدانية على بعض المودَعين بدور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية يناقش صالح محمد العمري (٢٠٠٣) مشكلة العود إلى الانحراف في ضوء بعض العوامل الاجتماعية، ويرى أن هذه العوامل متداخلة ومتكاملة، ولا يمكن الفصل بينها، ولكن هناك بعض العوامل التي لها تأثير وارتباط أكثر من غيرها.

ويستخلص العمري من الدراسات السابقة لأسباب وعوامل انحراف الأحداث أنه لا يمكن إرجاع سبب انحراف الأحداث إلى عامل واحد، وإنما هناك عدة عوامل وأسباب تكمن وراء الانحراف.

ورغم أن ظاهرة انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية - ومن خلال ما توصل إليه من نتائج - لم تبلغ درجتها كتلك التي هي عليها في مجتمعات أخرى، ولا تشكل نفس الخطورة أو نوعية الأفعال الجانحة على حد قوله، إلا أنه يرى أن دراسته ستسهم مع غيرها من الدراسات في الحد من تفاقم الظاهرة، كما

ستساعد المشتغلين في مجال رعاية الأحداث على تبني أفضل الأساليب الوقائية والعلاجية.

وفي دراسته هذه يلقي العمري الضوء على أهم العوامل الأسرية والبيئية والمدرسية وجماعة الرفاق وأوقات الفراغ، باعتبار أن لهذه العوامل تأثيرا في انحراف الحدث والعودة لانحرافه مرة أو مرات أخرى. كذلك حاول الباحث تحديد أي هذه العوامل كان أكثر تأثيرا على انحراف الحدث. كما هدفت دراسته إلى تحديد دور الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسة الإصلاحية سلبا أو إيجابا، وعلاقة ذلك بإمكانية عودة الحدث إلى ارتكاب السلوك المنحرف، وكذلك الكشف عن مدى نجاح هذه المؤسسة وكفاءتها في سياسات المتابعة أو الرعاية اللاحقة للحدث بعد خروجه منها.

وتوصل إلى النتائج التالية:

لما كان هدف الدراسة هو التعرف على العوامل الاجتماعية – الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، وقت الفراغ – التي تساهم في عودة الحدث للانحراف وأيها أكثر تأثيرا، فقد تبين في ضوء نتائج الدراسة الميدانية أن كلا من العوامل السابقة ساهمت إلى حد كبير في عودة الحدث للانحراف، فقد تبين له أن النسبة الأكبر من الأحداث كانوا ينحدرون من أسر مفككة. كما تبين أن أغلبية الأحداث كانوا يعانون من مشكلات متعددة في حياتهم المدرسية أدت بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى عودة الحدث للانحراف. كذلك بينت الدراسة وجود علاقة قوية بين عودة الحدث إلى أصدقائه السابقين والعود إلى الانحراف. أما بالنسبة لوقت الفراغ فقد أثبتت الدراسة وجود نسبة كبيرة من الأحداث العائدين للانحراف ممن كان لديهم وقت فراغ كبير بعد الإفراج عنهم في المرة الأولى، علما بأن قضاء ذلك الوقت كان مع شلة الأصدقاء، وكانوا يقضونه في أماكن غير ملائمة لتكوين أنشطة ترويحية.

إلا أن الباحث لا يجد مبررا للقلق من هذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية أو مشكلة العود إليه، فهو يعتقد أن ما توصل إليه من نتائج عن انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية لم تكن بتلك الدرجة التي يمكن أن تشكل خطرا في المجتمع السعودي، وهذا ما يفسر عدم وضوح هذه الظاهرة في المجتمع على حد تعبيره.

وفي دراسة للدكتور علي سليمان الحناكي (٢٠٠٢) يناقش فيها مشكلة عود الأحداث للانحراف في المملكة العربية السعودية. اعتبر مشكلة الانحراف ظاهرة إنسانية تمس الشخصية ككل في تفاعلها مع بيئتها الاجتماعية، ويرى وجوب تفسير هذه المشكلة في ضوء مجموعة العوامل والأسباب، مع ضرورة إبراز الأهمية النسبية لكل واحد من تلك العوامل والأسباب. فهو يرى أنه لا بد للتفسير العلمي الصحيح أن يعتمد على فهم المشكلة من كافة جوانبها، وعدم الاقتصار على التفسير الأحادي للعامل المسبب للانحراف، وإنما الأخذ بعدة عوامل. وبذلك يمكنه الاستعانة بنتائج هذه الدراسة لوضع بعض التوصيات وآليات تنفيذها لتشمل كلا من الحدث وأسرته كمحاولة لتقليل ظاهرة العود والوقاية منها.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية لعدد من الأحداث العائدين، ومجموعهم ٧٢ والمودعون في ثلاثة من دور الملاحظة في كل من الرياض (٣٧ حدثا) وجدة (٢٠ حدثا) والدمام (١٥ حدثا). كما اعتمدت على أداتي المقابلة المباشرة والاستمارة نصف المقننة، وذلك لجمع المادة عن المسئولين والأسر والأحداث العائدين للانحراف. وكانت النتائج للمبحوثين في المدن الثلاث (الرياض، جدة، الدمام) كالتالي:

أولا: الواقع الاجتماعي

- تتصف أسر الأحداث العائدين للانحراف بكبر الحجم (في المتوسط تتكون الأسرة من ٧ أفراد)، ويدل ذلك على زيادة الإنجاب، والذي يؤثر بالتالي على مستوى رعاية الأبناء مما يؤدي إلى انحرافهم.

- ضعف مستوى التماسك الأسري لدى مجتمع الدراسة في المدن الثلاث المذكورة آنفا، إلا أنها كانت أكثر وضوحا في مدينة جدة.
- ضعف العلاقة بين الوالدين، وتتمثل في انعدام الانسجام والدفء، وكثرة الشجار، وعدم التفاهم.
- سوء العلاقة بين الأبناء وأسرهم، حيث كانت تتم ممارسة أساليب غير تربوية، مثل انخفاض مستوى الرقابة، والإهمال، والتفرقة بين الإخوة، واللجوء إلى القسوة المفرطة في التعامل مع الأبناء.
- افتقار الأحداث العائدين للانحراف إلى العلاقات الأسرية السوية، فعلاقة الحدث بإخوته علاقة متقطعة، ويشوبها الفتور، وتصل أحيانا إلى درجة الكراهية والعداوة.
- بالإضافة إلى ما سبق فإن النتائج تشير إلى انخفاض مستوى التواصل بين الأسر والأحداث العائدين للانحراف والمودعين في دور الملاحظة، مما يفسر الانتكاس وتكرار عودة الحدث للانحراف.

وبذلك تتأكد العلاقة بين الانحراف والواقع الاجتماعي للأسرة المتمثل في انعدام كل من التماسك الأسري والتفاعل السليم بين أفراد الأسرة والرعاية الأسرية.

وقد قام الدكتور عبد الله ناصر السدحان (١٩٩٤م- ١٤١٥هجرية) بدراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية حول قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث. وقد تم اختيار عينات الدراسة كالتالي:

أولا؛ عينة عشوائية قوامها (١٠٠ حدث منحرف) مودعون في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض. ثانيا؛ عينة عشوائية من الأحداث الأسوياء والبالغ عددهم (١٠٠ تلميذ) موزعون على ست مدارس: ثلاثة منها متوسطة وثلاثة ثانوية، اختيرت لتغطي كل مناطق مدينة الرياض.

وكان للدراسة عدة أهداف هي:

أولا: إلقاء الضوء على عدد من الجوانب التي تتعلق بقضاء وقت الفراغ وتؤدي إلى الانحراف، وتتمثل هذه الجوانب في عدة أمور منها: المدة الزمنية لوقت الفراغ التي يمتلكها الحدث، وسائل الترفيه المصاحبة، مكان قضاء وقت الفراغ، الأفراد الذين يقضي الحدث معهم وقت الفراغ، نوعية الأنشطة التي يمارسها الحدث في وقت فراغه، مدى تقدير الحدث أهمية الوقت، مدى ارتباط انحراف الحدث بما يتلقاه من وسائل الإعلام المرئية، عدم مشاركة الحدث في الأنشطة الصيفية.

ثانيا: الكشف عن بعض جوانب قضاء وقت الفراغ لدى الأحداث في المملكة العربية السعودية، وتقديمها للجهات المشرفة على هذه الفئة لكي يضعوا خططا وبرامج مناسبة تساعد الأحداث على استغلال وقت فراغهم بطريقة سليمة.

ثالثا: محاولة فهم هذه الظاهرة فهما علميا للخروج بتوصيات واقتراحات للطريقة المثلى لقضاء الأحداث أوقات فراغهم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الغالبية العظمى من الأحداث الجانحين كانوا في سنوات المراهقة، حيث بلغت نسبة من هم في العمر من (١٣-١٨) ٩٩٪.
- أن أكثر من ثلث الأحداث المنحرفين كانوا قد تركوا الدراسة قبل ارتكابهم الجنحة.
- أن المستوى التعليمي لدى الأحداث المنحرفين كان منخفضا قياسا لعمرهم الزمني.
- ارتفعت نسبة غياب الأحداث المنحرفين عن الدراسة مقارنة بالنسبة بين الأحداث الأسوياء.
- أن الغالبية العظمى من الأحداث المنحرفين ارتكبوا الانحراف بمشاركة آخرين معظمهم من أصدقاء الحدث.

- لم تتوصل الدراسة إلى وجود فروق فيما يخص حجم الأسرة بين فئة الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء.

- أن المستوى التعليمي لدى آباء الأحداث المنحرفين كان منخفضا مقارنة بآباء الأحداث الأسوياء.

- أن الدخل الشهري لأسر الأحداث المنحرفين كان منخفضا مقارنة بدخل أسر الأحداث الأسوياء.

- أن الأحياء السكنية للأحداث المنحرفين كانت أقل رقيا من تلك التي يقطنها الأحداث الأسوياء، كما أن المساكن التي يسكنها الأحداث المنحرفون كانت أقل كفاءة وأصغر مساحة من تلك التي يسكنها الأحداث الأسوياء.

- اكتشفت الدراسة وجود فروق في نوع المطبوعات التي كان يقرأها الأحداث المنحرفون عن تلك التي كان يقرأها الأحداث الأسوياء، فبينما يغلب على قراءة الفئة الأولى سمة الإثارة، فإن قراءة الفئة الثانية كانت تتميز بالطابع الديني والعلمي.

- اتصف الأحداث المنحرفون بتدني المستوى الديني لديهم قياسا على الأحداث الأسوياء.

- بينت الدراسة وجود حالة من عدم الشعور بالرضا عن كيفية قضاء وقت الفراغ عند الأحداث الأسوياء أكثر منها عند الأحداث المنحرفين، كما اختلفت البواعث لعدم الرضاء بين الفئتين.

وبصفة عامة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين طول وقت الفراغ والانحراف، بينما بينت وجود علاقة عكسية بين كمية وسائل الترفيه المتوفرة للحدث في المنزل والانحراف، بمعنى أنه كلما قلت وسائل الترفيه المتوفرة في منزل الحدث زادت نسبة إمكانية انحرافه.

انحراف الأحداث في الكويت

في بحثها عن انحراف الأحداث الذكور في الوطن العربي، تشير الدكتورة تماضر حسون (ص ٥٩-٦٠) إلى دراسة الدكتور عدنان الدوري (١٩٧٠) بعنوان: «أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة في الكويت»، والتي تناولت تلاميذ المدرسة المتوسطة البالغ عددهم (١٠٠٥) من كلا الجنسين، وتوصلت الدراسة للتالي:

- أن تقليد الأطفال لبطل الشاشة كان إيجابيا، حيث كان (٦٧٤) ٣٦٠ من الذكور و٣١٤ من الإناث يميلون إلى تقليد بطل الشاشة.

- أنه كلما زاد عمر الطفل ازداد ميله إلى التقليد، وكانت النسبة أعلى بين الأطفال الذين تزيد أعمارهم على الثالثة عشرة، وكان عددهم (٣٦١ طفلا) و(١٣٧ طفلا) قلت أعمارهم عن الثانية عشرة، بينما كان (٦٥ طفلا) تقل أعمارهم عن الحادية عشرة.

- أن الغالبية العظمى من الأطفال (٦٦١ طفلا) لم يجدوا ممانعة من الأهل من مشاهدة أي برنامج، بينما (٣٤٢ طفلا) قد واجهوا من ذويهم بعض المنع في مشاهدة بعض البرامج.

- أن الغالبية العظمى من الأطفال (٦٠٧ طفلا) كانوا يشاهدون الرسوم المتحركة مقابل (١٧٧ طفلا) لم يكونوا يشاهدون هذه البرامج.

في الكويت أيضا يشير الدكتور مصطفى عمر التير (٧٣- ٧٤: ١٩٩٠) إلى دراسة مسحية قدمتها الباحثة لمي الرفاعي عن الأحداث الذين وسموا بالجنوح خلال السنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢، وجاءت بالنتائج التالية:

١- أن جنوح الأحداث مشكلة خاصة بالذكور، ولا يساهم الإناث فيها بنصيب.

٢- أن غالبية الأحداث المنحرفين كانت تنتمي إلى أسر كبيرة الحجم وذات دخل محدود، وكانت تسود الأمية بين الآباء والأمهات.

٣- لم يكن الحدث متكيفا في المدرسة، وكان الأحداث الذكور الذين يهربون من المدارس يخالطون الكبار من الذكور أيضا، وذلك نظرًا لارتفاع نسبة الذكور في المرحلة العمرية (١٥ – ٤٥)، بفعل ارتفاع معدلات الهجرة إلى الكويت، وارتفاع معدلات العمالة الأجنبية.

٤- ساهم عامل التفكك الأسري في حدوث الانحراف للعينة المدروسة، ويتمثل التفكك في وجود نسبة كبيرة من حالات الطلاق وتعدد الزوجات وتغيب أحد الزوجين عن الإقامة في منزل الأسرة بين أفراد هذه الفئة.

اعتمد الدكتور صلاح عبد المتعال (١٩٨٠) - في دراسته عن حجم الجريمة واتجاهاتها في الكويت - على بيانات إحصائية رسمية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤، بالمقارنة بين المنحرفين من الأحداث المواطنين والوافدين، وجد أن نسبة المنحرفين من المواطنين كانت أقل من نظرائهم الوافدين، حيث بلغت ٣٣٪ من المجموع الكلي، بينما بلغت نسبة الوافدين ٦٧٪، مثل الوافدون العرب نسبة ٨١.١٪.

انحراف الأحداث في البحرين

ومن الدراسات التي عرضتها الدكتورة تماضر حسون (ص ٦٠-٦١) دراسة للدكتورة هالة العمران (١٩٨٣) حول آثار وسائل الإعلام في الدول العربية الخليجية وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث في البحرين والتي توصلت إلى النتائج التالية:

- لا تأثير للتلفزيون بمفرده ما لم تواكبه ظروف نفسية واجتماعية وثقافية مساعدة.
- تزداد خطورة التلفزيون على الطفل عندما لا تكون لديه خلفية أو خبرة سابقة فيؤدي به ذلك إلى تصديق كل ما يعرض على الشاشة.
- شكل اعتماد الأحداث على التلفزيون كبديل للعلاقات الأسرية، عاملا قويا لانحرافاتهم.

انحراف الأحداث في الإمارات العربية المتحدة

نتيجة لإفرازات معطيات الواقع الجديد عرفت دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الظاهرة، وبالتالي جذبت اهتمام المسئولين والباحثين باعتبارها مشكلة تهدد طمأنينة هذا الوطن وسلامة بنيته. وعقدت الندوات وأجريت الدراسات الميدانية والأكاديمية، كان منها ما يلي:

في ورقه للدكتور نجيب الكيلاني قدمها في ندوة تناولت مشكلة انحراف الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة (عقدت في دبي بتاريخ ١٢-٣-١٩٩١) ركز فيها على أهمية الصحة النفسية للأبناء، ويقول: إن الصحة النفسية مكتسبة، تزيد وتنقص، وتتعرض لطفرات أو أزمات طبقا للعوامل الداخلية والخارجية المختلفة التي تؤثر على الفرد، وإذا ما أردنا حماية الطفل من الانحراف، فلا بد أن تحظى هذه الشريحة العمرية بالرعاية والتوجيه. وهنا يتوجب على الجهات المسئولة - الرسمية منها وغير الرسمية - بذل قصارى جهدها والاهتمام البالغ بصحة الأبناء جسديا ونفسيا. فكثيرا ما تكون الانحرافات السلوكية نتيجة خلل في الصحة النفسية، فلا يمكن بالتالي فصل الصحة البدنية عن الصحة النفسية، فكلاهما متلازمان.

إن أقوال وأفعال الفرد وسلوكياته لا تحدث من فراغ، بل تحدث نتيجة لعملية داخلية تصبغ تلك السلوكيات بصبغتها كما يرى، ووفقا لقرار منظمة الصحة العالمية فإن سلامة الفرد لا تعني خلو الجسم من العجز أو المرض، وإنما تعني سلامته البدنية والنفسية والاجتماعية.

ويعرف الكيلاني الصحة النفسية بأنها: « حالة نفسية يشعر فيها الإنسان بالأمن والطمأنينة والرضا عن النفس وعن الناس، وبذلك يتوافق الفرد مع نفسه ومع مجتمعه، ويحقق قدرا مقبولا من التوفيق في محيط العمل والأسرة ومع من له علاقة بهم، كما يحقق بداخله نوعا من التوازن والتكيف مع مجتمعه دون انحرافات أو أخطاء كبيرة أو توترات شديدة.

وعن خطورة ظاهرة انحراف الأحداث وتفاقمها في الإمارات العربية المتحدة، توصل الدكتور ناصر ثابت (١٩٨٩) في دراسته « المخدرات واستنشاق الغراء في الإمارات العربية المتحدة» إلى أن هذه المشكلة قد أخذت تتفاقم من حيث الحجم والنوع. وكان حجم العينة يبلغ (٤٢٥ حدثا) ٧٨.١٪ منهم من المواطنين، تليهم نسبة الوافدين والتي بلغت ١١.٥٪، ثم أولئك الذين منحوا جنسية الإمارات العربية المتحدة، وبلغت نسبتهم ١٠.٤٪. وبخلاف ثلاث فتيات، كانت كل فئة الدراسة من الذكور. وكانت أغلبية الجانحين هم من التلاميذ، ولكن كان هناك البعض من الموظفين، وقليل من العاطلين عن العمل، وعدد قليل من العمال الأجانب. أما بالنسبة لنوع الانحراف فقد أتت السرقة في المرتبة الأولى بين أنواع الانحراف، يليها الإيذاء، ثم اللواط والمخدرات، وأخيرا الإخلال بالآداب العامة والأمن العام.

ويرجع الدكتور ثابت أسباب هذه الظاهرة إلى التغيرات السريعة التي طرأت على المجتمع الإماراتي وما رافقها من تيارات ثقافية وافدة نتيجة تدفق المهاجرين للبلاد الذين ربما نقلوا عدة أنماط انحرافية للبلاد منها شم الغراء مثلا.

ومن الدراسات المهمة التي تناولت الجريمة في الإمارات العربية المتحدة تلك التي قام بها الدكتور ساري عام ١٩٨٣، بعنوان: «أخبار الجريمة في صحف الإمارات العربية المتحدة». وقد استخدم في دراسته لجمع المادة أداة تحليل المضمون لثلاث جرائد محلية (الخليج، الاتحاد، البيان) في الفترة من بداية عام ١٩٨٠ إلى نهاية عام ١٩٨٢. وقد افترض أن مجتمع الإمارات العربية المتحدة - كغيره من مجتمعات خليجية أخرى - يعتبر «مركز جذب للعمالة الوافدة» وربط الارتفاع المتزايد لمعدل الجريمة وانحراف الأحداث في المنطقة بالتدفق الضخم للوافدين.

ويذهب ساري إلى أن الاتجاهات السائدة التي اتسمت بها الجرائد المحلية في نشر أخبار الجريمة والعقوبات ضدها كالسجن والترحيل، يعكس واقع خطورة الجريمة وصلتها بالعالم الخارجي. وفى دراسته يشرح ساري الملامح الأساسية

للجريمة والانحراف كما عكستها تلك الصحف، وتتمثل في التالي:

أولا: إن اختلاط القيم والمعايير الأخلاقية للمجتمع بتلك القيم والمعايير الوافدة عليه تؤدي إلى حد كبير إلى تفسخ نظام العلاقات الاجتماعية القائم، وهذا يفسر وجود الأنماط المختلفة للجريمة والجنوح في الدولة.

ثانيا: إن الاختلافات الكبيرة للخصائص السكانية والثقافية المختلفة بين الوافدين الأجانب بعضهم البعض وبين الخصائص التي تميز المواطنين عنهم تعد تهديدا قويا للثقافة العربية، وبالتالي هوية مجتمع الإمارات العربية المتحدة.

ثالثا: أن شيوع حالة اللامبالاة التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه هذه المشكلة قد تحرم المجتمع مستقبلا من إيجاد حل مناسب لها.

هذه الصحف تشير إلى أن ارتفاع نسبة الجريمة في مناطق الوافدين ربما يدل على أنه لا يزال هناك الكثير مما يحتاج أن يكشف عنه، وتجمع الصحف المدروسة على أن ما كشف عنه حتى الآن من جرائم لا يزيد عن «قطرة ماء في محيط». وهناك العديد من الجرائم التي سجلت «ضد مجهول» لأن مرتكبيها قد فروا من الدولة.

وتوصل الباحث في دراسته إلى أنه لا يوجد دليل قاطع يمكن أن يثبت حقيقة اتجاه الجريمة والانحراف أو هويتها كما صورتها الجرائد المحلية. وبالرغم من أن تلك الصحف قد صورت الجريمة على أنها مشكلة اجتماعية عصيبة مصدرها الوافدون، فإنه يؤكد على أنها مجرد واحدة من مشكلات اجتماعية أخرى يشهدها المجتمع، وذلك يحتم تفسيرها ضمن سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي.

وفي دراسة إحصائية تحليلية جمعت بياناتها عن الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، توصل مراد (١٩٩١) في دراسته « انحراف الأحداث في الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الشرطة» إلى أن مشكلة انحراف الأحداث في الإمارات العربية

المتحدة قد تزامنت مع اكتشاف البترول بها. يرى مراد أن الإحصائيات الرسمية - التي دائما ينظر إليها على أنها ربما تكون متحيزة وكثيرا ما تفتقد الدقة - لا يمكن أن تعبر تماما عن حقيقة حجم ونوع الانحراف. ورغم ذلك فإنه يمكن القول بأن هذه الإحصائيات قد تعطي إلى حد ما مؤشرا عن هذه المتغيرات. ووفقا لهذه المعطيات لقد كشفت الدراسة عدم وجود تغييرات في معدل الزيادة في هذه المشكلة خلال السنوات الخاضعة للدراسة، على الرغم من أن الأعداد الكلية لمجموع الأحداث قد تضاعفت فيها.

ففي الشارقة وعجمان كان معدل الزيادة قد تضاعف إحدى عشرة مرة، وسبع مرات على التوالي، وهو يرى أن ارتفاع المعدل في هاتين الإمارتين يعود إلى إنشاء مؤسسة لرعاية الأحداث الجانحين في الشارقة في ١٩٨٢، والتي شجعت السلطات على الاعتراف بالأحداث المنحرفين بدلا من إخلاء سبيلهم، كما كان الحال في السابق، وأدت هذه السياسة للاحتفاظ بسجلات رسمية، وازداد تسجيل المزيد من الانتهاكات ومرتكبيها.

أما في أبو ظبي ودبي فقد ازداد انحراف الأحداث بمعدل مرة ونصف، اتساقا مع نسبة الزيادة السكانية ككل في هاتين الإمارتين خلال نفس الفترة. وكانت نسبة التغير في معدل انحراف الأحداث في كل من رأس الخيمة والفجيرة ثابتا خلال الفترة المدروسة، وربما كان ذلك راجعا إلى حقيقة أنه في هاتين الإمارتين عدد الأجانب منخفض مقارنة بالإمارات الأخرى، مما جعل الناس هناك أقل تعرضا للتأثيرات الثقافية المختلفة للأجانب.

وبمقارنته نسبة الانحراف بين المواطنين والوافدين، توصل الباحث إلى أن عدد الجانحين من المواطنين كان يفوق كثيرا نسبة الجانحين من الوافدين، وفي مقارنته بين كل الجنسيات توصل الباحث إلى أن العدد الأكبر من الأحداث المنحرفين كان من مواطني الإمارات، يليهم الإيرانيون، فالباكستانيون ثم من الجنسيات العربية الفلسطينيون تحديدا. أما عن نوع الجريمة، فقد احتلت السرقة

المرتبة الأولى، تلاها استنشاق الغراء، ثم المخدرات، وأخيرا جنح التسول، التي اقتصرت على الأحداث الأجانب وخاصة الإيرانيين.

وجود هذه الظاهرة وتفاقمها في المنطقة لم يكن غائبا عن اهتمام المسئولين بها، فعقدت ندوات ومؤتمرات بشكل مستمر، وكان التركيز غالبا يعكس توجس الباحثين من دور المهاجرين متعددي الجنسيات والثقافات في المنطقة على تفاقم هذه المشكلة نتيجة الصراع الثقافي.

وفى ندوة حول «حماية الأحداث من الانحراف في دول الخليج العربي»، عقدت في البحرين من ١٧ إلى ٢٤ مايو ١٩٨٣، ناقشت ورقة الإمارات العربية المتحدة تفاقم هذه الظاهرة حيث وصلت نسبتها بين المواطنين إلى ٧٣.١٥٪ في ١٩٨٢.

وترجع الدراسة سبب هذه الظاهرة - التي لم يكن المجتمع يعاني من حدتها سابقا - إلى تغلغل الأجانب في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، وبالتحديد العمال الآسيويين (غير العرب) الذين يأتون إلى الدولة، حاملين بذور الجريمة من بلادهم على حد تعبير تلك البحوث، ولم تختلف الآراء التي توصلت لها بقية دول الخليج في هذا المؤتمر عن هذه الفرضيات.

إلا أنه مصداقا للحقيقة لابد للإشارة إلى أن تلك الدراسات قد اعتمدت على الإحصائيات الجنائية الرسمية وحدها، التي قد لا تخلو من بعض المغالطات نظرا لعدم الدقة التامة عند رصدها، وكذلك نتيجة لاحتمالية وجود تحيز ضد الأجانب كما سيتم شرحه لاحقا، دون التحقق من هذه الفرضيات اعتمادا على دراسات ميدانية متخصصة. وقد أدت إسهامات هذه الندوات والمؤتمرات في مجال انحراف الأحداث والجريمة إلى اهتمام غيرهم من الباحثين وخاصة الأكاديميين منهم، حيث تم تناول هذه الظاهرة بتعمق أكبر من عدة وجوه، وبمنهجية أشمل.

وكان ارتفاع نسبة الوافدين الأجانب مقارنة بنسبة المواطنين لعدد السكان في بعض الدول الخليجية من الأمور المهمة التي جذبت اهتمام الباحثين لدراسة العلاقة بين المهاجرين وانحراف الأحداث. ولا شك أن أطفال المهاجرين هم أشد الفئات عرضة للصراعات النفسية وبالتالي لسوء التكيف، وحيث إن مجتمع الإمارات يتصف بارتفاع نسبة المهاجرين لديه فإنه يكون عرضة لشيوع ظاهرة انحراف الأحداث سواء كنتيجة لسوء التكيف أو الاقتباس.

وفي دراسة بعنوان « العلاقة بين انحراف الأحداث والمهاجرين في مجتمع الإمارات العربية المتحدة»، قدمتها مهرة سالم القاسمي (١٩٩٣) لنيل درجة الماجستير من جامعة ويلز- سوانزي، هدفت الدراسة في الأساس إلى إلقاء الضوء على حجم الظاهرة في الإمارات العربية المتحدة وعلاقتها بالمهاجرين في البلاد. كما هدفت إلى اختبار مدى إمكانية تطبيق نظرية الصراع الثقافي لثورستين سيلين T. Sellin في مجتمع الإمارات، ونتيجة لهذه التغيرات الثقافية والاجتماعية كان اختيار هذه النظرية التي ترى أن تواجد أشكال مختلفة من المعايير والقيم الثقافية لمجموعات متعددة من المهاجرين واختلاط بعضها ببعض في المجتمعات الجديدة يؤدي إلى الصراع وسوء التكيف والذي يؤدي بالتالي إلى الجريمة.

وقد تطلب تطبيق هذه النظرية على مجتمع الإمارات العربية المتحدة بعض التعديلات، وذلك لكي يتلاءم مع الواقع الاجتماعي في هذا المجتمع. وطبقا لهذه التعديلات افترضت هذه الدراسة أن الصراع الثقافي في مجتمع الإمارات العربية المتحدة يتمثل بوضوح أو ضمنيا في التناقض والتضاد بين مكونات الحياة المعيشية بين المجموعات السكانية المختلفة، والذي بدوره قد يؤدي إلى الانحراف أو الجريمة. واتخذت الدراسة الخطوات المنهجية التالية:

١. لجأت الدراسة في البدء إلى دراسة بنيوية تحليلية تاريخية للبناء الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، كمدخل لمعرفة تأثيرات التغيرات الاجتماعية، التي تعتبر الجريمة والانحراف إحدى إفرازاتها.

٢. لإلقاء الضوء على العوامل الاجتماعية والنفسية التي يعيش الحدث فيها، اعتمدت الدراسة لجمع المادة على المقابلة المباشرة مع الأحداث والعاملين في مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث في الشارقة، وفي القسم الخاص بالأحداث الموقوفين في سجن دبي.

٣. كما استفادت الدراسة من السجلات الإحصائية للأحداث، والخاصة بتلك المؤسسات لعدة سنوات، وذلك لمعرفة الاتجاه العام ونسبة الزيادة والنقصان في حجم الأحداث الموقوفين في هاتين المؤسستين، والمقارنة بين الفئات المختلفة منهم طبقا للمرجعية الاجتماعية والإثنية والثقافية والنوع وغير ذلك.

٤. ولمعرفة حجم واتجاه ومعدل الانحراف لكل فئة من الأحداث طبقا للجنسية والدين، وتوزيعهم في كل إمارات الدولة، اعتمدت الدراسة على:

ا. سجلات الإحصائيات الجنائية الرسمية.

ب. بيانات التعداد السكاني للسنوات: ١٩٧٥ و١٩٨٠و ١٩٨٥.

ج. وللمقارنة بين المواطنين والمهاجرين حسب معدل الانحراف لكل ألف من تعداد السكان لكل فئة في السنوات المذكورة.

وقد تم اختيار دراسة الأحداث المودعين في مؤسستين لرعاية الأحداث من أصل ثلاثة أنشأتهم وزارة الشئون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والمؤسستان هما: وحدة الرعاية الاجتماعية الشاملة للأحداث في الشارقة، والتي تضم الأحداث المقبوض عليهم من جميع إمارات الدولة ما عدا دبي وأبو ظبي.

والمؤسسة الثانية التي تمت دراسة الأحداث المنحرفين فيها هو سجن دبي المركزي الذي يضم أولئك الذين يرتكبون الجرائم من الكبار أيضا، إلا أن الصغار منهم في هذه المؤسسة يتلقون رعاية خاصة تلائم وضعهم وسنهم، كما أن فئة الإناث - ومع حقيقة ندرة الانحراف لديهن مقارنة بالذكور - إن وجدت حالات وإن كانت نادرة من هذه الفئة فلا يعلن عنها إنما تسوى قضاياهن بالتفاهم مع أسرهن.

وقد تكونت عينة الدراسة الميدانية من مجموع كل الأحداث الذكور والبالغ عددهم ١٤٢ الذين تمت مقابلتهم على فترات متقطعة، وتصادف إيقافهم في تلك المؤسستين أثناء الدراسة الميدانية في الفترة من يونيو ١٩٨٩ إلى يونيو ١٩٩٠، وقد تم إيداعهم طبقا لقانون الأحداث المنحرفين في تشريع الإمارات العربية المتحدة(١).

وتتكون عينة الدراسة من مجموعتين رئيسيتين: مواطنين ووافدين. ولكل من هاتين المجموعتين مجموعات فرعية، فالمواطنون ينقسمون إلى فئات هي: المواطنون الأصليون هم عرب خالصون، والمواطنون المتجنسون، عادة من أبناء

(١) صدر أول قانون للأحداث في الإمارات العربية المتحدة في أبريل عام ١٩٧٦. وتطبق إجراءاته الإصلاحية على الأحداث المنحرفين والأحداث المعرضين للانحراف. فطبقا لهذا القانون الحدث المنحرف هو أي شخص، ذكر أو أنثى، لم يتعد عمره ثمانية عشر عاما في وقت ارتكابه للجرم. كما يطبق القانون أيضا على حالات من التشرد، فالحدث يعتبر متشردا في أي من الحالات التالية:

١. إذا ما وجد متسولا أو يبيع سلعا تافهة، يقوم بعمل لا يعود بدخل مناسب.
٢. إذا وجد ضالعا في الدعارة، الإغواء، الأعمال المنافية للآداب، لعب القمار، تعاطي المخدرات أو ما شابهها، أو يخدم من هم ضالعون في مثل هذه الممارسات.
٣. من لم يكن لديه سكن ثابت ويقضي الليل متسكعا في الطرقات، أو في أي مكان آخر غير ملائم.
٤. من كان سيئ السلوك مارقا عن سلطة والديه أو أحدهما، نتيجة للوفاة أو العجز أو التخلي عن السلطة. وقد حدد هذا القانون الحد الأدنى للحدث بسبع سنوات، لابد من تأكيدها بوثيقة رسمية، وفى حالة عدم توفر مثل هذه الوثيقة، تطلب المحكمة فحصا طبيا.

وافدين عرب أو أجانب تجنسوا، وهناك فئة غالبيتهم من أصول أجنبية كالبلوش مثلا، وأفرادها لا يزالون بدون جنسية ويعرفون بفئة البدون. وكذلك ينقسم الوافدون أيضا إلى مجموعتين هما: وافدون عرب ويتكونون من عدة جنسيات عربية، ووافدون أجانب وينقسمون إلى عدة جنسيات أجنبية.

وكانت النتيجة كالتالي:

وفق المعطيات المجتمعية البنيوية التاريخية، لقد كشفت الدراسة عن وجود للصراع الثقافي لدى الأحداث المنحرفين يتمثل في نوعين:

أحدهما: يمكن اعتباره صراعا خارجيا يتمثل في تواجد عدة ثقافات إثنية متغايرة ثقافيا في مجتمع واحد- مجتمع الإمارات العربية المتحدة- والآخر: صراع داخلي يتمثل في وجود أنواع من مشاعر الإحباط والقلق والحرمان بين صغار المهاجرين، والتي كان لها تأثير على تكيف هؤلاء الصغار واندماجهم مع غيرهم من أفراد المجتمع، والذي شكل معاناة نفسية لهم لإدراكهم صعوبة تحقيق المساواة مع الغير في نفس المجتمع من حيث الحقوق والواجبات. وبهذه الحالة، فإن مكونات الصراع الثقافي الناتجة هي: العنصرية والتفكك الاجتماعي، وسوء التكيف، وقد يجعل هذا الصراع الأحداث من المجموعات السكانية عرضة للانحراف أيضا، وذلك عن طريق محاكاة الفئة الأولى.

وفي دراسة أخرى مشابهة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : «جناح الأطفال في الإمارات العربية المتحدة ودور الشرطة في مواجهتها» يناقش الباحث طارق أحمد الهاشمي (٢٠٠٦) العوامل المتعددة لانحراف الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويذهب الهاشمي إلى أن إنتاج النفط وقيام الدولة (الاستقلال) قد أديا إلى تغير أوجه الحياة الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة بطريقة متسارعة، فبينما كان الاعتماد الاقتصادي في البلاد يقتصر على بعض الأنشطة التقليدية، منها مثلا صيد السمك والغوص لاستخراج اللؤلؤ، وكذلك بعض

الحرف والمجالات الاقتصادية البسيطة، أصبح فيما بعد يتسع مجاله ليشمل النواحي العمرانية والثقافية والعلمية بكل أبعادها وصورها المختلفة، والتي خلفت بدورها آثارا عميقة تركت بصماتها على كل أنساق المجتمع ماديا ومعنويا.

ويعتبر الوضع الديموغرافي من أكثر المجالات تأثرا، حيث كان من متطلبات هذه الطفرة جذب أعداد كبيرة من المهاجرين متعددي الجنسيات جاءوا إلى البلاد مصحوبين بأنماط ثقافية واجتماعية ومهنية متغايرة فيما بينها، كما يختلف جميعها اختلافا كبيرا عن الأنماط الاجتماعية والثقافية لمجتمع الإمارات، ولا شك أن من شأن هذا التغير الهيكلي للمجتمع أن تظهر فئات جديدة، وكانت الجريمة وانحراف الأحداث من التغيرات السلبية والخطيرة التي أفرزتها تلك الظروف.

اعتمدت الدراسة على الجانب النظري كإطار عام في تحديد أسباب الانحراف لدى الأطفال، والبحث التحليلي عن طريق جمع المادة العلمية، ورصد الظواهر الإجرامية التي ترتكب، ودور الشرطة في مواجهة الانحراف، وذلك مقارنة ببعض الدول العربية، والغرض من ذلك بيان أوجه التطابق والتباين في المسألة المعروضة بقدر الإمكان، لتبيان وتغطية أي نقص في التشريعات والمطالبة بالأخذ بها.

حاول الباحث استعراض عوامل الانحراف ومنهج الشرطة في الوقاية منها بمقارنة ببعض التشريعات العربية وخصوصا التشريع المصري الذي يعتبر من أهم مصادر التشريع الإماراتي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مؤداها الإقرار بخطورة ظاهرة انحراف الأحداث في الإمارات العربية المتحدة، وما تشمله هذه الظاهرة من سلوكيات انحرافية، لا تقتصر أضرارها الصحية والنفسية على الأحداث فقط، بل تتعداه إلى الأضرار المادية والمعنوية المتعلقة برفاهية المجتمع وأمنه في حاضره ومستقبله.

وأكدت الدراسة وجود عوامل متعددة لانحراف الأحداث، بعضها ذاتية: بيولوجية أوسيكولوجية وأخرى موضوعية: تتعلق بالبيئة التي يعيش فيها الفرد. وأوصت الدراسة بإنشاء شرطة خاصة بالأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبينت أهمية الرعاية اللاحقة في مساعدة الطفل بعد العلاج والتهذيب في المؤسسات الإصلاحية، وعند خروجه لابد من مساعدته في إيجاد مسكن مناسب، وتزويد الطفل المفرج عنه بمبلغ من المال، وذلك لإعانته على مواجهة مطالب الحياة، أو الحصول على العمل الذي يعينه على الاعتماد على نفسه والابتعاد عن التشرد والبطالة والسرقة والنشل.

الخلاصة:

لمعرفة ملامح ظاهرة انحراف الأحداث في الوطن العربي، كان لابد من الرجوع إلى ما يحدث في هذه المجتمعات من خلال بعض الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في هذه المجتمعات، فمن واقع ما توصلت إليه هذه الدراسات العديدة في أقطار عربية متعددة، يتضح أن هناك أنماطا من انحرافات الأحداث في الوطن العربي تكاد تكون الأكثر شيوعا وانتشارا عن غيرها، وأهم هذه الانحرافات السرقة وتعاطي المخدرات وتكوين العصابات والعدوانية. ولكن توجد بعض الانحرافات التي تكون أكثر وضوحا في قطر عربي عن غيره من الأقطار العربية. فمثلا مشكلة المخالفات المرورية أكثر شيوعا في كل من السعودية بالنسبة للذكور وفي الإمارات بالنسبة للذكور والإناث. كما أن شم البنزين والغراء من الأنواع الأكثر شيوعا للانحراف في دول الخليج، بينما يشتهر أحداث اليمن بتخزين القات وشم الشيلك.

أما عن العوامل المسببة للانحراف فقد جاء التفكك الأسري في المرتبة الأولى في معظم الدراسات، ويرتبط هذا السبب ارتباطا ملحوظا بعوامل أخرى مثل التأخر الدراسي ورفاق السوء، فكثيرا ما يفتقد الحدث الحنان والرعاية الأسرية

فيؤثر ذلك على فشله الدراسي، ويؤدي إحباطه إلى سوء التكيف الأسري، فيلجأ إلى البحث عن هذا التكيف مع الأصدقاء، وهناك يكون عرضة لاقتباس السلوكيات الانحرافية.

ولكن التفكك الأسري في الوطن العربي - بالإضافة إلى السمات العامة والتي ستذكر في فصل لاحق - له سماته المميزة في كل قطر عربي. فبينما يشكل كبر حجم الأسرة والسكن المكتظ وتدني العامل الاقتصادي والبطالة لدى رب الأسرة في الغالب السمة الأساسية لهذا التفكك في الأقطار العربية الأكثر فقرا، فإن الإدمان على الخمر أو تعاطي المخدرات أو تطلعات أولياء الأمور لتحقيق الرفاهية التي يلجأ لها بطرق غير شرعية، وتعدد الزوجات وخاصة من أجنبيات تميز تلك الأقطار التي تكون أكثر ثراء من شقيقاتها.

غير أنه ليس من الضروري أن يكون التصدع الأسري عاملا حتميا للانحراف، فيمكن أن يعوض أحد الأبوين الأبناء فقدانه لأحدهما سواء نتيجة وفاة أو طلاق، كذلك يمكن أن يلعب الأقارب نفس الدور لتعويض الابن عن هذا الحرمان، ولذلك نجد في المجتمعات التقليدية كالريف مثلا - حيث وجود الأسر الممتدة - تقل نسبة الانحراف عنها في المدن. من ناحية أخرى يؤدي تخلف الأسرة وجهلها إلى انحراف الحدث. لذلك نجد من خلال هذه الدراسات أن تخلف الأسرة كسبب للانحراف يكون أكثر وضوحا في الأقطار العربية الأكثر فقرا عن غيرها.

كذلك تكون مساهمة وقت الفراغ في الانحراف أعلى نسبة في تلك الدول الأقل ثروة نتيجة لعدم توفر مؤسسات اجتماعية ترفيهية مناسبة يقضي فيها الأبناء أوقات فراغهم.

ويعتبر عاملا الهجرة والمهاجرين أيضا من العوامل التي تميز هذه الظاهرة بين الأقطار العربية، ففي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية مثلا

تشكل الهجرة من الريف إلى المدن عاملا من عوامل الانحراف، وذلك نتيجة الانفتاح في المدن وإمكانية تعرض الحدث للإغراءات وأنواع السلوكيات الانحرافية، بينما يعيش في الريف في جو أسري يسوده الترابط الأسري والقيم الاجتماعية التي لم تتأثر بسلبيات المدنية.

أما في دول أخرى - كدول الخليج مثلا حيث الندرة السكانية وتتصف بخلل سكاني يفوق فيه المهاجرون الأجانب عدد سكان تلك الدول بدرجة كبيرة وبثقافات متعددة - تكون أكثر عرضة للصراع الثقافي ولانتقال الانحرافات الوافدة إلى تلك البلدان، مع العلم أن الدراسات قد بينت أن معدل الانحراف لدى المواطنين يفوق ذلك الذي لدى الوافدين.



الفصل الثاني

المفاهيم والمصطلحات

تشكل المفاهيم (Concepts) أهمية بالغة في البحوث العلمية الاجتماعية، فهي من الرموز المهمة للغة، وإذا كانت اللغة أداة أساسية للفكر والتواصل فإن أهمية المفاهيم تكمن في كونها الأساس الذي يربط بين ذلك الفكر وهذا التواصل (Nachmias and Nachamias 1985:27) فهي الوسيلة الرمزية التي تتيح للإنسان التعبير عن المعاني التي ينقلها لغيره، كما أنها تعبر عن الصفات المجردة والوقائع والحوادث التي منها ما يدرك بالحواس ومنها ما لا يقع في دائرة الحواس، لذا تختلف دلالاتها من مكان إلى غيره ومن زمن لآخر، مما يشكل صعوبة في دقة تحديد المصطلح (أبو النصر، محمد زكي ٢٤:٢٠٠٨).

وللمفاهيم وظيفة تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية وتكوين الأفكار عنها، ومن شأن هذه الأفكار تمكين الباحث من تحديد تصورات عامة عن الواقع موضوع الدراسة، ويؤدي ذلك بالتالي إلى بناء النظرية ومن ثم التفسير والتنبؤ (Nachmias and Nachamias 1985: 29)، ويحتوي هذا الكتاب على عدد من المفاهيم، تم الحرص على تعريف كل منها من وجهات نظر عدة - قد تتفق فيما بينها وقد تختلف - لمنظرين وباحثين في مجال البحوث الجنائية وانحراف الأحداث.

الجريمة

يرى كثير من الباحثين أن مفهوم الجريمة يعبر عن الانتهاكات التي يقوم بها الكبار، بينما يعبر بمفهوم الانحراف عن نفس الأفعال ولكن التي ترتكب من قبل الصغار أو جرائم الكبار التي هي ذات طبيعة أقل خطورة (Prins 1982 : 2). بينما «الجنوح» deviance تستعمل أحيانا لتعبر عن كل من الجريمة والانحراف (Prins 1982 : 5). وفيما يلي نلقي الضوء على بعض هذه المفاهيم:

يشار إلى «الجريمة» في معناها القانوني على أنها ذلك الفعل الذي يقوم به الفرد الراشد والذي يعاقب عليه بموجب القانون الجنائي، غير أن هذا المفهوم واسع جدا وفضفاض، حيث إنه يمكن أن يعبر عن أفعال بالغة الخطورة كالقتل مثلا، كما يعبر عن تلك الأفعال البسيطة، مثل انتهاك قواعد المرور أو انتهاك قواعد الأغذية والعقاقير (Prins 1982 : 5).

والجريمة باعتبارها انتهاكا للقانون في أي زمن وأية ثقافة يحددها النظام الجزائي.

فعلى سبيل المثال كان قتل البنت حديثة الولادة قبل ظهور الإسلام مسموحا به في المجتمعات العربية، ولكنه فيما بعد أصبح جريمة يعاقب عليها الشرع والقانون، وكذلك بالنسبة لعملية الإجهاض، حيث إنه يعتبر أمرا غير مشروع في بعض المجتمعات، مثل مصر على سبيل المثال، ولكنه مسموح به في أجزاء أخرى من العالم (بشرط أن يكون هذا برغبة الأم) (المغربي والليثي ١٩٦٧ :١٠٣-١١٠).

وبالنسبة لدور كايم Durkheim تعتبر الجريمة انتهاكا للضمير الجمعي للمجتمع ناتجا عن غياب المعايير، إلا أن دور كايم ينظر للجريمة على أنها طبيعية لأنها توجد في كل مجتمع بشري، بل وهي أيضا نافعة لأنها تكون سببا في فرض القانون واستمرار التحسينات عليه (Durkheim 1982 : 99 - 101).

ويعرف «تابان Tapan» الانحراف بأنه أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحاكم ويصدر فيه حكم قضائي.

وطبقا لـ كيوتلت Quetlet، فإن الجريمة ظاهرة اجتماعية تستمد أسبابها من المجتمع. ويراها فيكارو Vicaro على أنها تعبر عن عدم قدرة الفرد على التكيف مع بيئته الاجتماعية، بينما يراها تاد Tad من جهة أخرى على أنها ظاهرة اجتماعية تنمو وتزدهر نتيجة للتقليد، أي الاقتداء بالغير (علي ٥٩:١٩٨٢).

ويرى إريك جود Erich Goode أنه في كل أنحاء العالم توجد قواعد تحدد سلوك الإنسان، فمن السلوكيات ما يعتبر حسنا ومقبولا وفيه تطابق مع القواعد المنظمة للمجتمع، بينما توجد سلوكيات أخرى تعتبر سيئة وغير مقبولة، وبذلك فهي تنتهك قواعد ومعايير المجتمع، والنوع الأخير من السلوك مدان، وينظر له المجتمع بسلبية، ويعرف على أنه انحراف أو جريمة، كما يعرف مرتكبوه كمنحرفين أو مجرمين (3 : 1984).

ويعرف Cyrill Burt الانحراف بأنه: «الإفراط في التعبير عن قوة الغرائز وشدة انفعالها لدى بعض الأفراد» وترى بعض الاتجاهات المعاصرة في علم النفس أن السلوك المنحرف هو بمثابة عدم التكيف مع المجتمع». أما جابريل ريمون فيعرفه بأنه تلك الحالة التي يكون فيها الشخص في صراع ينتهي إلى عجزه عن التكيف وفقا لمقتضيات البيئة الاجتماعية (علي ٦١:١٩٨٤).

ويؤكد ووكر Walker أن علماء الاجتماع في استخدامهم لمفهوم الجناح كإشارة إلى كل أنواع السلوك التي تعتبر« متجاوزة لحدود الحالة السوية» (beyond the limits of normality) فهم يعتمدون بذلك على الاستخدام الإحصائي لهذا المفهوم (من حيث القيمة العددية). إلا أنه حينئذ قد تم إدراك أن هذه العبارة تفتقر إلى الموضوعية، حيث إن المجتمعات الإنسانية تشتمل على كم هائل من السلوكيات المتعددة، والتي يمكن إدراجها في «فئة سوء التصرف»، misconduct، لذا لا يمكن اعتبار ذلك انحرافا مهما بلغ حجمه إحصائيا (3: 1984).

على أي حال، فإن ووكر يرى أيضا أن علماء الاجتماع عندما يعتبرون الشخص منحرفا فهم ينظرون إلى العواقب الاجتماعية (من حيث درجة الضرر الذي يحدثه الفرد)، أكثر من نظرتهم إلى التكرارات الإحصائية للتصرفات التي يقوم بها، وبعكس مصطلحي الانحراف والجريمة فإن مصطلح الجناح غير متداول عند عامة الناس (3 : 1987).

بناء على ما سبق يتطرق هذا الفصل إلى تعريف مفهومي الحدث المنحرف والانحراف من المنظور الاجتماعي والنفسي والقانوني.

معنى الحدث المنحرف

مثل أي مفهوم آخر من المفاهيم الاجتماعية تختلف تعريفات الحدث المنحرف باختلاف المنطلق الفكري والتخصصي لمن يعرّفه. فلغويا تعني كلمة حدث: صغير السن (عيسى وآخرون د. ت :٤٩). و«يقال: غلام، أي حدث، وغلمان أي أحداث، وقد يقال: رجل حدث أي شاب. ومنه الحداثة أي صغير السن، أي حداثة العهد بالحياة، والحدث لفظا يعني كذلك الطفل، أو الولد ذكرا كان أم أنثى» (الحسيني، عمر الفاروق ١٩٩٥:٣٦). أما تعريفه من المنظور الاجتماعي والنفسي هو الصغير منذ ولادته وحتى ينضج اجتماعيا ونفسيا مع اكتمال عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام، أي معرفة الإنسان لطبيعة وصفة عمله والقدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته، طبقا لما يحيط به من ظروف ومتطلبات الواقع (نشأت، أكرم ١٩٨٤:١٠٤).

وعلى أساس هذا التعريف بنيت مفاهيم مختلفة لمعنى الحدث المنحرف، نستعرض فيما يلي شرحها وفقا للمنظورات المختلفة لكل مجال من المجالات المتخصصة القانونية والاجتماعية والنفسية:

الحدث المنحرف والانحراف من وجهة النظر القانونية

الحدث المنحرف طبقا لبعض التشريعات هو [غير القادر على إتيان الجريمة] حيث إنه لا يدرك مدى المسئولية في سلوكه المنحرف، وتعرفه الجمعية الوطنية

الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه:

١. من يخالف أي قانون من قوانين الدولة.

٢. الخارج من سلطة والديه أو أسرته.

٣. من تكرر هروبه من البيت أو المدرسة.

كما يعرف مكتب الشئون الاجتماعية التابع للأمم المتحدة المنحرف بأنه (شخص في حدود سن معينة، يمثل أمام هيئة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة، بسبب ارتكابه جريمة جنائية ليتلقى رعاية من شأنها أن تيسر له تكيفه الاجتماعي (علي ٦١-٦٠: ١٩٨٤).

وتتفاوت تشريعات الدول في تعريفها للحدث تبعا لتفاوتها في سن التمييز وبلوغ سن الرشد، إلا أنه غالبا ما يحدد ذلك السن بين السابعة والثامنة عشرة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة يعرف القانون الحدث بأنه الذكر أو الأنثى الذي بلغ السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر، ويعتبر منحرفا إذا أتى بأفعال لو ارتكبها البالغ يعاقب عليها(Alqassimi, Mahra 1993).

تعريف الحدث المنحرف طبقا للشريعة الإسلامية

كثيرا ما تتأثر التشريعات العربية والإسلامية في تحديد سن الحدث بالشريعة الإسلامية إلى حد كبير، وقد حدد معظم المشرعون في الدول العربية سن الحدث بسبع سنوات كحد أدنى ، وهي السن التي يفترض فيها عدم خضوع الحدث للتأديب أو العقوبة، أما الحد الأقصى لسن الحدث فقد اختلفت الدول الإسلامية في تحديده، فهو يتراوح ما بين ١٥-١٨ وقد تصل في بعض الدول إلى ٢٠ سنة. وأهم الدول التي تعتمد على الشريعة الإسلامية في تحديد سن الحدث والمسئولية الجنائية هي المملكة العربية السعودية، والتي قسم فيها الفقهاء مراحل النمو للابن منذ ولادته وحتى بلوغه إلى ثلاث مراحل رئيسية ورتبوا على أساسها المسئولية الجنائية:

١. مرحلة انعدام الإدراك: ويسمى فيها الصغير بالصبي غير المميز، وتبدأ هذه المرحلة من سن الولادة وتنتهي ببلوغه سن السابعة، وهو في هذه المرحلة لا يعاقب جنائيا ولا تأديبيا.

٢. مرحلة الإدراك الضعيف: ويسمى الصبي فيها بالصبي المميز، وتبدأ هذه المرحلة منذ بلوغ الصبي سن السابعة وتنتهي بالبلوغ، وفي هذه المرحلة لا يعاقب جنائيا، وإنما يحاسب تأديبيا فقط، ولم تحدد العقوبات التأديبية، بل تركتها الشريعة لولي الأمر يحددها على الوجه الذي يراه مناسبا.

٣. مرحلة الإدراك التام: ويسمى الحدث هنا بالبالغ الراشد، وتبدأ هذه المرحلة من سن الرشد أو البلوغ، ويكون الحدث في هذه المرحلة مسئولا جنائيا عن جرمه (الحناكي، ١٩:٢٠٠٦: السدحان، عبد الله ٢٦:١٩٩٤).

الحدث المنحرف والانحراف في العلوم الاجتماعية

واعتمادا على التوصيف القانوني لسن الحدث، تعتبر كثير من العلوم الاجتماعية انحراف الأحداث ضربا من أنواع السلوك الذي يقترن بصغر السن، وفى كثير من الدراسات الاجتماعية تستخدم كلمة جناح كمرادف لكلمة انحراف، إلا أن المفهوم الاجتماعي للانحراف يتسع ليشمل الحدث الجانح جنوح الحدث وغيره من أنماط السلوك غير السوي الذي لا يصل إلى مستوى الجناح. وهكذا يكون الانحراف في مضمونه ما يلي:

١. أطفال مشكلون: وهم الذين يأتون بأفعال كالكذب والعناد والتحطيم والهروب من المدرسة.

٢. أطفال يعانون من اضطرابات نفسية تؤدي إلى حالات غير سوية كحالات التبول اللاإرادي وحالات الشذوذ الجنسي.

٣. أطفال مهملون: نتيجة القصور في الأداء الوظيفي للأسرة، وهذا يؤدي إلى الانحلال الخلقي للحدث، والانضمام إلى عصابة يجد في ظلها أسباب التعبير عن

الذات وإشباع حاجاته من العطف والتقدير الذي يفتقده في محيط أسرته، وربما من بين أفعال هذه الفئة ما لا يمكن اعتباره جرائم، إلا أنهم يمرون بمرحلة التخصيب للجريمة.

٤. أطفال جانحون (منحرفون): وهم الذين يأتون بأفعال يعاقب عليها القانون، وهذه الفئة يطلق عليها الجانحون لأنهم يرتكبون أفعالا لو ارتكبها الكبار لأحدثت عقابا (عيسى وآخرون د.ت ٥١:٤٩).

وإلى جانب ذلك يتحدث الدكتور عبد الستار إبراهيم (١٩٨٢) عن أهم نمطين للانحراف: أحدهما يعرف بـ« الجناح الاجتماعي الكاذب Pseudo-Social Delinquency»، وهو ذلك الفعل اللائق الذي يسلكه الحدث نحو أعضاء عصابته، بينما يكون سلوكه لمن هم خارج تلك العصابة غير لائق، وقد عرف هذا النمط من خلال دراسة ميدانية لعينة من الأحداث بلغت ٥٠٠ طفل في ولاية النيوي، وقد تبين أن هؤلاء الأطفال أسوياء من الناحية السيكولوجية، ولكن وجد أن لديهم قدرا عاليا من الكراهية تجاه السلطة. كذلك اتضح أن هذه الفئة ترفض سلوك المجتمع الخارجي الذي لا تنتمي إليه عصابتهم، أما من حيث إطارهم الثقافي فقد تبين أنهم قدموا من الطبقة العاملة في منازل كانت تسيء معاملتهم (ص ٣٩).

أما النمط الثاني للانحراف فيعرف بـ«النمط السيكوباثي Psychopathy»، وهم أكثر الفئات تنوعا واختلافا فيما بينهم، كما أنهم يختلفون عن النمط السابق من حيث الزيادة في اضطراب الشخصية، وهم كذلك أكثر ميلا لخرق القانون، كما يتصفون بعدم تحمل المسئولية، ولا يمكن الاعتماد عليهم، وهم يشعرون بالذنب وضآلة ضبط الذات. ويرجع السبب إلى حد ما إلى عوامل عصبية فطرية، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بخبرات الطفولة (نفس المرجع ص ٩٣).

مما سبق نرى أن مشكلة الانحراف مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة التكيف، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن الحدث المنحرف هو الشخص الذي لم يبلغ سن الثامنة عشرة ولا يقل عمره عن السابعة وفقا لمعظم التشريعات العربية، وهو

الذي يقوم بتكرار أفعال تتنافى مع المعايير الاجتماعية، بحيث مع هذا التكرار يصبح إصلاحه أمرا في غاية الصعوبة، فهو بذلك يكون غير متكيف اجتماعيا، ويكون لديه استعداد لأن يصبح مجرما عندما يكبر، وفى هذه الحالة لابد من تضافر جهود المؤسسات التربوية لإصلاحه، أما إذا أتى الصغير بسلوك ضد المعايير المجتمعية دون أن يدرك مدى الخطأ الذي يقع فيه، فهنا يجب أن لا يعتبر الابن منحرفا، حيث يمكن تعديل سلوكه بطريقة أسهل من المنحرف الذي يدرك ما يفعل.

ويمكن القول بأن خطورة الانحراف تقاس بتكرار نفس الخطأ الذي يقع فيه الصغير أكثر منها القيام بعدة أفعال مجرّمة.



الفصل الثالث

السلوكيات المنحرفة الأكثر شيوعًا لدى الأحداث في الوطن العربي

كشفت الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة انحراف الأحداث في عدة أقطار عربية مجموعة من الانحرافات السلوكية التي يرتكبها الأحداث في تلك الأقطار، ويتناول هذا الفصل مناقشة أنواع الانحرافات والجرائم الأكثر شيوعا منها، مع إسداء بعض النصائح لمكافحة كل منها.

(١) السرقة

أثبتت الدراسات الآنفة الذكر أن السرقة هي الأكثر شيوعا بين الانحرافات لدى الأحداث في الوطن العربي، ومن المعلوم أيضا أنها عالمية تجرمها كل التشريعات القانونية في العالم. وتعتبر السرقة عند الأطفال من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، والتي تستدعي اهتمام الأسر لمعرفة أسبابها وعلاجها، ويؤدي عدم معالجة الطفل منها إلى تأصلها وتفاقمها مستقبلا، يصعب على الفرد التخلص منها بسهولة، حيث تتطور لتدفع بالحدث إلى ارتكاب أخطاء جسيمة ضد المجتمع، وتسيء إلى صورته عند الآخرين وعلاقته الاجتماعية بهم (الزعبي، أحمد ١٨٢:١:٢٠٠١).
ويعرف الدكتور يحيى حسن شريف (١٩٩٨) السرقة على أنها «الاستيلاء بطريقة غير قانونية على الأشياء التي يمتلكها آخرون» (ص ٩٥).

والسرقة البسيطة يكثر شيوعها عند الأطفال في مرحلتي الطفولة المبكرة والوسطى، وتزداد درجتها بين الخامسة والسادسة من العمر، ثم تميل إلى التناقص نتيجة لنمو الضمير عند الطفل وابتعاده تدريجيا عن التمركز حول الذات. وقد تكون السرقة نوعا من الانصياع التلقائي لدافع أو رغبة مؤقتة، وقد يجاري الحدث غيره لارتكابها، كما أنها قد تكون اضطرابا نفسيا يصدر من طفل عصابي، وإذا ما استمرت حتى بعد العاشرة من العمر فإنها تدل على وجود اضطراب انفعالي خطير عند الطفل يستدعي مساعدة متخصصة فورية، وهي أيضا كغيرها من الانحرافات غالبا ما تكون صفة مكتسبة يقتبسها الطفل نتيجة لمعايشته مع من يرتكبها من الآخرين (الزعبي، أحمد ١٨٣:١:٢٠٠١).

وللسرقة عند الأحداث أنواع متعددة:

- السرقة العارضة: والتي يتعرض فيها الشخص للإغراء أو التحريض، وقد تتكرر سرقة الحدث ولكن يتوقف عن هذا الفعل فيما بعد.
- السرقة المعتادة: وعادة ما تكون مدبرة ومقصودة ويتكرر حدوثها وهذا النوع من السرقة يصعب تركها.
- السرقة للحاجة: وتحدث نتيجة حرمان الحدث لامتلاكها.
- السرقة للمباهاة: يقوم بها الحدث لمجرد التباهي والتفاخر أمام الأقران سواء كان ذلك لما يحوز عليه من خلالها أو المباهاة بالمقدرة على الفعل المنحرف ويعتبره الحدث نوعا من «الشطارة».
- السرقة الفردية: ويقوم الحدث بمفرده دون مشاركة الغير.
- السرقة الجماعية: وهذا النوع من السرقة يشترك فيها أكثر من فرد، وأحيانا يكون للسارق دور مكلف به من قبل عصابته.
- السرقة بدافع التعويض الرمزي: منها مثلا الافتقاد للحب والاهتمام من الوالدين .

- السرقة بدافع الانتقام: وهي حيلة لا شعورية يقوم بها الحدث لينتقم من الوالدين أو من يمثل السلطة (سري، إجلال ١٧٦:٢٠٠٣-٨).

السرقة في التشريع الإسلامي

تعني السرقة في مفهوم الفقه الإسلامي «أخذ الشيء في خفية»، أما السارق فهو من «جاء مستترًا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له». وللسرقة في الدين عقوبة تصل إلى قطع اليد، وهي من ضمن ما يعرف بالحدود، ولكن هذه العقوبة مشروطة، فمن وجهة نظر الإسلام لا يطبق الحد على السرقة إلا إذا «تضمنت أخذ مال الغير شريطة أن يكون هذا الأخذ عن طريق الاختفاء والاستتار، وشريطة أن يكون المال الذي أخذ منه مالا محرزًا أي محفوظًا في مكان مغلق مقفلا عليه» والسارق من وجهة نظر هذا التعريف هو من ينقب الدور، ويهتك الحرز، ويكسر القفل. علما بأن حد السرقة لا يطبق إلا بشروط وهي أن يكون السارق شخص بالغ وعاقل ومكلف ومعنى هذا أنه لا حد على مجنون ولا على صغير لأنهما غير مكلفين، ويؤدب الصغير إذا سرق. كذلك من الشروط أيضا لتطبيق الحد على السارق أن لا يكون مجبرا على السرقة (الهمشري، محمد علي وآخرون ٢٦: ١٩٩٦).

هذا عن السرقة بوجه عام، غير أنه لا يمكن النظر لهذا الأمر بالنسبة للصغار، وإنما يجب أن يقاس الجرم بالنسبة لسنهم الذي يحدد التشريع التكليف تجاهه، وهذا ما يحتم توضيحه للتعامل معه، فليس من اللائق أن نطلق على ما يستولي عليه الطفل دون وجه حق من أشياء على أنه سرقة، فقد يحدث مثلا أن يكتشف الوالدان عند عودتهما إلى المنزل أن في يد ابنهما لعبة لم يدفعا ثمنها وقد أخذها الطفل دون أن ينتبها إلى ذلك، وهذا الطفل لا يمكن أن يطلق عليه أنه سارق؛ لأنه غير عاقل وغير مكلف، ولأن الفعل الذي قام به لم يكن مبنيا على القصد والنية، ورغم ذلك يجب أن يبدي الوالدان أمام ابنهما الحزن والقلق وينبهانه إلى أن هذه اللعبة ليست من حقه، وعليهم جميعا أن يعودوا إلى المحل لإرجاعها أو دفع قيمتها (الهمشري ٢٩: ١٩٩٦).

كيف تعالج السرقة عند الأطفال؟

يقدم الدكتور الهمشري (١٩٩٦:٥٠) نصائح وإرشادات مفيدة إلى الآباء والمربين لحماية الأطفال من الانحراف إلى السرقة نوجزها فيما يلي:

١. أشبع حاجات طفلك إلى المحبة والعطف حتى لا يجد حرجًا في البوح لك بكل ما يختلج في صدره، وليعبر عن سائر رغباته دون أي خوف، وعامله برفق واستجب إلى طلباته المعقولة الممكنة، واعتذر عن إجابة ما تعجز عن تحقيقه، وكن صريحًا وصادقًا في اعتذارك عن عدم إجابة بعض تلك الرغبات.

٢. احترم حق طفلك في تملك الأشياء المناسبة لنموه من اللعب والأدوات، وأعطه الفرصة للمشاركة في اختيار اللعب وشرائها، ودربه على المحافظة عليها وصيانتها، واجعله يعتز بملكيتها دون زهو أو خيلاء، واسمح له أن يشرك غيره من الأطفال في اللعب بها مع حرصه على استعادتها، واسمح له بأن يتخلص من الزائد منها مما كان يستخدمه في مراحل نموه السابقة بإهدائه إلى غيره من الأطفال المحتاجين الذين لا تتوفر لهم السبل للشراء، وخصص له مكانا خاصًا يحتفظ فيه بلعبه وأدواته.

٣. أتح الفرصة لطفلك لاستخدام النقود بتخصيص مصروف جيب يومي مناسب له يتصرف فيه بحرية لاستكمال ما قد ينقصه وما قد يحتاج إليه خلال اليوم من أدوات مدرسية أو حلوى أو دفع اشتراكات مالية تطلبها المدرسة لتزيين الفصل أو إقامة احتفال رياضي أو معرض مدرسي، وراقب استخدامه لنقوده الخاصة مع ترشيد ذلك الاستخدام برفق، ودون أن يشعر بعبء التدخل الدائم في شؤونه الخاصة، واسمح له بأن يتصدق أو يحسن إلى المحتاجين من تلك النقود.

٤. ضع في اعتبارك أن طفلك يعيش في مجتمع صغير يضم أطفالا آخرين مثله، وينبغي أن يتوفر له في ملبسه ومظهره وأدواته ولعبه ونشاطاته المختلفة ما

يتوفر لغيره من الأطفال، حتى لا يكون شعوره بالنقص دافعًا له لسلوك أساليب غير سليمة.

٥. لا ينبغي أن يشعر الطفل بأنه طفل مدلل بتصرف وفق هواه، ولا يصح أن يغرقه سائر أفراد الأسرة بمبادراتهم الطوعية للاستجابة لرغباته، لأن في ذلك إساءة للقيم التي تربيه عليها، وينبغي أن يكون كل ما يقدم للطفل بموافقة أبويه وتحت إشرافهما وتوجيههما ومحاسبتهما للطفل برفق وإرشاد ونصح حول صرف النقود وادخار الفائض منها.

٦. ينبغي أن يشعر الطفل دوما بانتمائه الكامل إلى الأسرة، فهو أحد أفرادها، ويتحمل على قدر نضجه مسئولية في الحفاظ على صالحها وممتلكاتها، لذلك لا ينبغي أن يشعر الطفل بأنه لا يستطيع فتح الأدراج أو الخزانات، بل على العكس من ذلك ينبغي أن يكلف بإحضار أشياء معينة من الدرج أو الخزانة، مع توجيهه إلى الحرص على الأشياء المحفوظة حتى لا تتبعثر أو تضيع، لأنها ملك الأسرة وسوف تحتاج إليها في وقت ما.

٧. ينبغي أن يعامل سائر الإخوة في الأسرة على قدم المساواة، فلا يميز أحد الأبناء على غيره إخوته، حتى لا يتولد الشعور بالغبن أو الحقد، مما قد يدفع من يحس بالظلم من الأبناء إلى الانتقام من ممتلكات الطفل المميَّز أو ممتلكات الأبوين نفسيهما.

٨. يمكن أن ترصد الأسرة حوافز تشجيعية يحصل عليها الأبناء إذا قام أيهم بعمل يعود على الأسرة بالخير، وقد يكون هذا العمل: خدمة ترتبط بنظافة المنزل، أو إصلاح أحد الأجهزة المنزلية، كما قد تكون معاونة قدمت من أحد الأبناء إلى أخ من إخوته، أو عملا من أعمال البر والخير والإحسان قام به... الخ، بذلك يتعلم الأبناء أن العمل سبيل لتنمية الثروة.

٩. ينبغي أن تراقب الأسرة مقتنيات الطفل الخاصة، فإذا ما طرأت عليها أية زيادة أو نقص حرصت الأسرة على التعرف على مصدر الزيادة أو سبب النقص، مع توجيه الطفل إلى رد ما ليس له إلى صاحبه، واستعادة ما نقص من مقتنياته الخاصة، والحرص على ماله وعلى مال الغير على حد سواء.

١٠- لا بد أن تحرص كل من الأسرة والمدرسة على توجيه الطفل إلى الحفاظ على المال العام، متمثلا في الطريق العام والحدائق العامة وأعمدة الإنارة والهواتف الخاصة بالعملة الموجودة في الطريق العام وصناديق البريد.. إلخ. كما يجب أن تحرص الأسرة على أن تضرب المثل للطفل، بأن تشعره بأنها ملتزمة بسداد الرسوم المستحقة نظير استخدام التيار الكهربائي والمياه ورسوم النظافة، فكلها حقوق عامة للمجتمع يسهم المواطنون في تكلفتها وإدارتها حرصا على الصالح العام.

١١- من الضروري جدا البعد التام عن العقاب البدني المبرح لكي يكتسب الطفل سلامة البناء النفسي للطفل، وتدوم الثقة والصراحة بينه وبين المربي، وحتى لا يلجأ إلى الأساليب المَرَضية في السلوك لكي يرضي السلطة، ومن تلك الأساليب الكذب والغش والتزوير وهي تؤدي إلى الانحراف والسرقة. (ص ٣٠-٥٣)

(٢) مشكلة الإدمان (المسكرات والمخدرات)

الإدمان عموما يعني استخدام «كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود» (سالم، زينب ١٢٥:٢٠٠٧).

ويضر الإدمان الصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد والجماعة على السواء، وليس هناك أي قدر من الأمان في تعاطي أي نوع من المخدرات بدون

استشارة الطبيب، ويمكن للإدمان أن يحدث نتيجة للاستعداد النفسي لدى الشخص، أو كنتيجة للتغيرات الفسيولوجية والبيولوجية والكيميائية في جسم الإنسان وجهازه العصبي خاصة، حيث يضطر الفرد إلى استمرار التعاطي، فيحدث الإدمان (نفس المرجع ص ١٢٧)، سواء كانت تلك مسكرات أو مخدرات. وفيما يلي إلقاء الضوء على أهم أنواعها:

أولا: المسكرات

تعتبر المسكرات آفة من آفات العصر ابتلي بها بعض الشباب وأعضاء من أفراد المجتمع من جميع الفئات العمرية، ومن أمثلتها الكحول المثيلي، ومن ضمنها المثيل (السبرتو) وهو شديد الخطورة، إذ يؤثر تأثيرا شديدا على أطراف الأعصاب، ويؤدي إلى التهاباتها المختلفة، ويشعر المدمن بآلام شديدة في الأعصاب، وتصيب هذه الأنواع شبكية العين وفقدان البصر.

أما الإثيل فله أنواع مختلفة ومع اختلاف في التركيز، وكلها لها تأثيرات ضارة على الكبد والجهاز العصبي والجهاز التناسلي (سالم، زينب ١٢٩ :٢٠٠٧).

ثانيا: أنواع المخدرات

تنقسم المخدرات إلى مخدرات طبيعية ومخدرات تخليقية، والأولى تؤخذ من بعض النباتات كالخشخاش والقات وشجرة الحشيش والكوكايين، أما المخدرات التخليقية فتحضر بطريقة كيميائية، ومن أمثلتها: المواد المنومة، والمواد المدلفة والمواد المنبهة والمواد المهلوسة. وفيما يلي بعض الأمثلة لكل نوع من هذه المخدرات:

الأفيون ومشتقاته

وهو عبارة عن عصارة مستخرجة من ثمرة نبات الخشخاش، وتكمن خواصه الطبية والمسببة للإدمان في مكونين أساسيين: المورفين والكوكايين، وهو المادة الخام للإنتاج غير المشروع للهيروين، ويعتبر الهيروين من أخطر المخدرات في

العالم، ويؤدي تعاطيه لمدة أسبوع إلى الإدمان، ويسبب إدمانه مشكلات صحية وأخلاقية جمة، مثل: فقدان الشهية- الضعف الجنسي- اضطرابات الدورة الشهرية عند النساء- تقيح في الجلد- تسمم في الدم - التهاب الكبد- والتسمم والوفاة أو الانتحار - ارتكاب جرائم السرقة للحصول على المال اللازم لشراء المخدر- وامتهان الدعارة لدى الفتيات- والكسل والإهمال.

وتظهر على المدمن على هذا المخدر الأعراض التالية:

- الرغبة الشديدة للحصول على هذا المخدر.
- القلق.
- كثرة إفراز العرق.
- التثاؤب.
- إفرازات كثيرة من الأنف والعين.
- انكماش الجلد، الشعور بالسخونة والبرودة، سرعة التنفس، الإسهال، ارتفاع السكر في الدم.

الكوكايين

يستخرج الكوكايين من أوراق شجرة الكوكا بعملية كيميائية، وهو عقار منبه ومثير للشعور بالنشوة والهلوسة، ويثير أوهاما خيالية وهلاوس سمعية وبصرية وحسية، قد يسهل للمجرم ارتكاب جرائم خطيرة ضد المجتمع.

الحشيش

الحشيش هو القنب الهندي، ويطلق عليه أحيانا مارجوانا، ويدخن الحشيش أحيانا مع التبغ، ويؤدي تعاطيه إلى الإحساس بالمرح والنشوة وتغيرات في الإحساس بالزمان والمكان وضعف القدرة والذاكرة، وزيادة الحساسية البصرية والتهاب الملتحمة والتهاب الشعب الهوائية، وعندما يتعاطى المدمن جرعات

كبيرة من الحشيش يصاب بتخيلات وأوهام وتشوش وتدهور في الشخصية وهلوسات تشبه الذهان تتسم بالعدوانية والخوف. وقد يؤدي الاستمرار في تعاطي الحشيش إلى إضعاف الوظائف الحركية النفسية، ويحتوي على مواد ضارة مسببة للسرطان وتلف الجهاز التنفسي.

المهدئات

للمهدئات آثار نفسية ضارة تتمثل في خلل الجهاز العصبي، وخاصة عندما تؤخذ بطريقة مستمرة وبجرعات كبيرة، وينشأ التعود عليها بسهولة. ويسبب الانقطاع الفجائي عنها الأرق والقلق وتقلص العضلات والوهن والدوار والغثيان والقيء وتشوه الإدراك البصري وتشنجات صرعية ونوبات هذيان، وأحيانا حالة ذهان، مع سلوك خيلائي وهلوسات، وربما يؤدي إلى الوفاة.

المنبهات

يعتبر الأمفيتامين من أهم المنبهات، وهو أول المركبات في سلسلة المؤثرات العقلية والنفسية، وتقترب في تأثيرها من الكوكايين، فهي قادرة على إنعاش المزاج وتبديد التعب والإحساس بالجوع، غير أنها ذات قدرة كبيرة على إحداث الإدمان النفسي بسرعة، وقد تحدث ذهانا تسمميا بعد أسابيع من الاستعمال المستمر لها، ويؤدي التسمم بهذا العقار إلى تغيرات عميقة في السلوك، وحالات ذهان وهلوسة سمعية وبصرية وحسية، قد تصاحبها مشاعر الخوف والسلوك العدواني وارتكاب الجرائم الخطرة، وتكون شديدة الضرر على سائقي السيارات، حيث تسبب مشاعر التهيج والنوبات المفاجئة تعرض السائق للحوادث.

المهلوسات

وهي مجموعات متنوعة أهمها الأندولكيلاميات والفينيليتيلامينات تراميد وحامض الليسيوجيك (ل.س.د)، وتحدث هذه العقاقير تغيرات ذهنية عميقة، مثل النشوة والقلق وتشوه الإدراك الحسي والهلوسة البصرية والسمعية الشديدة

والأوهام وانفعالات تتسم بجنون الشك والاكتئاب، ويؤدي تعاطي هذه العقاقير إلى إدمان نفسي.

القات

وهو نبات ينمو في اليمن والصومال والحبشة، ويمضغ المتعاطي أوراق النبات ويضعها بين الخد والفكين للاستحلاب، ويحتوي هذا النبات على مادة فعالة تؤدي إلى نشاط يصاحبه خمول مع إحساس بحالة تشبه الحلم.

التبغ

التبغ هو نبات للتدخين تصنع منه السجائر، وعند احتراقه يتحول إلى أكسيد الكربون داخل الجسم، ويقلل قدرة كرات الدم الحمراء على نقل الأكسجين إلى الأنسجة، كما يحتوي الدخان على القطران الذي يسبب سرطان الرئة، وتحتوي السجائر على أعلى تركيز من القطران، يليها السيجار ثم دخان الغليون والنارجيلة.

المذيبات

ويقصد بها قائمة من المواد التي أدت إلى إدمان البعض على استنشاقها، وأهمها: البنزين-الصمغ- طلاء الأظافر- الأسيتون- والسائل الذي يستخدم في تعبئة الولاعات. ويؤدي استنشاق هذه المواد إلى أضرار بالغة على المخ والكبد والرئتين، ويلجأ المتعاطي على استنشاقها ليشعر بالاسترخاء والدوخة، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى الهلوسة، ولسهولة الحصول عليها، تعتبر هذه الظاهرة أكثر انتشارا بين الأحداث والمراهقين. وهناك من المواد التي تسبب الإدمان الخفيف، ولكن لا تندرج في قائمة الانحرافات السلوكية، ولا يتعدى تأثيرها الأضرار الصحية كالأرق والتوتر وهي مثل: الشاي والقهوة والكاكاو.

مواد جديدة مبتكرة

وهناك مواد جديدة من المخدرات والمؤثرات العقلية التي تم ابتكارها أخيرا وتشكل خطرا كبيرا تفوق فيه تلك التي عرفت سابقا، مما يثير القلق على مستقبل الأفراد وخاصة الناشئة (سالم، زينب ٣٥ -١٣٠:٢٠٠٧).

وقد انتشرت الحبوب المنشطة لدى المراهقين على نطاق واسع في أوروبا والولايات الأمريكية المتحدة في أواخر الستينيات، حيث كانت الوصفات الطبية مثل الفاليوم والليبروم تستخدم بكثرة لعلاج الإثارة والتهيج في تلك المجتمعات، ومما زاد ذلك سوءا نسبة الارتفاع السريع في استخدام المراهق الأوروبي والأمريكي لأنواع مختلفة من المخدرات مثل المارجونا وحبوب الهلوسة، وارتبط تعاطي هذه المخدرات والمنشطات بحركة الهيبز، وكان بعض الشباب يرون أن يستخدموا هذه الأشياء كتعبير لتحدي مباشر للقيم الرئيسية في المجتمع، كما يعبر عن الضيق وعدم الارتياح وإحساس الشباب بالاغتراب، وعادة ما يكون هؤلاء الشباب قلقين اجتماعيا ومضطربين نفسيا، مما زاد من انتشار الهيروين والكوكايين وغيرها من العقاقير المخدرة (الأشول، عادل ٥٥٥:٢٠٠٨).

وتطالعنا الصحف اليومية ووسائل الاتصال والإعلام المختلفة في الآونة الأخيرة بظهور مشكلة تعاطي المخدرات في وطننا العربي، والتي أصبحت معدلاتها تتزايد عاما بعد عام. وقد كان الاعتقاد في الماضي أن هذه الظاهرة يقتصر حدوثها على الطبقات الدنيا في المجتمع، أي الطبقات العاملة وغير المثقفة، فأصبحت اليوم ظاهرة عامة تشمل كل فئات المجتمع بما فيهم النساء والأطفال وخاصة الشباب. فعرفت طريقها إلى المدارس والجامعات. والأخطر من ذلك أن ممارسة التعاطي لهذا الانحراف تأخذ أحيانا الشكل العلني، ومعنى ذلك أن أخطارها تتفاقم لتسيء ليس للمجتمع فقط وإنما للدولة والقانون.

وكغيرها من الانحرافات والجرائم تنتقل هذه الآفة إلى الأبناء عن طريق التقليد، وهذا يستدعي إعطاء الصغار مزيدا من الاهتمام والرعاية من قبل الأهل، وكثيرا ما تؤدي المعاملة الحسنة وكسب ثقة الأبناء من قِبل أُسرهم، إلى صمام أمان لهم من اللجوء إلى الأقران الذين يبحث الابن لديهم عن الأمان الذي يفتقده في أسرته نتيجة سوء التكيف، فيقتبس منهم عادة هذه الآفة.

***

(ثانيا) مشاعر الضياع عند الشباب

إن خطورة هذه المشكلة بدأت تظهر تدريجيا، وهي أيضا ظاهرة عالمية، ويرجع لها السبب لوجود بعض التيارات الفكرية المعادية للمجتمع، والتي كانت تؤدي إلى اعتناق أنواع معينة من السلوك السلبي أو التخريبي في المجتمع، وتعبر جماعات (الهيبز) و(الوجوديين) وغيرها في أمريكا وأوربا عن بعض هذه الأنماط السلوكية. وإذا ما حللنا أسباب حالة الضياع لدى الشباب في مجتمعاتنا العربية، فإننا سنجد أن الشاب أصبح فريسة الحيرة بين نمطين من الحياة: نمط تقليدي متوارث عن الآباء والأجداد، وآخر حديث غربي مدعوم بوسائل الإعلام الجاذبة لعقول الشباب وميولهم، وذلك لما تمتلكه هذه الوسائل من فنون الإبداع وتطور التقنية، هذا إلى جانب احتكاكه بالثقافات الأجنبية، سواء كان عن طريق السفر أو الاطلاع على تلك الثقافات بشتى الوسائل سواء كانت تعليمية (عن طريق التعليم الأجنبي) أو عن طريق المطالعة الحرة مثل الكتب والإنترنت وغيرها. هكذا يصبح الشاب حائرا بين ثقافتين يعجز عن التأقلم مع أي منهما، ونتيجة لذلك قد يكون عرضة لمشكلات الضياع. ولا يعتبر الدكتور عاطف غيث هذه الحالة ظاهرة انحرافية، ولكنها مشكلة قد تؤدي إلى سلوكيات سلبية حيث يجد الشاب نفسه واقعا فيها (غيث، عاطف ١٩٨٨).

(ثالثا) السلوك العدواني والعنف

كل طفل يولد يكون مزودا بالقدرة التلقائية على تطور النمو والنضج واكتساب الشعور بشتى الانفعالات : كالبغض والحب والنفور والميل والغضب والحلم، وكل هذه الانفعالات تشكل جزءا لا يتجزأ من الطبيعة البشرية. ومن خصائص الشخصية السوية أن تكون مزودة بهذه الانفعالات، ولكن بالحجم الملائم وفي الوقت المناسب (منصور، عبد المجيد سيد والشربيني، زكريا ١٧٤:٢٠٠٣). أما إذا زادت هذه الانفعالات عن حدها الطبيعي، يصبح ذلك سلوكا غير سوي ومنه العدوانية.

وتتسم العدوانية بالعنف، وتختلف الآراء حول كونها مكتسبة ومتعلمة أم هي فطرية موروثة، فبينما يذهب البعض إلى أن الطفل يولد وهو مزود بحاجة إلى البغض والعدوان، وبالمقابل بالحب والعطف، يرى آخرون أن كل هذه الخصائص مكتسبة، فالطفل يتعلم البغض والكراهية من خلال الخبرات المؤلمة، بينما يتعلم الحب والعطف من خلال الخبرات السارة (منصور، عبد المجيد سيد والشربيني، زكريا ١٧٤:٢٠٠٣).

وسواء كانت العدوانية وراثية أم مكتسبة، فهي من الانفعالات التي تشكل خاصية الإنسان، كما أن لها تأثيرها المباشر على سائر الانفعالات الأخرى. وتختلف مراتب العدوانية عند الأطفال باختلاف مراحل أعمارهم، فالحنق والغضب عند طفل الثانية من العمر يختلف عن ذلك الذي يبديه الصبي في عقده الثاني، وذلك نتيجة تعود الطفل مع مرور الزمن على التحكم في النزعات العدوانية والتعبير عنها بأساليب أكثر نضجا. ومن الأمور المسلم بها أن الطفل يستشعر بعض الغضب والغيظ من وقت إلى آخر، وقد يوجه غضبه إلى ذويه كالإخوة والآباء، أو المعلمين أو الأقران أو غيرهم (منصور، عبد المجيد سيد والشربيني، زكريا ١٧٥:٢٠٠٣).

ومهما تعددت تفسيرات السلوك العدواني فإن سيجموند فرويد هو أول من قدم تفسيرا لها وللدوافع المحركة لها. فقد ذكر أن للإنسان غريزتين تسيطران عليه: إحداهما: غريزة الحياة، وهي التي لها الفضل في المحافظة على حياة الفرد وتكاثر الجنس. أما الثانية: فهي غريزة الموت، ويعبر عنها بالعدوان، وهي أقل وضوحًا بالمقارنة بغريزة الحياة، فعندما يشعر الفرد بتهديد خارجي تنتبه غريزته العدوانية فتجمع طاقتها ويغضب الفرد، ويختل توازنه الداخلي، ويتهيأ للعدوان لأي إثارة خارجية بسيطة، وقد يعتدي بدون إثارة خارجية حتى يفرغ طاقته العدوانية، ويخفف توتره النفسي، ويعود إلى اتزانه الداخلي (ناصيف، ١٩٨٦).

وفي نظرية التحليل النفسي، ربط فرويد بين العدوان والمراحل المختلفة للتطور النفسي للطفل، فهو يرى أن الطفل في نهاية المرحلة الفمية ومع ظهور الأسنان تتحول الطاقة العدوانية لديه إلى تعذيب «الموضوع اللبيدي المشبع» وهو الأم من خلال ميله إلى عض ثدي أمه أثناء الرضاعة.

بينما في المرحلة الشرجية، وبعد تمايز الموضوع اللبيدي وتعرف الطفل على وسائل التدمير (بول، براز) تتمايز غرائزه، ويتعرف على أسلوب يناسب الحب والكراهية، فتظهر السادية والمازوخية معبرة عن غريزة الموت. وتتدرج العدوانية في المرحلة الأوديبية، حيث المنافسة بين الطفل والوالد من نفس الجنس على الاستئثار بالأم، فيوجه الطفل عدوانه إلى الأب.

وبذلك يربط فرويد بين الغريزة الجنسية والعدوان وخاصة في المراحل المبكرة للطفولة، حيث يقول: إن جميع صور العدوان ذات مصدر جنسي موجه نحو السيطرة على دفعات الجنس (الظاهر، قحطان ١٢٣:٢٠٠٤).

والسلوك العدواني عموما لدى الأطفال من أهم مسببات الإزعاج لدى الوالدين، كما تؤكد الدراسات وجود علاقة بين السلوك العدواني للأطفال وما يلاقونه من اهتمام ورعاية في الأسرة، ففي دراسة لعشرين طفلا تتراوح أعمارهم بين الرابعة والسادسة في دور الحضانة أجراها كورنر (١٩٤٩) Korner، تبين أن الأطفال الذين يتمتعون بكفايتهم من محبة الوالدين وعطفهما كانوا يعبرون عن عدوانهم في مواقف اللعب بقوة، أما في مواقف الحياة الأخرى فكان تعبيرهم العدواني أكثر واقعية، وقد فسرت النتيجة بأن هؤلاء الأطفال قد عمدوا إلى كبت عدوانهم إزاء مواقف الحياة احتفاظا بمحبة والديهم، إلا أنهم وجدوا التعبير عن هذه الميول العدوانية وتفريغها في مواقف اللعب (الأشول، عادل ٤٧٦:٢٠٠٨).

أما الأطفال الذين حرموا من محبة والديهم وعطفهم فقد جاءت النتيجة بعكس المجموعة الأولى، حيث كانوا ذوي ميول عدوانية قوية إزاء مواقف

الحياة، وميول عدوانية ضعيفة إزاء مواقف اللعب، وهناك أيضا من كان ذوي ميول عدوانية إزاء جميع المواقف. ويدل ذلك على أن ما يتعرض له الأطفال من حرمان وإعاقة أدى إلى وجود العدوان لديهم في استجاباتهم لمختلف المواقف على السواء تعبيرا عن سخطهم (الأشول، عادل ٢٠٠٨:٤٧٦).

وتشكل سنوات المراهقة فترة اضطراب وأزمات على المستوى العقلي والجسمي، كما يتعرض المراهق إلى اضطراب الهوية وأزمتها، فبمرور الجانح المراهق بهذه الأزمات قد يتعرض إلى العنف بجميع أشكاله من الآخرين، وربما يؤدي ذلك إلى قيام المراهق نفسه بسلوك عدائي تجاه الآخرين (ميزاب، ناصر ٢٠٠٥:١٠٧). وإذا ما تركت مشكلة السلوك العدواني عند الطفل بدون معالجة، قد تتفاقم وتتطور مستقبلا إلى جريمة العنف.

ويعرف الدكتور محمود سعيد الخولي جريمة العنف بأنها تتمثل في« إقدام شخص أو مجموعة من الأشخاص على ارتكاب أفعال أو القيام بممارسات من شأنها إلحاق الأذى البدني بالآخرين أو النيل من حريتهم أو الإضرار بممتلكاتهم» (٢٠٠٨:٢٧).

ويعاني الوطن العربي من ظاهرة جرائم العنف بطريقة تثقل كاهل الدول العربية اقتصاديا.

ففي تقرير «للمركز العربي لمكافحة الجريمة» أظهرت المقارنة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ عن جرائم العنف في الدول العربية أن مجموع هذه الجرائم خلال ثلاث سنوات في الدول العربية قد بلغ عام ١٩٩٣ (٣٩٠٣٨٨) جريمة ثم ارتفع ليصل إلى (٥٦٩٩٨٠) جريمة عام ١٩٩٦، أي بزيادة قدرها ٤٦٪ من إجمالي جرائم العنف أو الجرائم ضد الإنسان الواقعة بالدول العربية، مما يشير إلى ارتفاع كبير في جرائم العنف في الدول العربية.

كما يشير التقرير أيضا لنفس المركز إلى مجموع الجرائم ضد الأشخاص التي حدثت في ١٤ دولة عربية هي الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان، قطر،

لبنان، ليبيا، مصر، وقد بلغ العدد ٤٧١٧٨، ولا شك أن هذه الأرقام تشير إلى ضخامة جرائم العنف بشكل عام. وإذا ما استخدم مؤشر الأمم المتحدة لقياس تكلفة الجريمة (P.D.G)، وهو ذلك المؤشر الذي يربط تكلفة الجريمة بنصيب الفرد من الدخل القومي، فإننا نجد أنه يشير إلى ارتفاع تكلفة الجريمة في الدول العربية مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة. وهذا أمر طبيعي، حيث تخصص الدول المتقدمة والغنية مبالغ كبيرة لمواجهة الجريمة.

وقد أظهرت النتائج الإحصائية للمركز توزيع تكلفة جرائم العنف والخطر في الوطن العربي، فأظهرت التباين بينها حيث بلغت التكلفة في السودان أعلاها، ثم اليمن ولبنان بمتوسط أعلى عن بقية الدول العربية التي سجلت فيها نسبة جريمة العنف دون المتوسط (الخولي، محمود ٣٠:٢٠٠٨).

(رابعا) تكوين العصابات

يتضح من الدراسات الميدانية التي أجريت في عدة أقطار عربية وجود بداية لتكوين عصابات في المنطقة، وإن كانت صغيرة الحجم إلا أنها تهدد بأخطار جسيمة في المجتمع؛ لأنها لا تشكل فقط أضرارا مادية وأمنية بارتكابها للجرائم والانحرافات في المجتمع، بل إنها تشكل أيضا خطورة على اجتذابها لأفراد جدد من أبناء المجتمع، فمن أين أتت هذه العصابات وكيف تكونت؟ إن إلقاء الضوء على كيفية تكون العصابات العالمية قد يساهم في تجنب تفاقم هذه الظاهرة في المنطقة، وذلك بمعالجتها في الوقت المناسب، ومنعها من التشعب والاقتباس عن طريق التواصل والاقتباس وخاصة في زمن أصبح فيه التواصل العالمي أمرا ميسورا.

يعطي الدكتور غيث أمثلة لحدوث بعض العصابات في أوروبا وأمريكا (مثل المافيا والجانز)، ويرى أنهم كلهم بدءوا حياتهم كأحداث منحرفين. ويقول: «لعلمكم (في تلك الدول) عندما تنتشر الظاهرة فإنه يكون للأحداث المنحرفين مدرسة لها عميد وهيئة تدريس متخصصون... وفيها فصول، يدخل الحدث سنة

أولى، ويتدرج في المراحل بعد نجاحه حتى يتخرج منحرفا مـؤهلا ليعمـل كـل مـا تتصوره من جرائم، وحتى يحولوا سلوك الحدث المنحرف من السـلوك السـوي الطبيعي... كانوا يجعلون هذا الحدث يمـر بعـدة مراحـل... كـانوا يـدفعونهم إلى تعاطي المخدرات والخمور حتى ينهـار خـط التفكيـر الطبيعـي وخـط المسـلك الصحي، وحتى يفصلوا بين مرحلتين من السلوك السـوي والسـلوك المنحـرف، فكانوا يسقون الأولاد سبرتو بالقوة وبالضـرب وبـالإيلام الشـديد، فيشـرب مـرة واثنتين، ويتركونه بالليالي في حالة إعياء كامل، ثم يكررون معه التجربة، هـذه هـي امتحانات القبول لإدخاله المدرسة. الأمر الثاني: وحتى يتحول السلوك مـن بقايـا حالة الصحة إلى المرض الكامل والانحراف الكامل، يهـددون آدميتـه، بمعنـى أن يمارس معه الأولاد الكبار الجنس لمدة معينة حتى ينهار تماما، فيغيب عن وعيـه، وتنتهي آدميته فيصبح مثل الخاتم تراجع في هيئة التـدريس وعميـد المدرسـة، ثـم تبدأ المرحلة الثالثة من تنشئته انحرافيـا، وهـي تعليمـه بعـض المهـن الانحرافيـة البسيطة، مثل النشل في الطرقات وفي المواصلات العامة، ويتدرج من أبسط أنواع السرقات إلى ارتكاب الجرائم عند اللزوم، وبعد تخرجه من هذه المدرسة يصـبح قادرا على أن يقرن السرقة بحمل السلاح، وهنا السبب الذي مـن أجلـه أصـبحت المافيا والعصابات في العالم تستخدم هؤلاء المنحرفين بعد وصولهم سنا معينـة في عمليات إجرامية أصبحت تدار الآن إدارة علمية على أعلى مستوى (غيث، محمـد عاطف ١٨٥:١٩٨٨).

تلك هي أهم أنواع الانحراف الشائعة في المنطقة العربية كما تبينها الدراسـات آنفة الذكر، وإن كانت معظم خصائصها عالمية، إلا أن اتساع انتشـارها يعبـر عـن خلل أصاب المجتمع مؤخرا، فكيف نشأت هذه الظاهرة وما هي أسبابها؟



الفصل الرابع

لماذا ينحرف الحدث ؟

عوامل وأسباب انحراف الأحداث

عند الإجابة على هذا السؤال، لا بد من التفريق بين معنى كل من العامل والسبب. فكثيرا ما ترجع العلوم الاجتماعية الحديثة مشكلة انحراف الأحداث إلى عوامل متعددة ومتداخلة، وترى أنه لا يمكن اعتبار عامل واحد أو عدد من العوامل المختلفة كسبب مباشر لانحراف الحدث، وإنما هناك بعض العوامل يكون لها دور أكبر في الانحراف عن غيرها، كما تتضافر مجموعة من العوامل لتشكل سببا للانحراف.

ويعطي عبد الرحمن العيسوي مثالا يفسر من خلاله تداخل كل من العامل والسبب لإحداث هذه المشكلة، حيث يذهب إلى أنه من النادر أن يرجع حدوث أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية إلى عامل واحد، وإنما يرجع ذلك نتيجة تضافر عدة عوامل لحدوثه، فمثلا يمكن أن نفسر سبب انفجار البارود إلى عدة عوامل، منها مثلا: تعرضه لمرور شرارة مشتعلة وجفاف البارود، ووجود قدر من الهواء، وتمدد الغازات التي تحدث نتيجة لاحتراق البارود، ولكن يمكن أيضا تفسير حدوث الاشتعال إلى واحد من أهم هذه العوامل وهي الشرارة المشتعلة، وهذا ينطبق تماما على السلوك الإنساني، فانحراف الحدث مثلا يمكن إرجاعه

إلى عدة عوامل: مستوى ذكائه واستعداداته الجسمية والعقلية وظروفه الأسرية ونوع جماعة الأقران وفشله في الدراسة وغيرها، وهكذا يمكن أن يرجع الانحراف إلى مجموعة عوامل؛ منها ذاتية تتعلق بالفرد، وأخرى خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية التي تحيط به (52 :2004).

وهنا لا بد أن نبذل جهدا أكثر لمعرفة كيف يتأثر الفرد بهذه العوامل، وأي العوامل هي أشد تأثيرا على انحرافه دون غيرها. ويذهب منير العصرة إلى أنه يمكن القول بأن إدمان الأب أو الهروب من المدرسة أو سمعة الأم السيئة، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى انحراف الحدث، ولكن هل كل من يتعرض لهذه العوامل لابد له أن ينحرف؟ قد ينشأ شخصان مثلا في ظروف متشابهة، ولكن يسلك كل منهما سلوكا مغايرا، فبينما يكون أحدهما منحرفا قد يكون الآخر غير ذلك، وربما يكون بعكس أخيه ذا خلق عال (١٩٧٤:٢٢٢)، وهنا تكمن صعوبة معرفة أسباب انحراف الأحداث.

ورغم أن وليامز Williams يذهب إلى أن مسألة «السببية» أصبحت من الأمور التي تجاوزها الزمن (5 : 1981) إلا أن سيلين Sellin يعتقد أن العلوم الاجتماعية قد تخلت عن فكرة السببية باستثناء استخدامها للإشارة إلى الارتباط بين متغيرين، بمعنى أن يكون أحدهما سببا لحدوث الآخر، وهذا يمكن إثباته فقط من خلال التجارب الإمبريقية (الميدانية) (3 :1970) .

أما منير العصرة، فإنه يرى أن وجود أي خلل في بيئة الطفل قد يساهم في حدوث الانحراف، ولكن ليس أي منها سببا مباشرا للانحراف، فالطلاق أو الوفاة أو انحراف أحد الأبوين أو كليهما، كلها عوامل قد تؤدي إلى انحراف الحدث، ولكنها ليست السبب المباشر، فالسبب المباشر هو افتقاره للرعاية المناسبة، وعندما يتولى رعاية الابن بعض أقرباء الوالدين يتم تعويض الابن بالرعاية المناسبة، ويمكنه بذلك تجنب الانحراف، هكذا يمكن أن نفرق بين العامل

والسبب.« فالسبب إذا هو القوة الدافعة للانحراف، والذي يتكون من مجموعة عوامل» (٧٤:١٩٧٤).

ويشير الدكتور سري إلى أن للانحراف أسبابا وعوامل متعددة، حيوية ونفسية واجتماعية، يمكن أن تتضافر معا لتؤدي إلى جناح الأحداث (سري ١٨٨-١٨٧ :٢٠٠٣)، نوجزها فيما يلي:

عوامل حيوية وأهمها:

- تعرض الحدث لاضطرابات في بنيته أو مزاجه .
- الإصابة بعاهات وعيوب وتشوهات جسمية.

عوامل نفسية، وأهمها:

- ضعف واضطراب في مكونات الشخصية: الهو والأنا والأعلى.
- انخفاض نسبة الذكاء، أو الضعف العقلي.
- الإحباط الشديد، وإعاقة الرغبات الأساسية، والشعور بخيبة الأمل، والمحاولات غير الموفقة للتغلب على عوامل الإحباط.
- الصراع النفسي بين الفرد ونفسه، وبين الفرد والجماعة، وبين الخير والشر، وبين الدوافع والضوابط.
- الحرمان، وعدم إشباع الحاجات الأساسية.
- التمركز حول الذات بشكل مفرد.
- مفهوم الذات السالب، ومحاولة تدعيم الذات وتأكيدها عن طريق أسلوب المقامرة وجذب انتباه الآخرين بطريقة غير سليمة.
- التوتر والشعور بالغيرة والنقص عن الإخوة الذين يفضلهم الوالدان، والتنفيس بأسلوب غير سوي في شكل انتقام.

عوامل اجتماعية، أهمها:

- تعرض الحدث للتنشئة الاجتماعية الخاطئة في الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق.
- أساليب التربية الخاطئة: حيث التسلط والصرامة الشديدة، والإرغام على النظام، وتقييد حرية الفرد، والتدخل في حياته العامة والخاصة، ومن الأساليب الخاطئة أيضًا الحماية الزائدة واللين الزائد والتذبذب في المعاملة.
- التطرف في الضبط الوالدي سواء بالزيادة أو النقصان.
- زيادة حجم الأسرة أكثر من اللازم، مما يقلل التأثير الإيجابي للوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في سلوك الأولاد، ومما يترك الفرصة للتأثير الأكبر من جانب الرفاق وخاصة رفاق السوء الجانحين.
- سوء التوافق الأسرى: حيث الصراع الأسري وتفكك الأسرة أو تصدعها أو انهيارها، بسبب الانفصال أو الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو وفاته.
- سوء التوافق الدراسي: حيث تكون المشكلات السلوكية في المدرسة سببا من أسباب الانحرافات، مثل الهروب من المدرسة، كذلك إهمال الأنشطة التربوية، وقسوة المعلمين، وروتينية المناهج، مما قد يؤدي ببعض الذين لديهم استعداد للانحراف إلى الجناح.
- الفقر، وانخفاض المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي.
- التعرض لوسائل الإعلام الخاطئة التي تعرض نماذج غير مراقبة للسلوك الجانح.
- مشاهدة الأفلام التي تعرض السلوك الجانح والعنف والجريمة، حيث يحدث التعلم الاجتماعي Social Learning والتوحد مع شخصيات الفيلم، وتقليد أحداث الفيلم.

- الانضمام إلى جماعة رفاق سوء جانحة، يتم من خلالها وبتشجيع منها تعلم السلوك الجانح، وخاصة العدوان الذي يرتبط بصفة خاصة بجناح الأحداث.
- قصور التربية الدينية، والتربية الخلقية، والتربية الاجتماعية والتربية المهنية.
- الاغتراب الاجتماعي، والانغلاق النفسي الاجتماعي.

ولهذه الأسباب تأتي أهمية دور كل من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، لكونها مؤسسات رسمية وغير رسمية ترتبط بحياة الحدث ارتباطا وثيقا، منذ الولادة وحتى مرحلة الشباب. وذلك مصداقا لما يؤكده علماء الاجتماع والتربية على أن «الفرد لا يولد إنسانا اجتماعيا، وأن على المجتمع أن يأخذ في صقله وتعليمه، وتسمى تلك العملية التي يتم بها تكيف الفرد مع بيئته الاجتماعية بعملية التنشئة الاجتماعية» (العمري ٧٥:٢٠٠٢).

وفيما يلي نناقش كيف تساهم هذه المؤسسات كل على حدة في انحراف الحدث:

أولا: دور الأسرة في انحراف الحدث

لا شك أن للأسرة دورا مؤثرا في تشكيل سلوك الطفل سلبا أو إيجابا، فهي المؤسسة الأولى التي تتولى تنشئة الطفل، وهي الوحدة البيولوجية والنفسية والاجتماعية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها، والتي تسهم بالقدر الأكبر في الإشراف على نموه وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه واتجاهاته، فالفرد منذ بداية حياته الأولى تتولاه عدة مؤسسات اجتماعية مختلفة، بدءًا بالأسرة ثم المدرسة والرفاق، والبيئة المهنية، والنادي الاجتماعي الرياضي الديني وغيرها. إلا أن دور الأسرة يبقى في غاية التفرد والخصوصية، وهو الأكثر خطورة على تكوين شخصيته، فالسنوات الأولى من حياة الفرد هي المرحلة الحاسمة التي تتكون فيها اتجاهاته (ميزاب، ناصر ١١١: ٢٠٠٥).

وقد يصبح الأبناء عرضة للتنشئة الخاطئة من قبل الآباء، ويكـون ذلـك نتيجـة فشل الأبوين في رعايتهم وتوجيههم نحو الصواب، وهنا يكون الحـذر في معاملـة الآباء للأبناء في غاية الأهمية. فهناك من الآباء من يرتكب أخطاء شائعة في تعـاملهم مع الأبناء، مثل حرمانهم من العاطفة، والتعامل بسلبية وعدم اكتراث بما يعترضهم من مشكلات، وعدم تلقينهم معايير الضبط الاجتمـاعي والأخلاقـي في سـلوكهم اليومي. وبالعكس، من الأخطـاء الشـائعة أيضـا، مبالغـة الآبـاء في توجيـه الأبنـاء والاستمرار في نقد تصرفاتهم، والتركيز عـلى الجوانـب السـلبية في سـلوكهم، كـل ذلك يعتبر عيوبًا وأخطاء في الأسلوب التربوي تؤدي إلى اكتساب الأبناء سلوكيات غير سوية مـن الناحيـة النفسـية، يـنعكس عـلى ثقـتهم في أنفسـهم وشـكوكهم في الآخرين (العمر، معن خليل ٢٠٠٤:٤٠).

ولا يقتصر دور الأسرة في تنشئة الأبناء سلبا أو إيجابـا عـلى الأبـوين فقـط، بـل يساهم في ذلك كل أفرادها الذين يجتمع بهـم الحـدث، ويقيمـون معـه في مسـكن واحـد. ويمكــن أن تتكــون «البنيــة الأســرية» إلى جانــب الوالــدين مــن الإخــوة والأخوات، وقـد تشـمل أيضـا الجـدة والجـد، وهـذا النـوع مـن الأسـر يعـرف بـ«الأسرة الممتدة»، وتتميز مجتمعاتنا العربية والإسلامية بهذا النوع مـن الأسـر، وهذه البنية الأسرية يسود فيها نوع من الحراك الـداخلي، يتمثـل في مجموعـة مـن العلاقات والتفاعل بين أفرادها، مكونا نسقا اجتماعيـا قـد يكـون عرضـة للخلـل والتفسخ، شأنه في ذلك شأن الكثير من الأنساق الاجتماعية الأخرى، فيفقد صـفة التواصل السائد بين أفراد الأسرة ويهددها بالانقطاع والانكمـاش، فيصـبح أفـراد الأسرة الواحدة عرضة للضياع أو التهديد به (ميزاب، ناصر ٢٠٠٥:١١٤).

وإن كان تواجد الأسرة أو من يحل محلهـا مـن الأساسـيات الضـرورية لبقـاء الطفل واستمراره في الحياة، فإن ذلك لا يمكن أن يكـون كافيـا لإكسـابه التكيـف الاجتماعي، حيث إن إدراك الطفـل لبيئتـه الاجتماعيـة وفهمـه لهـا، وفهـم بيئتـه لمتطلباته واحتياجاته، يمكن له أن يدعم السـلوك الإيجـابي لـدى الأبنـاء، ذلـك

الذي اكتسبوه من المنزل، وبالتالي ينقله إلى الجماعة التي يتفاعل معها في تلك البيئة، وهنا يكون تأثير الأسرة ليس مقتصرا على إصلاح أبنائها فقط، وإنما تساهم في بناء مجتمع سوي، كما تنعكس سلبيات التربية على ذلك المجتمع أيضا سلبا (ميزاب، ناصر ١١٣: ٢٠٠٥).

ويعتبر التفكك الأسري من أخطر العوامل الأسرية للانحراف، وله أشكال متعددة، ونوضحها فيمايلي:

التفكك الأسري (Family Disorganization)

تعريف التفكك الأسري

اختلفت التعريفات لهذا المصطلح، فيعرف أحيانا على أنه فقد أحد الوالدين أو كليهما، ويتم بالطلاق، أو الهجر، أو تعدد الزوجات، أو غياب رب العائلة مدة طويلة. ويشير له آخرون بأنه « تصدع الأسرة » الذي يحدث في حالة تعدد الزوجات، أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق. بينما يعرفه فريق ثالث على أنه تعبير « البيوت المحطمة » التي يخربها الطلاق أو الفراق أو موت أحد الوالدين أو كليهما». وهناك من يطلق عليه تعبير« الأسرة المحطمة » التي تتم بالطلاق أو المشاجرة المستمرة، أو الوفاة، أو سجن أحد الوالدين، أو غيابه بصورة مستمرة. وفريق آخر يطلق عليه « العائلة المتداعية » التي تحدث بفقد أحد الوالدين أو كليهما بسبب الوفاة أو الطلاق، وهناك من يطلق عليه تعبير « التفكك العائلي » (الياسين، جعفر عبد الأمير ١٩٨١).

وإن تنوعت هذه المفاهيم، إلا أنها لا تخرج عن كونها جميعا تشترك في معنى واحد، وهو وجود خلل مؤثر في الكيان الأسري، ويمكن تفسير تعدد المفاهيم بكون الموضوع قد تناولته دراسات أجنبية، أدت ترجمتها إلى ذلك التنوع في الألفاظ، ومعظم تلك المصطلحات الأجنبية جاءت كالتالي:

The Broken Home), (The Broken Family), (Family Disorganization)

وكذلك تعددت مظاهر التفكك الأسري: فقد حدده البعض بالموت والطلاق والهجر، ويضيف البعض الآخر ذلك الغياب الطويل لأي من الوالدين. وهناك من يشير للتفكك الأسري في خصائص تسم الأسرة، مثل الفقر المزمن وانشغال الآباء كثيرا في أعمالهم ولهوهم، أو كونهم من مرتكبي الرذيلة وعدم قدرة العائلة المهاجرة على التكيف لتعقيدات الحياة الحديثة، مما يفقدهم السيطرة على أبنائهم، وقلة خبرة الآباء في تربية الأبناء وانشغال الوالدين كليا عن البيت (نفس المرجع ص ٢٣).

وكذلك يرى ميزاب أن الأسرة المفككة هي التي يعتبر أحد أفرادها غائبًا. وللغياب أشكال متعددة، منه ما يكون نتيجة للوفاة، ومنها بسبب الطلاق، أو كنتيجة لصراع مؤقت، أو لتغيير العمل، أو للذهاب للخدمة العسكرية، أو بدخول المستشفى لمدة طويلة، أو لدخول السجن... إلخ. ويشمل الغياب أحد الوالدين أو كليهما، ويكون كليا أو جزئيًا، إراديًا أو غير إرادي، قابلا للعودة أو غير قابل لها (ميزاب، ناصر ٢٠٠٥: ١١٦).

وبناء على ما سبق يمكن التحدث عن عدة تقسيمات للتفكك الأسري:

أولا: درجات التفكك الأسري

١ - **التفكك الجزئي**: ويتم في حالات الانفصال والهجر المتقطع، حيث يعاود الزوج والزوجة حياتهم وعلاقاتهم العائلية، غير أنه قد لا تستقيم الحياة الزوجية في مثل تلك الحالات، وربما تكون عرضة للانفصال أو الهجر مرة أخرى.

٢ - **التفكك الكلي**: ويتم بانتهاء العلاقات الزوجية بالطلاق، أو تحطيم حياة العائلة بقتل أو انتحار أحد الزوجين أو كليهما (الياسين، جعفر عبد الأمير ١٩٨١).

ثانيا: التفكك الأسري من الناحية الشكلية

١ - **التفكك من الناحية القانونية** : ويحدث بانفصام الروابط العائلية عن طريق الطلاق أو الهجر.

٢- **التفكك من الناحية الاجتماعية** : ويشتمل على الشقاق في العائلة والصراع فيها حتى لو لم يؤد هذا الشقاق والصراع إلى انفصام روابط العائلة (نفس المرجع ص ٢٥).

وهناك تصنيف آخر للتفكك وهو أكثر شمولا، مثل:

١ -**التفكك المادي**: ويسمى أيضا التفكك الفيزيقي (Physically)، ويحدث في حالة وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق أو الهجر، ويمكن إضافة تعدد الزوجات، أو الغياب لفترة طويلة.

٢. **التفكك النفسي**: ويحدث في العائلة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين، حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد، وكذلك عندما تفتقر الأسرة لاحترام حقوق الآخرين، كما يشكل الإدمان على المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار بعدا آخر في التفكك النفسي (الياسين، جعفر عبد الأمير ١٩٨١).

دور التفكك الأسري في انحراف الأحداث

يشكل الأبناء - أطفال ومراهقون - حلقة الوصل بين عناصر النسق الأسرى، لذلك فإن أي خلل في هذا النسق ينعكس سلبا على شخصياتهم، ويؤدي إلى اضطرابات نفسية ينتج عنها سلوكيات خطيرة منها انحراف الأحداث (ميزاب، ناصر ١١٥:٢٠٠٥). ويعتبر الطلاق أهم سمة من سمات الخلل الذي يصيب الأسرة، وله عواقب وخيمة على الأبناء والأسرة.

فالطلاق يشكل صدمة قوية للأبناء، وخاصة في السنة الأولى، حيث يكون وقعه عليهم مؤلما من الناحية النفسية، كذلك يفتقدون الرعاية الأبوية، وتتدهور صحتهم وتهبط معنوياتهم، وقد يلجئون للبكاء واليأس أو للتمرد والعصيان (عمر، معن خليل ٢٠٠٠ :٢٣٣). وجدير بالذكر أن الطلاق يترك أثرا سيئا على اعتبار الذات عند الأبناء، ويزداد تدني اعتبار الذات عمقا عند أبناء المطلقين عندما تكون

الأم صغيرة السن، وذلك بسبب قلة خبرتها في الحياة الأسرية والعامة، بحيث تواجه مشكلات حياتية وعلائقية عديدة لا تستطيع معالجتها بشكل بناء وإيجابي، إنما بتوتر وهموم وتصلب وسلبية، مما ينعكس بشكل مباشر على أبنائها فيفتقدون السعادة والهناء الأسري، وأكثر من ذلك قد يؤثر الطلاق على علاقتهم بأجدادهم، ويحتمل أن تكون مستمرة وقوية مع جدهم وجدتهم لأمهم، على عكس علاقتهم بجدهم وجدتهم لأبيهم التي تكون ضعيفة ومتقطعة، ومرد ذلك إلى قوة تأثير الأم على علاقتهم بأهلها (عمر، معن خليل ٢٣٤ ٢٠٠٠:).

وعندما يفتقد الأبناء السند الاقتصادي المناسب بسبب فقدانهم للأب يكونون عرضة للقلق والصراع النفسي، وينعكس تمزق النسيج الأسري على حياتهم الاجتماعية والدراسية، ويكون تأثر الأبناء الأكبر سنا أكثر تأثرا بالتفكك الأسري من الأبناء الذين لم يتجاوزوا الخامسة، لأن إدراكهم للأمور يكون أكثر فهمًا، وإن تفاعلهم مع أبويهم يتزايد مع تقدم عمرهم، فالابن أو البنت التي عمرها خمسة عشر عامًا تدرك وتفهم أسباب النزاع والشجار والشقاق بين والديها، ومع تكرار هذه الأحداث النزاعية يهرب الأبناء منها ليلجؤوا إلى استخدام المخدرات والمسكرات كملاذ للابتعاد عن الزلزال الذي أصاب أسرهم، وهذا بدوره يؤدي إلى تكرار تسربهم من المدرسة، وينخفض تحصيلهم الدراسي (عمر، معن خليل ٢٠٠٠: ٢٣٤).

وجدير بالذكر أن الطلاق يكون أقل وطأة على حياة الأبناء عندما يتم بهدوء وبالتفاهم بين الأبوين، وإشعارهم أن هذا الأمر لن يغير من الأمر شيئا من كونهما أبوين ستستمر عاطفتهما عطاء للأبناء.

وفي دراسة أجراها بورقنيون (١٩٨٥) في فرنسا، جاء فيها « أن الطلاق - كشكل من أشكال تفكك الأسرة الأكثر انتشارا - ليس هو السبب في ظهور كثير من الاضطرابات على الطفل أو المراهق، لكن ما يسبق الطلاق وما يتبعه من صراعات بين الوالدين هو المسبب للاضطرابات لدى الطفل، أما إذا تم دون

صراع بين الوالدين، فهو مجرد فترة قلق لا تترك آثارها على المدى المتوسط والمدى الطويل» (ميزاب، ناصر ٢٠٠٥: ١٢١)

وكنتيجة للنزاعات المستمرة بين الأبوين ينتاب الأبناء شعور بالحزن والألم والضياع، ويكون المراهق أكثر تأثرا، فيظهر لديه نوع من عدم التعلق أو الابتعاد عاطفيا عن أسرته، ويكون أكثر ميلا إلى جماعة الرفاق، حيث يمارس مختلف الأعمال الاجتماعية (نفس المرجع ص ١٢٣)، ويجد مع هذه الجماعة تكيفه، كما تكون قدوة له في سوء السلوك أو حسنه، وعندما يتزامن الانفصال مع عملية المراهقة - حيث تظهر مشكلة الهوية بسبب غياب أحد الوالدين (اضطراب الهوية) - يصبح المراهق في حال يشعر فيها بتدني قيمة والديه وكل الكبار، ويفتقد بذلك المثل الأعلى فيهم، فيصبح ناقدًا لهم (ميزاب، ناصر ٢٠٠٥: ١٢٣)

و يشير كيلي الرستين إلى أن « ظهور الاضطرابات العاطفية والنفس جسمية والسلوكية عادة ما تكون مرتبطة بصراعات الوالدين أكثر منها ارتباطا بالطلاق نفسه، ذلك أن الانفصال يمثل تغييرا مهما في حياة المراهق، مما يؤدي إلى سقوط عالمه المبني على الأمن والاستقرار، وهذا ما يؤدي إلى ظهور عدة اضطرابات تتمثل في الاضطرابات النفس جسمية والاضطرابات العاطفية والاضطرابات السلوكية. ويضيف أن المنفصلين من الآباء قد يتصرفان مع الأبناء بطرق غير سليمة، وعليهما تجنب ذلك، ومن هذه التصرفات ما يلي:

- استعمال الطفل أو المراهق كوكيل سر أحد الوالدين، فيطلعه على المصاعب التي يمكن أن تنجم عن الطلاق.
- إظهار الطرف الآخر في صورة غير لائقة في عين الطفل أو المراهق.
- البحث عن كيفية إخفاء قصور (الوالد / الوالدة) عن طريق إظهاره أمام الطفل (بأنه/ بأنها) متسامح ويظهر حماية زائدة بالطفل.
- إظهار العنف والرفض أو التلويح به تجاه الطفل أو المراهق.. ذلك لأنه

متهم بأنه قريب من الطرف الآخر أو متعاون معه.

- الطلب من الطفل أو المراهق أن يتحمل مسئوليات تتجاوز عمره محل الطرف الغائب.
- ترك الطفل أو المراهق وعدم مقاسمته العيش اليومي، لأن الوالدين كل منهما مهتم بأموره الخاصة.
- استخدام كل من الوالدين الطفل أو المراهق كناقل لتبادل رسائل عنف بينهما أو للحصول على معلومات عن كل منهما للآخر.
- اعتبار الطفل أو المراهق كملكية، مما يؤدي إلى البحث عن اكتسابه وإبعاده عن الطرف الآخر.
- ينظر إلى الطفل أو المراهق مباشرة على أنه سبب مشكلات الوالدين (ميزاب، ناصر ٢٠٠٥: ١٢٣).

وجدير بالذكر أن القسوة وصلابة التعاليم الأسرية تسبب للحدث مشاعر الانفعال والتخاذل، وتسلب إرادته فيصبح عاجزا عن مواجهة مواقف الحياة، ويكون عرضة للانقياد الأعمى لأولئك الذين يستغلونه للقيام بمغامرات ضد المجتمع، وقد يدفعه خجله إلى الشذوذ الجنسي، وفي بعض الأحيان قد يسبب البؤس والتفكك الأسري والاضطرابات العاطفية والرغبة في الهدم، مما قد يسبب أنواعا من الكبت، ويقول شازال جان:

« فإذا أردنا أن نوضح الناحية الإجرامية للاضطرابات العاطفية والكبت، نربطها بالإحساس العميق بالاضطهاد نتيجة لما يلاحظه الحدث من فروق بين حالته الخاصة وحالات رفاقه من الأحداث الآخرين، فيعتقد أن والديه يظلمونه ويمتد إحساسه بالظلم إلى المجتمع كله، إلا إذا تحقق من وجود الفروق الاجتماعية.

عندئذ يبرر موقف والديه منه، وفي الحالتين يدير ظهره للمجتمع ومبادئه ومؤسساته نتيجة للشعور بالاضطهاد، ويعجز عن مجاراته إزاء رغبته العارمة ليصبح بطلا أو قائدا، وكثيرا ما يصر الحدث على عناده حتى لو منحه المجتمع فرصة لعلاجه مما عاناه، وذلك وفاء منه لذاته الجديدة، وللصورة التي رسمها لنفسه، وللأسطورة التي ابتدعها لشخصيته، وإنما يشعر بأهميته ويضخم ذاته بعد أن أحس بأنه متمرد دنيء من قبل »(٣٠:١٩٧٠).

ويذهب شازار أنه يمكن أن تساهم الأسرة إلى درجة كبيرة في انحراف الحدث، فالاضطرابات الأسرية وكبت رغباته وخلق الشعور بالنقص عنده، وكذلك تأجج عطف الأبوين تجاهه وضعف التوجيه والسيطرة الأسرية عليه، كل ذلك يدفع بالحدث إلى التهيب من بذل الجهد لمواجهة أي موقف جديد قد يتعرض له، وهنا تكمن أهمية قدرة الحدث على التكيف والتطور، ومدى ما يكتسبه من تجارب ذاتية وتماسك شخصية الحدث واكتسابه أساليب ضبط النفس عند التعرض لاتجاهات غير صحيحة (شازار، جان ٣١: ١٩٧٠).

ثانيا: الدور المدرسي في انحراف الأحداث

المدرسة هي المؤسسة التربوية الثانية بعد الأسرة، وعليها تقع مسؤولية حماية الأبناء من الانحراف، وذلك لما لديها من وسائل وقائية إذا ما استخدمت بطريقة فاعلة ستؤتي أكلها وستصنع جيلا واعيا وقويا، عصيا على كل المغريات ومحصنا ضد الموبقات المجتمعية.

وكما هو الحال بالنسبة للأسرة، فإن المدرسة تساهم في عمليتي التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي للطلاب، ولا يقتصر دورها فقط على نموهم الدراسي، فالمدرسة تستطيع أن تنمي القوى العقلية للطلاب، وتساعدهم في التغلب على المشكلات التي تهدد شخصيتهم فور بدء ظهورها، والمشكلات التي يمكن أن يتعرض لها التلاميذ متنوعة، منها مشكلات اقتصادية أو صحية أو

مشكلات التأخر الدراسي أو المشكلات السلوكية وغيرها (الجميلي، خيري ١٩٩٨:٢٤٩).

وللمدرسة أهمية كبيرة في تكوين الشخصية السليمة للتلاميذ، وإكسابهم المعرفة العلمية والتربوية اللائقة، كما أن لها أثرا فاعلا في تقرير اتجاهاتهم الفكرية وعلاقتهم بالمجتمع، ومن هنا فإن دور المدرسة لا يقتصر على تلقي المواد التعليمية فقط، وإنما هي نسيج معقد من العلاقات خاصة للطفل الصغير، ففي المدرسة تتوسع الدائرة الاجتماعية للطفل، حيث يلتقي بأطفال جدد وجماعات جديدة، فيكتسب المزيد من المعايير الاجتماعية، كما يتعلم أدوارا جديدة، فهو يتعلم الحقوق والواجبات وضبط الانفعالات والتوفيق بين حاجته وحاجات الغير، ويتعلم التعاون، ويتعلم الانضباط السلوكي، فالطفل يتعلم كل ذلك من خلال ما يتلقاه من علوم معرفية وما يكتسبه من مخالطة رفاقه في المدرسة (السدحان، عبد الله ناصر ١٩٩٤).

ففي المدرسة يقضي الأبناء أطول الأوقات من يومهم، ويلتقون فيها بأعداد كبيرة من الزملاء، يتولى مسئولية تعليمهم وتهذيبهم الأساتذة والمسؤولون كالمدراء والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وغيرهم، ولكل من هؤلاء دور يمكن أن يؤديه لحماية التلاميذ من الانحراف، إذا ما قام بما ينبغي عليه من واجب تجاه العملية التربوية والتعليمية.

ونظرا لما تقوم به المدرسة من دور ملموس في بناء الشخصية السليمة للطالب، فإن أي قصور في أدائها يمكن أن يفتح ثغرة في جدار هذه الشخصية وتكون عرضة للخلل، وهنا تبرز عدة أمور قد تسيء للدور المتوقع للمدرسة ويتحمل مسؤوليتها كل من واضعي المناهج الدراسية والمدرس والمدير والأخصائي الاجتماعي، وكذلك مصممو مبنى المدرسة وما تحتويه من فصول وأماكن ترفيهية بها وغير ذلك.

ويمكن القول بداية بأن إعداد التلميذ اجتماعيا وتوجيهه وتكوينه علميا لا يتسنى إلا إذا كانت البرامج الدراسية ذات منهجية علمية مدروسة ويتولاها متخصصون أكفاء، لأن أي خلل في أي مكون من هذه المكونات سيؤدي إلى فشل العملية التربوية، ثم إلى تسرب التلميذ من المدرسة والذي هو من أهم مظاهر الانحراف، ويمكن تلخيص أسباب التسرب فيما يلي:

جهل بعض المدرسين بنفسية التلميذ ومراحل نموه العقلي وخلفيته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فيتصرفون معه أحيانا بطرق غير تربوية، فيعرضونه للإهانة كالضرب والتأنيب والشتم لعدم قيامه ببعض الواجبات أو عدم إحضار بعض الأدوات.

عدم تناسب المناهج المقررة مع القدرات العقلية للتلميذ، مما يؤدي إلى نفور التلميذ ولجوئه إلى الشارع نتيجة لعجزه عن مسايرة أقرانه في التحصيل الدراسي.

قصور المدرسة في الرعاية والتوجيه التربوي، وعدم اتخاذها الحيطة والحذر للحيلولة دون انحراف التلاميذ، ومن المعلوم أن المدرسة تضم نماذج مختلفة من التلاميذ، مما يعرضهم لعدوى التقليد فيما بينهم لسلوكيات انحرافية مثل التدخين والإهمال الدراسي والتحريض على التسرب (بُلحسن، زوانتي ٢٠٠٤:٩٩).

ونتيجة لخضوع الطفل لجدول زمني مدرسي وفرض واجبات مدرسية عليه - تلك التي يتطلبها المنهج الدراسي والتي لم يعتد عليها في المنزل من قبل - قد يؤدي ذلك إلى إحساس الطفل بالتوتر النفسي، ولتخفيف حدة التوتر أو لمعالجة الفشل أو المخاوف التي تنتابه يلجأ الطفل بالتالي إلى استخدامه الحيل العقلية الدفاعية أو الهروبية، مثل العدوان أو التبرير أو الإسقاط...إلخ. كما أنه قد يؤدي الإحباط كنتيجة للرسوب في مادة دراسية إلى صور من السلوك غير المرغوب فيه، مثل المشاغبة أو الهروب أو التبول اللاإرادي، وكلها استجابات لأسباب عديدة

منها الخوف والفشل وعدم الشعور بالأمان، وهنا تكمن مسؤولية الهيئة التعليمية والتي يتوجب عليها فهم ديناميات السلوك في كل موقف من المواقف التي يتعرض لها التلميذ (شفيق، محمد ١٤٥:٢٠٠٠).

وكثيرا ما يعاني تلاميذ المدارس من الضغوط النفسية نتيجة المناهج غير المرنة التي تدرس لجميع التلاميذ بنفس الطريقة دون مراعاة الفروق الفردية بينهم، ودون النظر إلى ميولهم واستعداداتهم، وبالتالي يصبح المنهج وطريقة التدريس عبئا على بعض التلاميذ، وفي هذه الحالة تزيد طموحات الوالدين المتعلقة بمستقبل الابن الطين بلة، حيث يعيش الوالدان قلقا شديدا يتعلق بمستقبل ابنهما، وينتقل هذا القلق إلى الابن لأنه يعيش صراعات بين عدم قدرته على تحقيق هذه الطموحات وإمكانياته، ومن المعروف أن الهوة السحيقة بين مستوى الطموح ومستوى الإمكانيات تعد سببا من أسباب نشأة الاضطرابات والضغوط النفسية (عوض، رئيفة رجب ١٩:٢٠٠١).

وفي فترة المراهقة ترتبط مواقف الضغط المستمرة أو المتتابعة دائما بالمشكلات الصحية والنفسية للمراهقين، مثل التوتر والإحباط والسلوك الجانح واليأس، وإلى جانب حدوث عوامل الإحباط اليومية أو مواقف الضغوط المتتابعة والمتزامنة مع التغيرات الإنمائية لفترة المراهقة فإن استجابة المراهق السلبية تبدأ في الظهور وتتفاقم مع تتابع المواقف الضاغطة (نفس المرجع ص ١٧).

وعندما يستمر تعرض المراهق للمواقف البيئية الضاغطة ينعكس ذلك على جميع جوانب شخصيته، ويتعامل معظم المراهقين مع المواقف الضاغطة التي تواجههم باستجابات مماثلة في المواقف المشابهة، بغض النظر عما إذا كانت تلك المواقف ملائمة أو غير ملائمة. ولهذا فإن معرفته وإدراكه لمهارات وأساليب المواجهة في التعامل مع الضغوط تساعده في التعامل الناجح لصور أكثر عمومية من الضغوط، وتسهم إيجابيا في تحسن صورة الذات وزيادتها لدى المراهق (نفس المرجع ص ١٨). ومن أمثال تلك الضغوط النفسية المعاملة غير اللائقة من

المدرس أو المدير للتلميذ في حالة ارتكابه لخطأ ما، فكثيرا ما تؤدي الانتقادات غير المبررة أو المبالغ فيها للتلميذ إلى إحساسه بالذنب الذي يصيبه بالإحباط ويؤثر على احترامه لذاته.

ويأتي هنا الدور الفعال الذي يمكن للأخصائي الاجتماعي في المدرسة أن يقوم به في حل أي مشكلة يمكن أن يتعرض لها التلميذ، وذلك بالتعرف على الأسباب المؤدية للمشكلات التي تدفع التلميذ للقيام بسلوك معين ومحاولة تذليلها بالأساليب المناسبة، كما على الأخصائي الاجتماعي العمل على تنظيم الحياة الاجتماعية بالمدرسة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قدرات الطالب العقلية والوجدانية والجسمية، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحقيق التعاون بين هيئة التدريس والطلاب وتنظيم جماعات النشاط المدرسي، وتوجيه الطلاب للاندماج في النشاط المناسب، والإحساس بالولاء للجماعات والمجتمع (الجميلي، خيري ١٩٩٨:٢٤٩).

ومن الأمور المهمة أيضا ما يقوم به الأخصائي الاجتماعي من اتصال بمصادر الخدمات الأخرى في المجتمع الخارجي، من أجل المساهمة في الخدمات الطلابية، والذي يمكن أن يكون له الأثر الفعال كأسلوب من الأساليب الوقائية في مجال المدرسة. ومن هذه الأساليب الاتصال بمكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية والعيادات النفسية، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المساعدة للتلاميذ، وهذا من شأنه أن يجنبهم التعرض للمشكلات قبل وقوعها (نفس المرجع ص ٢٩٥).

ولا يقتصر الأمر على ذلك، فإن تشكيل مجالس الآباء كحلقة اتصال بين المدرسة وأولياء أمور التلاميذ الذين يمثلون المجلس، يسهم في حل مشكلات الطلاب، هذا بالإضافة لجعل المدرسة مركز إشعاع لخدمة البيئة المحلية في إقامة الندوات في المناسبات المختلفة أو عمل نادي صيفي أو إقامة الرحلات والمعسكرات وبرامج خدمة البيئة (نفس المرجع ونفس الصفحة).

ثالثا: دور جماعة الأصدقاء في انحراف الأحداث

يعتبر عامل الصحبة أو جماعة الأصدقاء من أشد العوامل تأثيرا على اكتساب الحدث أنماطا سلوكية، وطبقا لطبيعة هذه الجماعة تتشكل شخصيته. فمن هذه الجماعات ما يكون سلوكها متسقا مع المعايير المجتمعية، ومنها ما تكون ذات سلوكيات منحرفة، وفي فترات معينة من حياته تكتسب جماعات الصحبة لدى الحدث منزلة بالغة الأهمية تفوق تلك التي يشعر بها تجاه أسرته، لذلك فإن تأثير هذه الصحبة عليه سلبا أو إيجابا يكون كبيرا (الشرقاوي، أنور ٢٠٢:١٩٨٦).

ولجماعة الأصدقاء معايير خاصة تمتلك قوة التأثير على سلوك الحدث، فيقتبس عنها أساليب الحياة في الملبس وقص الشعر وطريقة التعبير وغيرها، إلا أن قوة تأثير الجماعة على انتماء الحدث إليها يتوقف على مدى ما تتمتع به من قوة مرجعيتها، والوظيفة التي تقوم بها، وأهم وظيفة لهذه الجماعة تكمن في مساعدة أعضائها على التعامل مع الانفعالات والمشاعر المقلقة للحدث.

وتلعب عوامل السن والجنس والمستوى التعليمي والثقافة دورا في قوة انتماء الحدث إليها، وتزداد أهمية معايير الجماعة وتمسك الحدث بها كلما كبر في السن (الحناكي، علي سليمان ٣٢:٢٠٠٦).

وكثيرا ما يختار الحدث رفاقه من بين زملائه في المدرسة أو العمل أو من الجيران، وهو يفضل تلك المجموعة التي تتقارب معه في السن وتتفق مع ميوله واتجاهاته، ومن خلال هذه الصحبة تتحدد نوعية سلوك الحدث. فإذا كانت مجموعة الأقران حسني السيرة والسلوك تكون عامل بناء وثراء لشخصيته، ذلك أن قوتهم تتحد في مقاومة أي إغراء للانحراف، أما إذا كانت هذه المجموعة سيئة السيرة والسلوك، تكون عامل خراب وهدم لشخصيته، حيث يتطبع بطباعهم ويصبح جزءا منهم، ويصعب عليه الابتعاد عنهم، خاصة إذا تصادف ذلك مع خلل مادي أو معنوي في الأسرة، فإن الحدث يعوض ذلك بتقوية روابطه بتلك الجماعة (بلحسن، زوانتي ١٠٠:٢٠٠٤).

وتشير نتائج دراسات سوسيولوجية ونفسية عديدة التي تناولت ظاهرة إدمان المخدرات إلى أن الشباب الذين أدمنوا المخدرات كان وراءهم الصحبة الرديئة من الأصدقاء، وكانت مجاراة تلك الصحبة وتقليدها هي السبب المباشر للتعاطي والإدمان، فالرغبة في التقليد والإغواء تدفع الكثير من الشباب إلى التعاطي، إما بدافع حب الاستطلاع أو المجاراة أو المباهاة والتفاخر بالجرأة والرجولة المبكرة (سالم، زينب ١٤٥:٢٠٠٧).

رابعا: دور قضاء أوقات الفراغ في انحراف الأحداث

لأوقات الفراغ إيجابيات كما له سلبيات، ويعتمد ذلك على كيفية استغلاله والاستفادة منه، بحيث يمكن أن يتحقق فيه - من خلال الأنشطة التي يقوم بها الفرد في وقت فراغه - إشباع الحاجات الضرورية لتمتع الفرد بحياة صحية بدنيا ونفسيا، ويتمثل أهمها فيما يلي:

١. إشباع الحاجات الجسمية: فتتم إزالة التوترات العضلية وتنشيط الدورة الدموية.

٢. إشباع الحاجات الاجتماعية: وذلك بالانغماس في العمل الاجتماعي والتعامل بروح الجماعة في أنشطة متعددة تملأ وقت فراغ الفرد وتخلصه من الانطواء.

٣. إشباع الحاجات العلمية والعقلية: والتي بها يكسب الفرد مزيدا من الخبرة والمعرفة والمهارة، وتفجر طاقاته الكامنة، وتصقل الإبداع لديه، وكل ذلك قد يساعده في تأمين مستقبله المهني.

٤. إشباع الحاجات الانفعالية: تلك التي تتعلق بالدوافع اللا شعورية أو الدوافع المكبوتة التي قد تدفع الفرد إلى الانحراف إذا لم يتم إشباعها بطرق سليمة (السدحان، عبد الله ناصر ٩٩:١٩٩٤).

وجدير بالذكر أنه ليس فقط بملء أوقات الفراغ بإشباع هذه الحاجات تتم الفائدة للفرد، وإنما تعتمد طبيعة إشباع هذه الحاجات على نية الفرد وهوايته، سلبا أو إيجابا. فمثلا يمكن أن يقضي الفرد أوقات فراغه في القراءة المفيدة البناءة ولعب الكرة والرسم والعمل اليدوي إجمالا، وهذا أمر حسن، ويمكن أن يقضي وقت فراغه بطريقة يكون فيه الإنتاج معدوما، مثل: مشاهدة التلفزيون والفيديو لبرامج غير مهمة أو تافهة، وهذا يعتبر مضيعة للوقت (نفس المرجع ص ١٠٠).

ولاشك أنه من المهم أن يجد الإنسان في حياته اليومية مكانا يقضي فيه وقت الفراغ، لكي يعود للعمل وهو متجدد النشاط، متخفف من التوتر والقلق الناتج عن مشكلات العمل والمنزل أو غير ذلك. وأسهل وسيلة لذلك كي تؤدى الوظيفة الاجتماعية أجهزة الثقافة والإعلام المختلفة، مع العلم بأن هذه الأجهزة قد تكون ذات برامج هادفة تخفف مشكلات الحياة وتبسطها وتخلصها من النواحي الانفعالية الزائدة، ومن الصراعات التي تستنفد جزءا كبيرا من طاقاته، ومن ناحية أخرى، قد تكون برامج لهو رخيص تيسر للناظر لها أو المستمع طرق الانحراف وكيفية الوصول إليها (الجميلي، خيري ٢٦٥:١٩٩٨).

ويعتبر كل من التلفزيون والسينما والإذاعة والصحف والإنترنت من الوسائل الضرورية للحياة الاجتماعية بالنسبة لكثير من الناس، خاصة في عصرنا الحديث الذي يتميز بالطفرة التكنولوجية في المجال الإعلامي والترفيهي. وكل هذه الوسائل تهدف إلى نقل المعلومات إلى المتلقي في إطار موجه ومخطط وهادف، وهي تختلف في تأثيرها من حيث طبيعتها من جهة، ومن حيث طبيعة المتلقي من جهة أخرى. فالصحف تعتمد على الكتابة والصورة الجامدة، والإذاعة تعتمد على

الصوت، والتلفزيون يعتمد على الصورة والصوت، أما الإنترنت فيكون أكثر شمولا حيث يعتمد على الكل: الكتابة والصوت والصورة. وطبقا لهذه المميزات لكل وسيلة عن الأخرى يكون فارق التأثير، بمعنى أن الإذاعة تكون أكثر تأثيرا من الصحف، والتلفزيون أكثر تأثيرا من الإذاعة، والإنترنت أكثر تأثيرا منهم جميعا، كما أن نسبة التأثير تكون أقوى على الصغار بالمقارنة بالكبار (زوانتي، بلحسن ١١٤:٢٠٠٤).

وتكمن الخطورة هنا في توجيه رسائل إعلامية مشوهة من خلال هذه الوسائل المتكاثرة - منها ما يحمل أجندات أجنبية - لجمهور عربي واسع تسوده حالة اللاوعي والأمية، وما ظاهرة انتشار الإرهاب التي تعيشها منطقتنا العربية في الوقت الحاضر إلا إحدى إفرازات هذا الاختراق الإعلامي.

وإذا ما تناولنا هذه الوسائل الإعلامية كل على حدة وتأثيرها على انحراف الأحداث، يمكن القول أولا: إن المقروء منها يساهم وإن بطريق غير مباشر في انتشار الانحراف. مثلا: إن ما تنشره الصحافة عن بعض الجرائم بتفصيلاتها الدقيقة فهي بذلك - وبطريقة غير مباشرة - يمكن أن تؤثر على الصغار الذين يقرءون هذه الجرائد، فيعمد البعض منهم إلى تقليد بعض المواقف المشابهة من الجرائم، كذلك هو الحال بالنسبة لبعض الكتب غير الجيدة، التي تمثل البطولات الفردية أو الوصول إلى النجاح والثروة بطرق بعيدة عن الواقع وغير مشروعة، فيؤدي ذلك إلى سوء فهم الشباب للحقائق، وربما تخلق مواقف للصراع بين قيم المجتمع وبين هذه البطولات الفردية (الجميلي، خيري ٢٦٥:١٩٩٨).

كذلك تلعب وسائل الإعلام المرئية - وخاصة الترفيهية منها كالسينما والتلفزيون والفيديو - دورا مهما في التأثير على توجه المتلقي وسلوكه، ويكون تأثيرها على الصغار أكبر، ولعل أهمها السينما، فالصورة السينمائية تكون قوية الإيحاء على الحدث، فهي وما يرافقها من إظلام وعزلة وإضاءة الشاشة وإيقاع موسيقي يرافق العرض، تفرض نفسها على الحدث بشدة، فيصبح الحدث أشبه

بالمنوم مغناطيسيا، وفيما بعد يسعى إلى ترجمة ما شاهده على الشاشة من صور إلى أفعال إجرامية إذا ما احتوتها الشاشة كالعنف والسرقة والجنس (شازال، جاك ١٨:١٩٧٠). وهكذا تلعب السينما دورا مهما في تكوين شخصية الحدث عن طريق التمثل والتقمص (نفس المرجع ص٥١).

أما الإذاعة فقد أصبحت شائعة في معظم قطاعات المجتمع، ومن سماتها أنها عندما تشتمل على تمثيليات تتعلق ببعض المواقف الإجرامية وتصور دهاء وذكاء المجرمين، فإنها بذلك تسمح بتأثيرها على الخيال أن يتقمص الأبناء سلوكيات هذه الشخصيات الإجرامية (الجميلي، خيري ١٩٩٨:٢٧٢).

وتضاهي بل قد تفوق أضرار الإنترنت وكذلك بقية الوسائل الإلكترونية الحديثة جميع وسائل الاتصال سابقة الذكر في تأثيرها على سلوكيات الأطفال، وخاصة الانحراف (مختار، زينب ٢٠١٢).

وعلى العموم، فإن وسائل الاتصال والإعلام سلاح ذو حدين، فيها ما هو نافع وفيها ما هو ضار، فهي من ناحية تقدم الثقافة والعلوم المعرفية والإخبارية، ومن ناحية أخرى تقدم ما من شأنه أن يشوه الفكر ويدمر الأخلاق، وهذا يتطلب توعية الأبناء بانتقاء ما هو إيجابي منها وترك ما هو سلبي، كذلك فإن قضاء أوقات الفراغ ضرورة ملحة لبناء شخصية الأبناء بشرط أن يُختار منها ما يناسب طبيعة سنهم ويتواءم مع القيم المجتمعية.

فيما سبق ألقينا الضوء على أهم العوامل المؤدية لانحراف الأحداث في منطقتنا العربية، والتي كشفتها عدة دراسات بحثية أجريت في دول عربية متعددة، وفي ضوء هذه العوامل يمكننا التعرف على مدى إمكانية تطبيق النظريات العلمية الغربية في تفسير الانحراف والجريمة في الوطن العربي.



الفصل الخامس

النظريـــات العلميـــة المفســـرة للسلوك الانحرافي - الإجرامي

مرت التفسيرات المتعلقة بالسلوك الإنساني - ومن بينها السلوك الانحرافي الإجرامي - بمراحل عدة. وكانت كل مرحلة انعكاسا لتطور التفكير الإنساني على وجه العموم، ويتميز السلوك الإنساني بالتشابك والتعقيد، ويؤدي ذلك بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية والنفسية إلى صعوبة فهم العوامل والمسببات لمشكلات السلوك وتفسيرها في ضوء تلك التعقيدات فهما موضوعيا.

ويرى الدكتور سمير نعيم أن العلوم الاجتماعية ما هي إلا «منتج اجتماعي»، تتأثر بالمجتمع الذي تتواجد فيه وبقيمه السائدة، مما يبعد هذه العلوم إلى حد كبير عن صفة الحيادية، التي لابد للباحث أن يتحلى بها (١٢١:١٩٨٥). لذا يرى نعيم أن أي مشكلة اجتماعية يجب أن تدرس في ضوء معطيات البناء الاجتماعي ونظمه المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك ضمن سياقه الزمني (نفس المرجع ص ١٢٨).

وإذا ما تتبعنا مشكلة الجريمة والانحراف عبر التاريخ لوجدنا مدى تأثر النظرة إلى عواملها وأسبابها بالظروف السائدة في المجتمعات المعنية وفي كل مرحلة من تلك المراحل التاريخية.

فقديما اعتمدت القبائل البدائية في تفسيرها للانحراف والجريمة على تصور كلي للكون المحيط، قائم على الاعتقاد بأنه تتحكم فيه قوى خفية شريرة (Witch-Spirits)، تهدف إلى إلحاق الأذى بالإنسان، وتأمره باتباع سلوك شرير وارتكاب الجرائم، وللتصدي لمثل هذه القوى الشريرة يتحتم على الإنسان أن يقوم بأعمال طقوسية معينة تدخل ضمن المعتقدات الدينية البدائية (طالب، حسن ١٩٩٧:٥٨).

وعند قدماء الإغريق كان الاعتقاد السائد في المرحلة الأولى من التفكير الإغريقي يعتمد على النظرة الميتافيزيقية أو الفكر الأسطوري البعيد عن المنطق والتفكير العلمي، فكانت الظواهر الطبيعية تفسر في ضوء قوى فوق طبيعية (إلهية) خارقة تفوق قدرة الإنسان، فطبقا لهذا الرأي كانوا يعتقدون أن الطبيعة كانت محكومة بقوى غيبية، وكل ما يحدث في الأرض هو نتيجة لهذه القوى، ومنها الجريمة، فالمجرم على هذا الأساس ما هو إلا شخص سيئ الحظ تعيس، أصابته اللعنة الربانية.

واستمر هذا الاعتقاد اللاهوتي في تفسير الجريمة حتى فترة متقدمة من التفكير اليوناني، ولكنه اختلط بالتفكير المنطقي، فنجد مثلا أفلاطون Plato نفسه عندما يتطرق للجريمة يتكلم عن الشيطان ودخوله لجسم الفرد وأمره بالجريمة، ولكي يتخلص الفرد من العمل الإجرامي ما عليه إلا أن يتخلص من الشيطان بداخله، علما بأن أفلاطون ومن بعده أرسطو قد قاما بمحاربة الأفكار الخرافية وغير العقلانية والجهل بصفة عامة، وخاصة ما قاما به من محاربة الأفكار السفسطائية التي تشكك في القيم وتدعو إلى نسبية الحقيقة والفضيلة (نفس المرجع ص٥٩).

وكان سقراط من ضمن فلاسفة المرحلة الهيلينية، وقد تعرض لموضوع الجريمة، وذلك في سياق الحديث عن الفضيلة والرذيلة، فربط بينها وبين الجهل

والعلم، ويفسر أبوحسان رأي سقراط في الجريمة حيث يقول:

« الفرد يسلك مسلك الجريمة نظرا لجهله، وليس عن عمد أو قصد، ولو عرف طريق الفضيلة لاتجه إليها، وحسب رأيه فإن العلم هو أساس الفضيلة وأساس قمع الجريمة ومحاربتها».

أما في كتابه « القوانين»، فقد عالج أفلاطون - كما يضيف أبوحسان - الانحراف، حيث رأى أن السلوك الإجرامي لا يرجع إلى سبب طبيعي في الإنسان، ولكنه يرجع إلى تأثير الأرواح الشريرة تارة، وتارة أخرى إلى اتباع مسالك الشيطان الذي بداخله.

أما تفسيرات القرون الوسطى للجريمة فكانت انعكاسا للفكر السائد في أوربا آنذاك، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية تمارس سيطرة كاملة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكان نظام الإقطاع في القرون الوسطى هو السائد في أوروبا، وفي ظروف كهذه تأثر الفكر، فأصابه الانكماش والانحصار، وأصبح بعيدا عن العلم والمنطق السليم، وعرفت القرون الوسطى في أوروبا، «بعصر الظلام»، وسادها « خليط هجين من الأفكار اللاهوتية الكنسية والفكر الإغريقي غير المنقح».

وانسحب هذا النوع من التفكير على الظاهرة الإجرامية وتفسيراتها، فوفقا للتعاليم الكنسية فإن الجريمة هي انتهاك للقانون الإلهي، وبهذا المفهوم تكون الجريمة انتهاكا للقانون الكنسي قبل أن تكون انتهاكا للقانون الإنساني، وهي تحدث نتيجة لتأثير الأرواح الشريرة واتباعا لمسلكها ومسلك الشيطان والجن، وعلى هذا الأساس أيضا تتم معالجة الجريمة، حيث يكون العقاب مزيجا من الطرق القانونية واللاهوتية، ومن أمثلة العقاب القيام بحلقات استخراج الجن وحرق بعض المذنبين، وإلى جانب التفسيرات اللاهوتية (الكنسية) والخرافية،

وجدت أيضا تفسيرات قد تتصف بنوع من العقلانية، وهي أن السلوك الإجرامي كان يفسر على أساس ضعف خلقي وأخلاقي لدى الأفراد (نفس المرجع ص٦١).

وإذا ما انتقلنا إلى الواقع الاجتماعي الذي ساد أوربا في القرن الثامن عشر، سنجد أن تفسير الجريمة كان تعبيرا للفكر السائد في تلك الفترة وما كان يعتري ذلك الواقع من مشكلات، فقد كان مؤرخو الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر يعتبرون ظاهرة انحراف الأحداث مشكلة اجتماعية - صاحبت مع غيرها من المشكلات - تحول المجتمع التقليدي نحو الصناعة وسكنى المدن، فقد لوحظ وقتها في تلك المدن ارتكاب صغار السن لأعمال منافية للآداب وتكوين عصابات مهمتها السرقة وإثارة الشغب.

وبالعكس من ذلك، فقد كانت الحياة في القرى في نفس تلك الفترة تتميز بالاستقرار وبتماسك أفراد المجتمع، وسيادة العلاقات الأولية المبنية على المعرفة التامة بين أفراد المجتمع بعضهم بعضا، حيث كان كبار السن يقومون بالمسئولية الجماعية تجاه تربية الأبناء وتعليمهم أنماط السلوك المتعارف عليها اجتماعيا، لذلك كانت نسبة انحراف الأحداث منخفضة نسبيا في تلك المجتمعات التقليدية.

وعند بدء الصناعة وتركزها في المدينة واحتياجها إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، انتقل سكان القرى الذين كانوا يعملون في الفلاحة أو الصيد أو غيرها من الحرف البسيطة، إلى المدن للعمل في الصناعة، ورغم تحسن دخلهم - حيث كانوا يتقاضون في المدن أجورا عالية مقارنة بتلك التي كانوا يحصلون عليها في القرية - إلا أن ظروف العمل في تلك المصانع لم تكن جيدة، فقد كانت تستعين بالنساء والأطفال، وكانت ساعات العمل طويلة والظروف صعبة، وكانت مناطق

السكن فقيرة ومكتظة بآلاف المهاجرين، مما حرم الصغار من متابعة الكبار لهم (التير، مصطفى عمر ٦٤: ١٩٩٠) وبمقارنة ما كان يحدث في الدول الأوربية في تلك الأزمنة بما يحدث الآن في المنطقة العربية، سنجد تطابقا للنتائج بين هذه المجتمعات، هذا ما توصلت له نتائج الدراسات التي أجريت في المنطقة العربية، والتي ذكرناها في فصل سابق من هذه الكتاب.

كذلك شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر الاضطرابات والفوضى في أوربا، نتيجة لحالات العصيان والثورات، مما أدى إلى بزوغ فجر العلوم الاجتماعية، والتي كان المأمول منها أن تكتشف قوانين توضع من خلالها أسس عملية للسلام الاجتماعي، غير أن هذه العلوم لم تكن على وتيرة واحدة، فتشعبت التفسيرات لديها، وتفاوت كل منها في الرؤية للمشكلات الاجتماعية.

ففي البداية كانت المذاهب الفكرية لعلماء الجريمة محافظة، ورفضوا كل الأفكار الجديدة والتغيير، مفضلين الترتيبات الاجتماعية السائدة، كقاعدة للنظام الاجتماعي، وكقواعد منظمة للناس في المجتمع، فكانت الجريمة بالنسبة لهم تمثل انتهاكا للانسجام الطبيعي في المجتمع، كما كانت تعتبر تهديدا لوجوده، أكثر من كونها رد فعل للظروف المجتمعية السائدة (Quinny 1979 :4)، وعلى هذا الأساس دعوا إلى أن يكون التعامل معها بالدرجة التي تتناسب مع مدى خطورة الجريمة من وجهة نظرهم، دون أن يتحملوا البحث عن أسبابها.

وفى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، كانت نظرة علماء الاجتماع للانحراف مختلفة عما سبق، حيث أصبح الانحراف يعتبر مرضا أو قصورا (باثولوجيا) يعاني منه الحدث ويجب علاجه، أكثر من كونه وصمة أخلاقية تصم الحدث الذي يجب نبذه، غير أن هذا الرأي بعد ذلك أصبح ينظر إليه بنوع من

التحفظ (Walker 1979 :3). وهو الأمر الذي توصل له العلماء فيما بعد، نتيجة تقدم البحوث الميدانية.

وبنهاية القرن العشرين، بدأت تطورات جديدة في العلوم السلوكية، حيث تم التركيز على تأثير الظروف الاجتماعية على السلوك البشري، والنظرة للإنسان على أنه وحدة سايكو- بيولوجية، تعيش في بيئة اجتماعية (إسماعيل، سيد عزت ١٩٨٤:٤). وهذا يعني ضرورة أن يفسر الانحراف في ضوء تكامل العوامل النفسية والبيولوجية والاجتماعية، ورغم ذلك ما زالت هناك الكثير من التفسيرات التي تختلف فيما بينها، طبقا لاختلاف الأنسقة الزمانية والمكانية لمنظريها، وكذلك وفق الاختلافات الأيديولوجية والفكرية بينهم.

وربما يكون من المفيد هنا الرجوع إلى الأدبيات النظرية لمعرفة مدى تأثير النظام الاجتماعي وفق السياق الزمني على منظري هذه الأدبيات.

وفي دراستها للسلوك الإجرامي والانحراف استمدت الدراسات العربية التي أجريت في إطار النظريات الغربية فروضها، وفسرت نتائجها بناء على ما تقول به تلك النظريات، ظنا منها أن تلك التفسيرات تنطبق على كل مجتمع وفي كل زمان، وهي بهذا غير مناسبة لتفسير السلوك في مجتمعاتنا العربية، وفي الواقع فإن النظريات العلمية ما هي بالضرورة إلا انعكاس لطبيعة وظروف وتاريخ ذلك المجتمع الذي نشأت فيه، ومن الصعب أن تفسر السلوك في مجتمع آخر يختلف عنه جذريا في تاريخه وظروفه وثقافته ونظامه الاجتماعي.

وهذا لا يعني على أي حال أن استخدام النظريات الغربية عديمة القيمة تماما، ولكن من المهم أن نعلم أن في تطبيقنا لهذه النظريات لتفسير السلوك الإجرامي في مجتمعاتنا العربية أن نضع في الاعتبار طبيعة الظروف التي تحكمت في نشأتها،

وطبيعة المجتمعات التي نشأت فيها، ثم تطويعها بطريقة تتناسب مع الواقع الـذي يراد دراسة الجريمة والانحراف فيه(نعيم، سمير ١٢٠:١٩٨٥).

على وجه العموم، يمكن تقسـيم التفكيـر العلمـي الغربـي في تفسـير الجريمـة والجنوح إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى: التفسيرات الذاتيـة، وهـي تلك التي تربط أسباب الجريمة والجنوح بالخصائص الذاتية للفـرد، المجموعـة الثانية: التفسيرات الموضوعية، وهي تلك التي ترجع حدوث الجريمة والجنـوح إلى أسباب اجتماعية، ولكل من هاتين المجموعتين نظريات تختلف فيمـا بينهمـا طبقا لوجهات نظر كل من جاء بها، وفي الفصل التالي نتناول أهم النظريات من كـل مجموعة.



الفصل السادس

التفسيرات الذاتية (الفردية) للانحراف والجريمة

يمكن تقسيم النظريات الذاتية إلى مجموعتين، أولها: النظريات الكلاسيكية البيولوجية التي تربط أسباب الجريمة والجنوح بالمميزات الفيزيقية، كبنية الجسم والتكوين الجيني للفرد وغيرها، وهناك النظريات النفسية (psycology) والطب نفسية (psychiatry) التي ترى أن المنحرفين يعانون من شخصيات غير سوية مزمنة أو من نشأة مختلة (Seigel and Joseph Senna 1981:69-82).

وقبل البدء في التحدث عن النظرية البيولوجية، من المفيد أن نشير إلى فكرة «الإرادة الحرة» (النظرية الكلاسيكية القديمة) في علم الإجرام، والتي نادى بها (جيرمي بنتام Jermy Bentham)، وهذه الأفكار هي التي مهدت الطريق لبزوغ النظريات البيولوجية (الكلاسيكية الحديثة) التي ترفض فكرة الإرادة الحرة وتربط أسباب الجنوح والجريمة بالسمات الطبيعية.

وكانت المدرسة الكلاسيكية القديمة قائمة على مبدأ اللذة السيكولوجية (Hedonism) وعلى الإرادة المطلقة للفرد، بمعنى «أن الطبيعة قد وضعت الإنسان تحت قوتين أساسيتين، هما اللذة والألم، وهاتان القوتان هما اللتان تحددان كل تصرفات الإنسان، فكل شخص يسعى إلى الحصول على أكبر قدر من اللذة وإلى

تجنب الألم. ولما كان يفترض أن الإنسان يملك مطلق الحرية في الاختيار وفي التصرف فإنه يكون مسئولا عن كل التصرفات التي تصدر عنه مهما كانت الظروف التي تحيط به». والمفترض في هذه الحالة أن الإنسان يقوم بجريمته من أجل الحصول على اللذة، لذلك لا بد أن تكون العقوبة (الألم) مساوية للذة التي يحصل عليها نتيجة جريمته (نعيم، سمير ١٣٦: ١٩٨٥).

ويمكن القول إن المدرسة الكلاسيكية القائمة على مبدأ «اللذة السيكولوجية» وعلى حرية الإرادة المطلقة للفرد هي إحدى ثمار عصر التنوير في أوروبا، وهي أول من فسر الجريمة بعيدا عن التفسيرات الدينية. ولم تسلم هذه المدرسة بمبدأ الحتمية العلمية الذي ساد التفكير العلمي بعد ذلك، والذي بدأه في ميدان علم الجريمة العالم الإيطالي لامبروزو، مؤسس المدرسة الوضعية positivisim في علم الإجرام (نفس المرجع ونفس الصفحة).

(١) النظريات البيولوجية

(١-١) النظريات الأنثروبولجية الفيزيقية

يعتبر سيزار لومبروزو (١٨٣٥-١٩٠٩) Cesare Lombroso الطبيب الايطالي هو المؤسس الأول للنظرية العلمية الحديثة المفسرة للسلوك الإجرامي، وذلك في القرن التاسع عشر، وترتكز هذه النظرية على مبدأ أساسه أن بعض الأفراد يولدون ولديهم استعداد فطري قوي للسلوك الإجرامي، وأن المجرم هو نوع من الأفراد لم يتطور على نحو يجعله واحدا من البشر الطبيعيين، وإنما هو ينتمي إلى صنف من البشر الذي يرتد إلى مرحلة بدائية في سلم التطور، والذي في تكوينه يشبه القردة (Giddens 1989:124). ويتضح من ذلك أن لومبروزو قد تأثر بما جاء من آراء في كتاب ل «تشارلز داروين» المسمى أصل الإنسان The Descent of Man »، وهي من النظريات التي تسلم بحتمية العوامل الوراثية في نشأة السلوك الإجرامي (هارون، أحمد ١٣٦: ٢٠٠٩).

وقد كان لامبروزو متخصصا في الطب الشرعي والطب النفسي، وخدم في الجيش الإيطالي كطبيب، وأثناء خدمته في الجيش لاحظ أن الجنود الأشرار والمجرمين وأصحاب المشكلات لهم خصائص فيزيقية تميزهم عن الجنود المطيعين للقوانين، كما لاحظ أيضا أن كثيرا من الجنود كانوا يقومون بنقش وشم Tatoo على أذرعهم وصدورهم وأجزاء أخرى من أجسامهم، إلا أن الجنود المجرمين كانوا يميلون إلى أن يكون الوشم على أجسادهم قبيحا وغير مهذب، أما الجنود الأسوياء فكانوا يرسمون صورا بسيطة ومهذبة. واستخلص من ذلك أن النقش الذي ينقشه الشخص على جسمه قد يدل على طبيعته. وقد دعا ذلك لومبروزو إلى افتراض علاقة بين السلوك الإجرامي والخصائص النفسية والفيزيقية للفرد (نعيم، سمير ١٤٨:١٩٨٥).

وأدت هذه الفكرة إلى قيام لومبروزو بدراسة مستفيضة في السجون الإيطالية على المجرمين، وفي أثناء دراسته هذه قام بتشريح جثة أحد عتاة المجرمين بعد وفاته ووجد أن مخ هذا المجرم غير طبيعي من ناحية تكوينه، وأنه يشبه تكوين القردة، ومن هنا نشأت فكرة الردة (atavis)، أو العودة إلى خصائص الحيوانات قبل الإنسانية. وبهذه الفرضية بدأ لومبروزو يجري بحوثه ودراساته محاولا أن يثبت أن المجرم ليس سوى إنسان موصوم بوصمات الانحلال أو التدهور (stigmata of degeneracy)، أو أنه من أشباه القردة (نعيم، سمير١٤٩:١٩٨٥).

ورغم أن لومبروزو قد اعترف في آخر الأمر بأهمية تأثير التعلم الاجتماعي على تطور السلوك الإجرامي، إلا أنه كان ينظر إلى معظم المجرمين على أنهم منحطون أو مختلون بيولوجيا (Giddens 1989:124). فهو على سبيل المثال قد ادعى وجود ثلاثة أنواع من المجرمين: (١) مجرمين بالولادة. (٢) مجرمين مخبولين. (٣) أشباه المجرمين. النوع الأول من المجرمين: «المجرم بالولادة» يعتبر لومبروزو أنه «ارتداد سلفي إلى مستوى بشري أدنى أو أكثر بدائية»، وهذا النوع في نظره يشكل الغالبية العظمى من المجرمين، والنوع الثاني: «المجرم المخبول»

وهـذا النـوع يعتبـره لامبـروزو مريضـا عقليـا ونفسـيا. والنـوع الأخيـر: أشـباه المجرمين، يكونون ميالين لارتكاب الجرائم والسـلوك السـيئ في ظـروف معينـة (Vold and Bernard 1986:270).

وخرج لامبروزو من هذه الدراسات في كتابه «الشخص المجرم Criminal Man» بأن أهم الخصائص التي يتميز بها من أسماه بالمجرم بالميلاد (Born Criminal) هي: اختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشـائع في العنصـر والمنطقـة التـي ينتمي إليها المجرم، عدم انتظام وتشابه نصفي الوجه Assymetry of the Face، كبر زائد في الفكين وعظام الوجنتين، تشوهات في العينين، كبر زائد أو صـغر غيـر عادي في حجم الأذنين أو بروزهما من الرأس بشكل يماثل أذني الشمبانزي، التواء الأنف أو اعوجاجه أو أنف أفطس أو مشابهته للمنقار أو وجود بـروز فيـه، جبهـة متراجعة للخلـف، زيـادة سـمك عظـام الجمجمـة، الـخ (نعـيم، سـمير ١٩٨٥؛ Lombroso 1968).

إلا أن لومبروزو من خلال دراسته تبين له أن هناك بعض الانحرافات والجرائم يتصف بها كل المجرمين من مختلف الأنواع الثلاثة التي صنفها، والتي لا يمكـن اقتصار تفسيرها على العوامل البيولوجيـة وحـدها (Recless,W.C 1940:164). ومن ثم أقر بوجود عوامل طبيعية وبيئية لتفسير الجريمـة، ففـي كتابـه «الجريمـة: أسبابها وعلاجاتها Crime: its causes and remedies»، قام بشرح تأثير المناخ، الكثافة السكانية، العنصر البشري، المجاعات، وعدة عوامل أخرى عـلى حـدوث الجريمة (Lombroso,C 1968). وقد تعرضت نظرية لومبروزو إلى نقد كثير مـن العلماء، واعتبروا ملاحظاته عشوائية لا ترقى إلى مستوى المنهج العلمي الـدقيق. كمـا نسـبوا إليـه جهلـه بمفهـوم الوراثـة وقوانينهـا المختلفـة، وافتقـار دراسـته للإحصائيات الدقيقة للجريمة(هارون، أحمد ٢٠٠٩).

ومن ناحيته فقد انتقد «تشارلز جورنج» نظرية لومبروزو فيما يتعلـق بـالتكوين الفيزيقي الارتدادي. ففي دراسته «المدانون الإنجليز English Convicts»، قـام

جورنج بفحص ثلاثة آلاف سجين إنجليزي، وقد استخدم المقاييس الأنثروبولوجية الدقيقة وما أتيح له من أساليب إحصائية حديثة، وقارن بين تلك المجموعة من المجرمين السجناء ومجموعة أخرى من غير المجرمين، اعتمادا على ٣٧ صفة جسمية، بما فيها الصفات التي اعتمدها لومبروزو، وتوصل إلى نتيجة أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين المجموعتين من الناحية البيولوجية (Recless,W.C 1940:164 وهارون، أحمد ٢٠٠٩:١٣٩). إلا أن هوتون Hooton، الذي انتقد معارضة جورنج لفرضيات لومبروزو قد دلل على أن نتائجه هو شخصيا أكدت آراء لومبروزو. ومن ناحية أخرى، فقد كان أغلب علماء الجريمة من مؤيدي وجهة النظر البيئية يتفقون مع جورنج، وينتقدون كلا من لومبروزو وهوتون للعديد من المآخذ في إجراءات اختيار العينات التي استخدماها في دراستيهما، والتي جعلت نتائجهما غير مقبولة (Rosenquist, C. and Megargee,E. 1969:12).

اعتمادا على ما سبق، يمكن القول بأن الخصائص الفيزيقية العضوية لا يمكن أن تفسر على أنها دليل على جرائم الفرد أو سبب لجريمته، وفي حالة وجود بعض الفروق السطحية بين المجرمين وغير المجرمين، مثل ضعف الصحة أو انخفاض الوزن أو الإصابة ببعض الأمراض، فإن كل ذلك يرجع إلى رداءة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجرمون (هارون، أحمد ٢٠٠٩:١٣٩).

(١-٢) نظرية الأنماط الجسمية

وكما هو الحال بالنسبة للنظريات الأنثروبولوجية الفيزيقية، فإن «نظريات الأنماط الجسمية» تعتمد على افتراض أن الخصائص الجسمية للأفراد تنعكس على سلوكهم وتكوينهم النفسي وأمزجتهم سلبا أو إيجابا، بمعنى أن أي نقص أو امتياز تكويني جسمي يقابله بالضرورة نقص أو امتياز عقلي أو مزاجي أو سلوكي، وبخلاف النظرية الفيزيقية الأنثروبولوجية أيضا فإن هذه النظرية لا ترجع الاختلافات بين الناس إلى أصول حيوانية أو بدائية ولا تعتبرها وصمات، وإنما هذه النظرية ترجع الاختلافات بين الأفراد إلى ظروف وطبيعة تكوين الفرد

باعتباره منتميا إلى فئة معينة من الناس دون غيرهم (نعيم، سمير ١٩٨٥:١٥٥).

ولإثبات العلاقة بين بنية الجسم ومزاج الفرد واستعداده النفسي ونمط سلوكه، فقد أجريت دراسات عديدة لعل أهمها دراسات «وليم شيلدون» الذي استمد أفكاره واستنتاجاته من بحوث و«حقائق علم الحياة»، وترتكز دراساته على فكرة وجود « علاقة بين تركيبة الجسم والشخصية، ويشرح شيلدون ثلاثة أنماط جسمية، تتمثل في: «النمط العريض العضلي Mesomorph»، و«النمط النحيف Ectimorph»، و«النمط الفخم البدين Endomorph ». ولكل نمط من هذه الأنماط سمات سلوكية خاصة، حيث يتسم النمط الأول بالمغامرة والعدوان، ويتسم النمط الثاني بالتحفظ والانطواء، ويتسم النمط الثالث بالانبساطية والرغبة في مخالطة الآخرين (هارون، أحمد ٢٠٠٩:١٤٠).

وقد أجرى شلدون دراسة تعتمد على التركيبة البدنية لعينة تتكون من أربعمائة من الذكور في إحدى مؤسسات التأهيل، واستنتج أن «النمط العريض العضلي» أكثر شيوعا عند فئة الجانحين، وانتهى إلى تقرير مفاده وجود فروق في البنية بين الذكور الجانحين وغير الجانحين(هارون، أحمد ٢٠٠٩:١٤٠).

وقريبا من هذه النظرية، قام كل من شلدون جلوك وزوجته إليانور جلوك - ويشار إليهما في أمريكا ب (Gluecks) - بدراستهما التي تفترض «أن بناء الجسم يلعب دورا مهما في إحداث السلوك الجانح»، كما تؤكد هذه النظرية على أهمية عامل الوراثة كمسبب للانحراف، وتوصلا إلى النتائج التالية:

(أ) وجود علاقة بين الاختلافات في نمط البناء الفيزيقي وظهور سمات معينة للانحراف.

(ب) أي اختلافات في أنماط البناء الفيزيقي تؤدي إلى اختلافات في الاستجابة للضغوط البيئية.

(ج) أن الاختلافات في وجود سمات معينة بين الأنماط الفيزيقية للأحداث المنحرفين - بالإضافة إلى التباينات في ردود أفعالهم مع البيئة المحيطة - تعكس الاختلافات فيما بينهم في أسباب الجنوح. (Gluecks 1974).

وقد وجهت كثير من الانتقادات للنتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، باعتبار أنها لم ترتكز على أساس نظري موثوق به، كما أنها فشلت في أن تفرق بين العوامل الذاتية الفطرية والعوامل الموضوعية الاجتماعية المسببة للانحراف والجريمة (Hurwitz,S. and Christiansen,K. 1983:78).

(١-٣) الاتجاه البيوكيميائي في تفسير الانحراف والجريمة Biochemical

ضمن النظريات البيولوجية العضوية لتفسير الجريمة والانحراف، يأتي هذا الاتجاه ليشير إلى تأثير وظائف الغدد الصماء وإفرازاتها الهرمونية على الطبيعة النفسية والسلوكية للفرد، ويذهب المؤيدون لهذا الاتجاه إلى أن الجريمة تحدث نتيجة اضطراب انفعالي سببه خلل في الغدد، ومثال لذلك، أن الأفراد ذوي الإفراز الدرقي الزائد نادرا ما يكونون من المجرمين، بينما من هم من ذوي الإفراز الزائد في الغدد الجنسية أو الكظرية غالبا ما يكونون من أصحاب الإجرام العنيف كالقتل وقطع الطريق وهتك الأعراض والانحرافات الجنسية (هارون، أحمد ٢٠٠٩:١٤١ : منصور، عبد المجيد والشربيني، زكريا ٢٠٠٣:٧٥).

وحول هذا الموضوع أجريت عدة دراسات على عينات كبيرة من المجرمين المودعين في السجون والمؤسسات العقابية والإصلاحية، والذين يعانون من اضطرابات في الغدد الصماء، وتوصلت بعض هذه الدراسات إلى نتائج مؤداها أن الاضطرابات الغددية للمنحرفين تؤدي بهم إلى حالة من عدم الاستقرار العاطفي. فبعض المجرمين القتلة يعانون من اضطرابات في الغدد وفي خلايا ومراكز عصبية مختلفة، ولا يهدأ توترهم إلا بارتكاب العمل الإجرامي. ومع ذلك هناك من الأفراد الأسوياء من يعاني من الاضطرابات في الغدد، مما يجعلنا لا نعتمد بصفة

قاطعة على تفسير الجريمة في ضوء الاضطرابات الغددية (منصور، عبد المجيد والشربيني، زكريا ٧٥:٢٠٠٣).

وكخلاصة عامة، فإن النظريات البيولوجية والتكوينية يجمعها قاسم مشترك، هو أن أسباب الجريمة والانحراف يمكن أن تفسر في ضوء سمات بيولوجية وتكوينية تتعلق بطبيعة الفرد أكثر من كونها انعكاسات لظروف المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وهي بذلك ربما تعكس نوعا من الظلم الاجتماعي لتجاهلها ما يلحق بفئة معينة من الناس من غبن وخاصة في الغرب عموما وفي المرحلة الزمنية التي ظهرت فيها هذه النظريات، حيث كانت العنصرية تعتبر أبرز مظاهر المجتمع الغربي.

وحتى لو أنه صادف وجود مشكلات سلوكية لفئة من الأفراد تتصف بتلك الصفات البيولوجية المذكورة، لا يمكن أن يقتصر تفسير حدوث الجريمة على وجود تلك الصفات وحدها بقدر ما يفسر ذلك ما يصاحب هؤلاء الأفراد من عوامل اجتماعية أو نفسية أخرى قد تكون مسببة للانحراف والجريمة.

وإذا ما حاولنا تطبيق هذه النظرية على مجتمعاتنا العربية، سنجدها قاصرة عن تفسير سلوك مجتمع يدين معظمه بالدين الإسلامي الذي لا يفرق بين عنصر وآخر إلا على أساس قيمي، وهو المجتمع الذي تلعب فيه العوامل الاجتماعية والنفسية دورا أكثر كمسببات السلوك، من تلك التي تصم أفرادا معينين على أساس العرق واللون والشكل وغيره.

(٢) منظور الطب النفسي وعلم النفس للجريمة والانحراف

في تفسيراتهم للانحراف والجريمة يجمع العلماء في الطب النفسي والعلماء النفسيون على أنه في معظم الحالات، تعود الأسباب إلى عوامل ذاتية شخصية للفرد، وأنه لمعرفة هذا السلوك لا بد من الأخذ في الاعتبار ردود فعل الفرد تجاه الضغوط البيئية التي يتعرض لها.

وقد كان لتطور علم الحياة وعلم الوراثة انعكاسات في محاولة تفسير السلوك الإجرامي بأسباب بيولوجية وتكوينية، وحاول الطب العقلي في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين تفسير المرض العقلي على أساس الوراثة والأسباب الفسيولوجية فقط. كما كان اقتصار هذه التفسيرات على علم الأعصاب والطب دون غيرهما، مما أدى إلى الفشل في العلاج، ويندرج ذلك أيضا على المجرمين(نعيم، سمير ١٧٧:١٩٨٥).

ففي البدء، أخذت الدراسات السايكاترية (الطب النفسي) والمحاولات الرائدة منها في تفسيرها لانحراف الأحداث بربط الاضطرابات الجسدية ببعض الاضطرابات النفسية والعقلية والعاطفية، فأجريت الدراسات على ملامح البنية الجثمانية، كوزن الجسم، وطول القامة، وحجم الجمجمة، ونسبة الذكاء، وعلاقة هذه الصفات البيولوجية بنمو وتطور المنحرف (ميزاب، ناصر ١٦١:٢٠٠٥).

ومن أمثلة هذه التفسيرات كما يدعي جودارد Goddard أن كلا من الضعف العقلي والمستوى المنخفض للذكاء وعلاقاتهما بالجريمة قد درست من قبل العديد من العلماء، واستنتج أن ٥٠٪ من المجرمين كانوا مختلين عقليا أو من ذوي مستوى الذكاء المنخفض (Fox 1976:167-202).

كما يشير كل من عبد المجيد منصور وزكريا الشربيني (٢٠٠٣) إلى وجود دراسات ربطت بين الضعف العقلي والسلوك الإجرامي، ولكن هذه الدراسات ترى إمكانية حدوث ذلك فقط عندما يجد الفرد البيئة الملائمة لتنمية ميوله الإجرامية، وفي هذا السياق يمكن القول بأن ضعاف العقول لا يمتلكون القدرة الكافية على مقاومة تأثير رجال العصابات والمجرمين الذين يتصيدونهم ويقومون بإغرائهم للقيام بارتكاب الجرائم نيابة عنهم لتحقيق غايتهم الإجرامية (ص ٨٠).

إلا أن نظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد (١٨٥٦-١٩٣٩)، والتي تزامنت مع تطور العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس، كان لها كبير الأثر على

تفسيرات الطب النفسي للمرض العقلي، فأصبحت هذه التفسيرات أكثر ديناميكية، فأدخل العلاج النفسي Psychotherapy لمرضى العقل، وأدى هذا التطور في ميدان الطب النفسي إلى ظهور تفسيرات طبية نفسية، أو بمعنى آخر تفسيرات سيكولوجية ديناميكية للسلوك الإجرامي (نعيم، سمير ١٧٨: ١٩٨٥).

ثم أصبح التحليل النفسي هو المنهج للعلاج في الطب النفسي عند فرويد، وخاصة مرض العصاب، ويحدث العصاب - طبقا لهذه النظرية - نتيجة صراع داخلي بين طرفين: الدوافع الغريزية والأنا، وذلك عندما لم تكن لأحد الطرفين الغلبة على الآخر، فيؤدي ذلك إلى تواري الرغبة الغريزية المتعارضة مع متطلبات «الأنا» في اللاشعور unconscious بفعل عملية الكبت inhibition، إلا أن عملية الكبت هذه للرغبة الغريزية قد لا تنجح، إنما هي فقط تستطيع أن تغيب عن الشعور مؤقتا، ثم تعود إلى الظهور في الشعور بصورة مُقنعة. وباختصار يتخذ مرض العصاب في تكوينه الخطوات التالية: صراع داخلي – كبت غير ناجح – عودة المكبوت. وهكذا جاءت معظم إسهامات التحليل النفسي على السلوك الإجرامي بطريقة غير مباشرة بوصفه مجموعة أو سلسلة من الاضطرابات النفسية تفصح عن نفسها بشكل مضاد للمجتمع (نعيم، سمير ١٨٠: ١٩٨٥).

كما درج طب الأمراض العقلية فيما بعد في تفسيره للجريمة على أنها نتيجة الصراع النفسي الذي يتعرض له الفرد في البيئة التي يعيش فيها، وما يحدث من اختلال بعض عناصر التنشئة الاجتماعية فيها (منصور، والشربيني ٨٠: ٢٠٠٣).

أما علماء النفس فيرجعون سبب السلوك المنحرف إلى الخلل أو الاضطراب في التكوين النفسي للشخصية، ويظهر ذلك جليا في مظاهر سلوك المنحرف تبعا لظروف وعوامل تكوين كل شخصية وتأثرها بالعوامل الاجتماعية المحددة لعلاقة الفرد بغيره (هارون، أحمد ١٤٢: ٢٠٠٩).

ويعتقد الدكتور سمير نعيم أنـه قـد يـؤدي الإحبـاط المفـاجئ أو المشـكلات العاطفية أو أي من الأزمات الخطيرة إلى الاضطرابات النفسية التي كثيرا ما تـؤدي بالتالي إلى انحرافات سلوكية أو إجرامية، ولكن تلك الآثار تعتمد بدرجة كبيرة على مـدى ردود أفعـال الفـرد وتصـوره عمـا يشـعر بـه الآخـرون والمجتمـع تجاهـه (٦-١٨٢: ١٩٨٥).

إن فشل الفرد في تنظيم علاقته بالآخرين وعجزه عن إشباع دوافعه وفق الأطـر القيمية والمعيارية للمجتمع، وعجزه من محاولة التوفيق بين تطلعاته وإمكانياتـه، كل ذلك يؤدي إلى سوء التوافق وعدم التكيف مـع المجتمـع، وفي حالـة فشـله في إعادة التوازن بين ما يريد وبـين اسـتطاعته لتحقيـق مـا يريـده قـد يلجـأ الفـرد إلى الانحراف، فباستطاعة الإنسان السوي التوافق والتكيف مع الضغوط الاجتماعية، وذلك عـن طريـق تعـديل سـلوكه، حيـث يـتعلم ويكتسـب القـيم والمعتقـدات والمعارف والمعلومات، وبذلك يستطيع أن يتعايش مع الآخرين ويتفاعـل معهـم تفاعلا سويا (منصور، والشربيني ٩٣: ٢٠٠٣).

ويمكن القول أنه قد تتآزر مجموعة مختلفة من العوامل لإحداث سوء التوافق لدى الفرد، منها: عوامل جسمية عضوية، مثل اختلال الإفراز الغددي، أو اختلال الجهـاز العصـبي، أو إصـابة الحـواس، أو اخـتلال الأجهـزة العضـلية، كصـلابة المفاصل، كل ذلك قد يفضي إلى السلوك الانحرافي. إضافة إلى عوامل عقلية مثـل انخفاض نسبة الذكاء المعوق للتحصيل الدراسي، أو الإصابة بالأمراض النفسـية أو العقلية، كذلك تساهم العوامل الاجتماعية لسوء التوافق الذي يمكن أن يـؤدي للانحراف والجريمة، منها فشل التربية في غرس القيم الحميـدة وتعزيـز الانتمـاء للعقيدة لدى الأبناء، مما يجعلهم عاجزين عن التعامل السوي مع الآخرين، وهذا يؤدي بهم إلى اضطراب السلوك والجنوح (منصور، عبد المجيد والشربيني، زكريا ٩٣: ٢٠٠٣).

وبصفة عامة يمكن تفسير الجريمة من وجهة نظر المتخصصين في الأمراض النفسية والعقلية في ضوء ثلاثة أنواع مختلفة من العوامل:

١. عوامل بنيوية ترتبط بالجريمة، والقصور العقلي والذكائي، أو أي اضطراب نفسي عتهي قد يؤثر في الشخصية.

٢. عوامل ارتقائية تربط سلوك الفرد بعملية نموه السيكولوجي البيولوجي والاجتماعي طوال حياته، من المولد حتى الشيخوخة.

٣. عوامل مترسبة قد تحدث فجأة أثناء حياة الفرد، مؤثرة بشكل خطير في معنوياته، أو سواءه أو توافقه، والتي يعتقد البعض أنها السبب في إجرامه (نعيم، سمير ١٩٨٥).

ورغم ما آلت إليه التفسيرات الذاتية للانحراف والجريمة من نجاحات، إلا أنها ما زالت قاصرة في إعطاء تصور شامل لكل ما يحدث في الواقع من جرائم، فهناك أشخاص لا يعانون من النواقص الذاتية - كالأمراض النفسية أو العقلية- ومع ذلك يرتكبون أفعالا مضادة للمجتمع والقانون، وهذا ما دعا علماء الاجتماع للنظر إلى أهمية دراسة العوامل الاجتماعية كمسببات للانحراف والجريمة.



الفصل السابع

التفسيرات الموضوعية (الاجتماعية) للانحراف والجريمة

يفسر المنظور الموضوعي حدوث الانحراف والجريمة في ضوء المسببات الاجتماعية والثقافية، واعتبار الفرد ما هو إلا نتاج اجتماعي يتأثر بما يحيط به من الظروف البيئية التي يعيش فيها، وإن اختلف علماء الاجتماع فيما بينهم في بعض الأمور كما سيتضح في هذا الفصل، إلا أنهم يجمع بينهم عامل مشترك هو أن السلوك الإنساني معطى اجتماعي.

أولا: نظرية الصراع الثقافي

The Theory of Culture Conflict

يعتبر سيلين هو أول من أسس نظرية «الصراع الثقافي»، وترتكز هذه النظرية على فكرة مؤداها أن الصراع الثقافي يحدث لوجود ثقافات متعددة في المجتمع، بعضها يسمح بسلوك ما والبعض الآخر يمنعه، ومن هنا تكون معدلات الجريمة والانحراف ما هي إلا انعكاسات للتباين الثقافي والقيمي بين الجماعات الأولية التي ينتمي إليها أفراد تلك الجماعات البشرية، والتي يتحتم على كل فرد أن يلتزم فيها بالمعايير السلوكية التي تحددها الجماعة وذلك مقابل انتمائه لها، وكلما تعددت تلك الجماعات (مثلا: جماعة الأسرة، جماعة المدرسة، جماعة العمل، جماعة اللهو، إلى آخره) التي ينتمي إليها الفرد

ازدادت المعايير التي يطالب الفرد بالالتزام بها. ويؤدي بالتالي هذا التباين في المعايير إلى انعدام فرص الانسجام بين المعايير السلوكية لتلك الجماعات، فيحدث صراع داخلي لديه يجعله يتخلى عن بعض تلك المعايير، ويؤدي ذلك بالتالي إلى الانحراف في نظر الجماعة التي تخلى عن معاييرها (ميزاب، ناصر ١٤٨:٢٠٠٥: هلال، ناجي ٢٦٢:٢٠٠٢).

إلا أنه لا بد من الوضع في الاعتبار - كما يذهب سيلين نفسه - أن مفهوم «الصراع الثقافي» وأسبابه ما زالا يشملهما الغموض (Sellin,T. 1938:58)، لذلك نجد اختلافات بين الباحثين في العلوم الاجتماعية حول تفسيراتهم لهذا الموضوع، فهناك من يعتبر الصراع الثقافي نتيجة «عملية النمو الثقافي - عملية النمو الحضاري». بينما يرى آخرون أنه صراعات عقلية أو تصادم بين القواعد القانونية، إلا أن أغلب الباحثين الذين يربطون بين انحراف الأحداث والصراع الثقافي يرون أن هذا الصراع يحدث نتيجة لانتقال المعايير السلوكية للمناطق الثقافية أو مناطق الثقافات الفرعية إلى أخرى، أو احتكاك هذه المناطق بعضها ببعض(Sellin,T. 1970:186).

غير أنه يمكن التمييز بين نوعين من الصراعات، أحدهما: ذلك الذي يحدث بين المعايير القانونية والمعايير الثقافية نتيجة عمليات النمو المجتمعية، وآخر هو ذلك الصراع الذي يحدث بين تلك المعايير نتيجة الهجرة، فالنوع الأول يمكن تعريفه بالصراع المعياري، بينما الآخر يمكن أن يعرف بالصراع الثقافي (Cressey, 1968:51).

وتذهب الدكتورة فوزية عبد الستار إلى أن مضمون الصراع الثقافي - والذي يعني التعارض والتضارب بين ثقافات معينة تتعلق خصوصا بقيم ومبادئ معينة تسود في إحدى الجماعات مع قيم ومبادئ أخرى - يتخذ مظهرين، مظهرا داخليا، ومظهرا خارجيا:

ويتمثل المظهر الداخلي في تعارض الثقافات والأفكار السائدة لدى مجموعات تعيش في مجتمع حضاري واحد، مثل: جماعة الأسرة وجماعة النادي وجماعة العمل، وقد تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلف عن تلك التي تسود في الأخرى، وتتعارض معها في الاتجاه، فينساق الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداها، وربما يكون هذا السلوك غير مشروع. ولعل أهم أخطر الصراعات الداخلية هو ذلك الذي ينشب بين مبادئ فرعية تسود في جماعة صغيرة فيترتب عليه إتيان السلوك المخالف للقانون. مثال لذلك جرائم الثأر التي ترتكب في بعض المناطق استنادا إلى مبادئ سائدة فيها لا تقبل هذا السلوك الإجرامي فحسب، وإنما تعتبره واجبا على أبناء هذه المنطقة (عبد الستار، فوزية ١٩٨٥:٥٠).

ويتمثل الصراع الخارجي في ثلاثة مظاهر:

أولا: الاستعمار: ومن سماته فرض المبادئ والقواعد السلوكية المتمشية مع مبادئ المستعمر على أفراد المجتمع الحضاري الذي يسيطرون عليه، مما يترتب عليه أن السلوك المتفق مع القانون - والذي كان سائدا قبل فرض مبادئ المستعمر - قد يصبح سلوكا إجراميا.

ثانيا؛ الهجرة: حيث تنتقل بواسطتها ثقافات ومبادئ المهاجرين وحضارتهم وسلوكهم إلى المنطقة التي يهاجرون إليها، وقد يكون من بين هذا السلوك ما هو غير مشروع وفقا لقانون الدولة التي هاجروا إليها، نتيجة اختلاف المبادئ السائدة في ظل كل من الثقافتين (عبد الستار، فوزية : ١٩٨٥).

وهنا يعتقد سيلين أنه عند دراسة الجريمة والانحراف يجب عدم الاقتصار على الأفراد الذين ارتكبوا الجرم فقط، بل لا بد من الاهتمام أيضا بدراسة معايير السلوك لمختلف الجماعات في المجتمع، وكيف تتصادم مع بعضها البعض. ويؤكد سيلين أن حالة كهذه في مجتمع ما هي التي تولد الصراع الثقافي، وبالتالي تؤدي للجريمة أو الانحراف.

وبهذا الخصوص يؤكد سيلين (١٩٣٨) أن تأثير الصراع الثقافي على السلوك الانحرافي يمكن أن يحدث نتيجة لحالتين: إما أن يكون هذا السلوك نتيجة لصراع نابع من داخل الفرد (عقلي أو نفسي)، أو أن يكون الصراع نتيجة انتقال جماعة ذات معايير مختلفة من السلوك إلى المجتمع المختلف ثقافيا، وهو المجتمع الذي ظهر فيه السلوك المنحرف، ورغم ذلك فإن الرأي الأكثر رجاحة بين الباحثين هو أنه عندما تهاجر جماعة إلى مجتمع آخر بالمعايير السلوكية التي اعتادت عليها، ستواجه مشكلات في بلد المهجر، حيث وجود اختلاف الثقافة والمعايير السلوكية عن الثقافة التي اعتادت عليها، حيث تصبح إمكانية انتهاك القواعد السلوكية قانونيا أكثر حدوثا، وذلك لعدم تعود المهاجر على ثقافة مجتمع المهجر.

ويذهب شوهمان (Shohman 1970:199-207) إلى أنه بتتبع دراسات متعددة اتضح أن معدلات الجنوح والجريمة بين الوافدين الأحداث كانت أعلى من معدلاتها بين السكان المواطنين والوافدين الأقدم استقرارا في تلك المجتمعات المدروسة. ويعتقد أن السبب يعود إلى أن الوافدين قد يكونون غير متكيفين مع أوضاعهم الجديدة، نظرا لعدم فهمهم للقواعد والمعايير السلوكية لبلد المهجر.

أما المظهر الثالث للصراع الثقافي كما تذهب الدكتورة فوزية عبد الستار (١٩٨٥) ، فيتمثل في الاتصال المباشر بين مواطني الدول المتجاورة في مناطق الحدود، فيؤدي ذلك إلى تعارض سلوك الأفراد المنتمين إليهما .

ومن جهة أخرى، تهتم هذه النظرية أيضا بمقارنة المجتمعات المتحضرة بالمجتمعات البدائية والريفية، ومدى تأثير كل منها على الأفراد الذين يقطنون تلك المجتمعات والمؤثرات التي تحيط بالفرد فيها. وترى أن الحياة في المجتمعات البدائية والريفية تتميز بالثبات والانسجام، ويعيش الفرد فيها بين ذويه وعشيرته في بيئة يسودها الأمان الكامل مطمئنا على حياته ومستقبله، حيث تعنى الجماعة بكافة مشكلاته واحتياجاته وكل ما يتعلق بها، كالمرض والكوارث والشيخوخة وغير ذلك. ويعيش أفراد تلك المجتمعات وفق نظام اجتماعي يقوم

على التعاون والتكافل بين الأفراد وعلى الاكتفاء الذاتي، وهم بذلك لا يلجؤون إلى جماعات خارجية لسد احتياجاتهم ويعيشون في عزلة عن المجتمعات الأخرى، ويؤدي ذلك إلى وجود نوع من الانسجام والترابط بين الأفراد وإجماعهم على الامتثال لأنماط معينة من السلوك، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة الجرائم مقارنة بالمجتمعات المتقدمة طبقا لهذه النظرية.

إلا أن هذا الترابط والانسجام والإحساس بالاستقرار والأمان يكون حيث الأنماط السلوكية مقننة وواضحة، والذي نراه في المجتمعات البدائية والريفية لا نجده في المجتمعات المتحضرة، حيث يعيش الأفراد فيها عكس ذلك، فالفرد يواجه أشكالا متباينة من السلوك في بيئتيه الداخلية والخارجية. فهو عضو في أسرته والتي لها أسلوب معين من السلوك، كما أنه عضو في ناد أو مدرسة أو غير ذلك، وقد يكون لكل جماعة من هذه الجماعات أنماط متعددة ومتباينة من السلوك، وهذا التباين يؤدي إلى الصراع الذي قد يؤدي بالتالي إلى الانحراف (منصور والشربيني ٦٠-٥٨: ٢٠٠٣).

ثانيا: نظرية المخالطة المفارقة Differential Association

ونظرية المخالطة المفارقة أو التجمع التفاضلي، كما يطلق عليها بعض الباحثين، أو نظرية « اختلاط التجمعات المتباينة» كما يذهب الدكتور منصور الشربيني (٢٠٠٣) ، ظهرت في الثلاثينيات من القرن الماضي ل « إيدوين سوذرلاند Edwin Sutherlind، وترتكز هذه النظرية على فكرة مؤداها أن سبب الانحرافات السلوكية للأحداث لا يرجع في الدرجة الأولى إلى الصراع الثقافي، ولا لنقص في الإمكانيات، وإنما يرجع إلى عملية التعلم (ميزاب ١٤٩: ٢٠٠٥). كما تقوم هذه النظرية على مبدأ أن الجنوح ليس موروثا، ولكنه متعلم من خلال التفاعل، الذي غالبا ما يكون شفويا، مع مجموعات شخصية حميمة الصلات، والذي يشتمل أيضا على «اتصال الإيماءة». وأن عمليات التعلم لها بعدان: الأول: تقنيات ارتكاب الجريمة، التي تتراوح بين التعقيد والبساطة، والثاني: الاتجاهات

المعينة للدوافع، الحوافز، العقلانية والتوجهات.

ويصبح الشخص جانحا عندما يكون ميالا لاقتباس الكلمات اللفظية التي تشجع على انتهاك القانون أكثر من تلك الألفاظ التي ترفض انتهاكها. بمعنى أنه ليس من الضروري أن يكون الاختلاط مع من هم منحرفون لكي يقتبس الفرد منهم الانحراف، وإنما يكفي أن يستمع الشخص إلى عبارات ممن يختلط معهم، تتكلم بمفردات لغوية منحرفة، حتى لو حدث ذلك من أفراد غير منحرفين، وعملية الاختلاط هذه تتباين في قوتها من حيث التكرار والمدة والأولويات (Sutherland, E. 1960:74-80). وكلما زادت فترة اختلاط الفرد بهذه الفئة، كلما كانت درجة تأثره بالانحراف أقوى، كما أن الضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في مجتمعه وتضارب وتباين أنماط السلوك السائدة بين الجماعات المكونة لهذا المجتمع، لا يمكن إهمال دورها في المساهمة في السلوك الانحرافي (منصور ، عبد المجيد والشربيني ، زكريا ٦٢:٢٠٠٣).

وترى هذه النظرية أيضا أنه كثيرا ما يتم تعلم السلوك الجانح من الجماعات الضيقة (الأسرة والأنداد) وذلك عن طريق القدوة والاقتباس، ويبدأ الفرد بالتدريب على كيفية تعلم تقنيات ارتكاب الجنوح، وقد تكون هذه التقنيات مبسطة أو معقدة، وكذلك يتعلم كيفية توجيه الدوافع والميول والتفكير والاتجاهات نحو الانحراف (ميزاب، ناصر ١٤٩ : ٢٠٠٥). ويتم ذلك - كما يذهب سوذرلاند - من خلال عمليات ذات مراحل متتابعة، حيث تؤدي كل مرحلة إلى المرحلة التي تليها، وهي:

- أن تعلم السلوك الإجرامي يتم خاصة داخل جماعة صغيرة تربط بين أفرادها روابط شخصية متينة.
- أن عملية التعلم تتكون من عنصرين: الأول فن ارتكاب الجريمة، والثاني توجيه الميول وتبرير التصرفات الخاصة بهذا السلوك.

- يصبح الشخص مجرمًا عندما تتغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص (ميزاب، ناصر ١٥٠:٢٠٠٥).

ويرى سوذرلاند أن هذه المراحل يمر بها كل أفراد المجتمع مجرمين وغير مجرمين، ولكن يصبح الشخص مجرمًا عندما يفتقد وجود نماذج سوية بدلا من النماذج الانحرافية، وبعبارة أخرى كل فرد يتشبع بثقافة الوسط المحيط، ونتيجة لذلك يعتبر الجريمة على أنها متأصلة في التنظيم الاجتماعي، وهي بذلك تعبر عن طبيعة هذا التنظيم في نظره (نفس المرجع ونفس الصفحة).

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن سوذرلاند Sutherland قد حاول تفسير أنواع مختلفة من الانحرافات السلوكية بصورة موسعة، ولكنها بنظرية واحدة، وفي غاية التبسيط وهي من العمومية والتعبيرات الفضفاضة التي يصعب قبولها أو رفضها (ويليامز Williams 1982:140).

إضافةً لذلك ينتقد الدكتور سمير نعيم هذه النظرية، وكذلك نظرية الصراع الثقافي؛ لكونهما تبحثان عن سؤال «كيف يتم تعلم السلوك المنحرف، وليس: لماذا يصبح المنحرف منحرفا». ويعتبر هذه التفسير قاصرا، وفيه تهرب من محاولة التوصل للأسباب الحقيقية للمشكلة والتي تكمن في النظام الاجتماعي والاقتصادي. بينما هم يرون أن الجريمة تنتشر في أماكن معينة أو بين جماعة معينة، أي أن السلوك الإجرامي ينتشر بين الزنوج وبين الفقراء؛ لأن ثقافتهم إجرامية، وهذا التفسير لا يعدو كونه تفسيرا عنصريا طبقيا على حد قوله (١٦٣:١٩٨٥).

لكن الدكتور سمير نعيم وجد الإجابة الشافية عند دراسته عن مشكلة انحراف الأحداث في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، من خلال إجراء مقابلة مع صبي زنجي فقير الذي قال:

«هل تعرف كل أولئك الناس البيض الأثرياء الذين يسكنون القصور الفاخرة على روابي المدينة؟ إنهم يحيون حياة كلها راحة ونعيم، فلديهم النقود ولديهم

الملابس. والولد الأبيض الذي في مثل سني هناك يحصل على كل شيء يريده، فلديه حمام للسباحة، ولديه عربة فاخرة، وحين ينجح في الامتحان تشتري له أمه شيئا فاخرا، أما الأخ (أي الزنجي مثله) فما الذي لديه؟ ليست هناك وسيلة أخرى أمامه يحصل بها على أي شيء يريده سوى أن ينتزعه انتزاعا بالقوة، يعني يسرق أو يسطو على منازل الأغنياء، أو يقطع الطريق، أو يعمل قوادا. وبينما يحصل الولد الأبيض الذي يعيش هناك على مصروف أسبوعي فإن المصروف الوحيد الذي يمكن أن يحصل عليه الزنجي من أمثالنا هو ما يسرقه، وربما يضطر إلى القتل من أجله» (نفس المرجع ص ٢٦٤).

ثالثا: نظرية اللامساواة الاجتماعية (اللامعيارية)

ظهرت هذه النظرية في مطلع الثلاثينيات على يد علماء الاجتماع الأمريكان، الذين اهتموا بحالة «اللامساواة الاجتماعية» التي كانت سائدة في المجتمع الأمريكي، وكان روبرت ميرتون Robert Merton »، من أهم هؤلاء العلماء (ميزاب، ناصر ١٥١: ٢٠٠٥). ويعتقد ميرتون أن معدلات ارتفاع الجريمة في المجتمع الأمريكي ما هو إلا انعكاس للموقف السائد الذي يمجد فيه المجتمع هدف النجاح الفردي، مثل تجميع الثروة والممتلكات، وفي نفس الوقت يقف عائقا أمام جزء من أفراد المجتمع عن تحقيق نفس الهدف. وهذا الموقف يجعل من هؤلاء الأفراد يسلكون سلوكا مخالفا لمعايير المجتمع الذي يوصد الباب أمام تحقيق أهدافهم (نعيم، سمير ١٩٨٥:٢٦٧).

وبحالة اللامساواة في إتاحة الفرص للوصول لأهدافهم بين الأفراد في المجتمع الأمريكي يضع ميرتون هذه النظرية تحت مفهوم اللامعيارية الذي قال به دور كايم، فالمجتمع في رأي ميرتون يمارس ضغوطًا دائمة على أفراده لرفع مستوى طموحاتهم، وفي الوقت نفسه يؤكد خطأ وعيب التخلي عن هذا الطموح، وهو ما يؤدي إلى انتشار أنواع من السلوك غير المقبول اجتماعيا (ميزاب ١٥١: ٢٠٠٥).

وقد كان دوركايم Durkheim، هو أول من تحدث عن اللامعيارية (انعدام

المعايير الأخلاقية)، وتفترض هذه النظرية أن انعدام المعايير الأخلاقية في المجتمعات الحديثة هي التي تؤدي إلى انتهاك الأخلاق، وذلك لأن المعايير التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي قد تم تجاهلها، وفي نفس الوقت لم تستبدل بأخرى جديدة. وهنا يصبح الانحراف أو كل ما هو لاأخلاقي في المجتمع الأمريكي، ما هو إلا نتيجة غياب معايير واضحة تحدد سلوكيات الأفراد، وتميز بين كل ما هو سوي منها وما هو غير سوي في الحياة الاجتماعية. وطبقا لـ «دوركايم»، فإن وضعا كهذا من شأنه أن يؤدي بالناس إلى الشعور بالارتباك والحيرة والقلق، وبالتالي يمكن اعتباره أحد العوامل الاجتماعية التي تزيد من احتمال ميل الأفراد لأن يلجؤوا للانتحار (Thompson1985:91-115).

بمعنى آخر، فإن هذه النظرية - والتي تعرف بـ«الأنومي» Anomie عند دوركايم - ترجع انتشار الانحراف والجريمة في المجتمع إلى وجود حالة اللامعيارية (غياب المبادئ الأخلاقية)، متمثلا في اختلال السلوك وفقدان النظام الاجتماعي واضطراب القيم المنظمة للحياة. ويعتقد دوركايم وجود عدة عوامل تؤدي إلى حالة الأنومي هذه، وهي: فقدان السيطرة نتيجة غياب الإرادة على التأثير في المحيط الاجتماعي، وفقدان المعنى، وغياب الهدف الموجه للحياة، وفقدان المعايير الواضحة للحياة التي توجه سلوك الفرد، إضافة إلى الاغتراب الاجتماعي، أي الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا، والاغتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته الحقيقية، مما يؤدي إلى الانسحاب والعصيان (التويجري، أسماء عبد الله ٤٧:٢٠١١).

ثم جاء روبرت ميرتون Robert Merton بعد ذلك ليطور فكرة دوركايم Durkheim عن اللامعيارية، فأشار في نظريته إلى السلوك المنحرف ككل بدلا من اقتصارها على مشكلة الانتحار، وأرجع انحراف السلوك إلى «انعدام التوازن في العلاقة بين الوسائل والهدف»، بمعنى وجود هدف ثقافي عام للنجاح المادي، مع وجود توزيع غير متساو للوسائل المسموح باتباعها للوصول لهذا الهدف، وفي

غياب معايير عادلة تحدد سلوك الناس بطريقة متساوية يتم تبني حلول بديلة أحيانا تكون غير شرعية (Giddens 1989:127).

وكانت رؤية ميرتون عن المجتمع الأمريكي كالتالي:

«إن المغالاة في والتركيز على أهمية تراكم الثروة كرمز للنجاح في مجتمعنا يؤثر سلبا على إمكانية السيطرة الفعالة لوضع أساليب منظمة مؤسسيا لكيفية اكتساب الثروة. وعندما يختل التوازن بين ثقافة هدف ما ودرجة الضوابط المؤسسية للوصول إلى الهدف، يؤدي ذلك إلى الكثير من الموبقات، مثل الاحتيال والفساد والرذيلة والجريمة وغيرها» (Merton1970: 241).

وكما يشير ميرتون، فإن كل أصناف السلوك المنحرف التي تحدث نتيجة تحديد طبيعة الوسائل المتاحة لبعض الأفراد دون غيرهم لتحقيق الأهداف التي يمجدها المجتمع، يصبح الوضع في مثل هذه الحالة مجرد «أعراض للفصام» بين الطموحات الموصوفة ثقافيا والأساليب المقررة اجتماعيا للوصول إلى هذه الأهداف (Clinard 1963:15-16).

وجدير بالذكر أن المعايير التي تحدد السلوك المنحرف تختلف من زمن لآخر ومن ثقافة لأخرى. وبناء عليه يرى ميرتون أن لكل بنية اجتماعية، عنصرين أساسين، هما الأهداف والمعايير، وبينما تكمن الأهداف في الآمال المشروعة التي يحددها المجتمع لأفراده، فإن المعايير تمثل مجموعة القواعد التي تحكم السلوك، وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف من خلال قنوات عديدة، وهنا توجد طرق مستحسنة أو مقبولة، كما توجد طرق أخرى مستهجنة أو غير مقبولة. وعندما يعطي المجتمع للأهداف وزنا مبالغًا فيه على حساب المعايير، تزداد الطرق المؤدية إلى تلك الغايات، ويسلك الأفراد الطرق الناجحة والسريعة التي توصلهم إلى أهدافهم، ولكن يكون ذلك على حساب السبل المشروعة التي يتم إهمالها؛ لأنها لا تحقق الهدف المطلوب بنفس السرعة وبنفس الدرجة، وبالتالي

ينتج عن ذلك انتشار النشاطات الجانحة للوصول إلى الهدف باستعمال أي وسيلة، حتى ولو كانت تتعارض مع المعايير الأخلاقية (ميزاب، ناصر ١٥٢: ٢٠٠٥).

وهذا يعني أن البناء الاجتماعي في المجتمع الكبير يمارس ضغوطًا على بعض الأشخاص تدفعهم إلى السلوك غير السوي، وأن السلوك الجناحي ما هو إلا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافيا والوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف، ويقول روبرت ميرتون(١٩٥٧): « إن المجتمع الأمريكي يضع النجاح كهدف لكل فرد، ويركز بشكل أكبر على الهدف وليس على الوسائل المشروعة لتحقيقه، وبالتالي فإن كثيرًا من الناس غير القادرين على تحقيق أهداف النجاح المادي عن طريق الوسائل المشروعة، يلجؤون إلى وسائل أخرى انحرافية لتحقيق تلك المكاسب، وينطبق ذلك بصفة خاصة على ذوي الدخل المحدود المزودين ثقافيًا بتطلعات النجاح، بينما هم محرومون من الفرص المتساوية لتحقيق تلك التطلعات....» (ميزاب، ١٥٣: ٢٠٠٥).

وبذلك نجد أن السلوك المنحرف عند ميرتون إذًا « هو نتيجة للأوضاع الاجتماعية المتناقضة التي تدعو من جهة إلى المبادرة واستغلال الفرص السانحة، ومن جهة أخرى لا توفر الوسائل الكافية للجميع بالمستوى نفسه لتحقيق الآمال المشروعة، خاصة الأمر الذي يسبب للفرد صراعا نفسيا ويشعره بالغبن وعدم توازن حيال هذه الازدواجية المتناقضة، مما يسقطه في الانحراف (ميزاب، ناصر ١٥٣: ٢٠٠٥).

وعندما يجد الأفراد أنفسهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم المشروعة بالوسائل المشروعة، يلجؤون إلى البحث عن وسائل جديدة غير مشروعة يحققون من خلالها أهدافهم، وهذا في حد ذاته يشكل السلوك الانحرافي على شكل واسع (التويجري، أسماء عبد الله ٤٨: ٢٠١١).

ويشرح ميرتون طريقة تكيف الأفراد في ضوء علاقتهم بين الأهداف الثقافية التي يحبذها المجتمع والوسائل أو الطرق المتاحة للوصول إليها، وذلك من خلال وضع « تايبولوجي» يتكون من خمسة أنماط للتكيف، كما هو مبين في النموذج التالي:

أنماط التكيف Mode of Adaptation	الأهداف Culture Goals	الوسائل Institutional Means
الامتثالي Conformity	+	+
الابتكاري Innovation	+	−
الطقوسيRitualism	−	+
الهروبي Retreatism	−	−
المتمرد Rebellion	+	+

دلائل الإشارات في النموذج أعلاه:

(+) = الموافقة،(−) = الرفض، (+) = الرفض ومحاولة التغيير في آن واحد.

انظر: Vold,G. and Bernard, Th. 1986:190.

ولمزيد من معرفة هذه النظرية لا بد من شرح دلائل أنماط التكيف عند ميرتون، وهي كالتالي:

النمط الأول: الامتثالي: ويقصد به قبول الفرد للأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع، مع قبوله للوسائل المشروعة اجتماعيا لتحقيق هذه الأهداف، وهذا النمط هو أكثر أشكال السلوك قبولا في معظم المجتمعات في العالم، كما أنه يمثل القوة الكامنة وراء استقرار تلك المجتمعات وانخفاض نسبة الانحراف فيها، ومع غياب الانسجام والقبول بين الأهداف والوسائل، يشعر أفراد المجتمع بالضغط

(الأنومي) الذي يحاولون التخلص منه باللجوء إلى أحد الأنماط الأربعة الأخرى، وهي:

النمط الثاني: الابتكاري: والذي يعني قبول الفرد الأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع، وفي نفس الوقت يرفض الوسائل المشروعة لتحقيقها.

النمط الثالث: الطقوسي: ويمثل قبول الأفراد الوسائل المشروعة لتحقيق الهدف، ولكن دون وجود أي نوع من الأهداف.

النمط الرابع: الانسحابي: ويعني رفض كل من الأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع، ومن هذه الفئة يأتي مدمنو المخدرات.

النمط الخامس: العصيان والتمرد: ويعني رفض كل من الأهداف والوسائل المشروعة لتحقيقها.

ويختلف السلوك الإجرامي طبقا لهذه النظرية باختلاف نوع التكيف لدى الفرد، ففي حين تنتشر جرائم السرقة بين الابتكاريين، فإن إدمان المخدرات يكون أكثر انتشارا لدى الانسحابيين، بينما تشيع جرائم تخريب الممتلكات ونشر الفوضى الاجتماعية لدى الثوار العصاة.

والنقطة الجوهرية في هذه النظرية هي أن السبب الرئيسي لهذه الانحرافات والجرائم يكمن في وجود خلل بنائي في المجتمع، وهي رد فعل فردي أو جماعي ناجم عن طبيعة الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة، وعندما ينشأ الأفراد في جو ملائم يسوده الوفاق، وتجمع بينهم قيم وأهداف مشتركة تقل الضغوط عليهم، ويسلكون طرقا سليمة، تؤدي إلى تناقص فرص الانحراف والجرائم في المجتمع، وبعكس ذلك، عندما يتعذر اندماج الأفراد في مجتمعهم وتقل فرصهم في تحقيق أهدافهم، هنا يصبح وقوعهم في الانحراف والجريمة أكثر احتمالا. وباختصار فإن وجود أي خلل في البناء الاجتماعي يؤدي إلى وجود أشخاص غير متكيفين كليا

مع المجتمع، وتلك هي الفئة التي تجعل نسبة الجريمة أو الانحراف مرتفعة في المجتمع (التويجري، أسماء عبد الله ٢٠١١:٥٠).

رابعا: المنظور الإسلامي للانحراف والجريمة

يعتمد التفسير الإسلامي للانحراف والجريمة على ما أتى به القرآن والسنة النبوية، ويستند التفسير الإسلامي إلى الحديث الشريف الذي مفاده: « ما من مولود إلا ويولد على الفطرة» (صحيح البخاري عن أبي هريرة)، ويدل ذلك على أنه ليس هناك مجرم بالولادة أو بالفطرة، وإنما السلوك الانحرافي يكتسب من خلال التربية والتعلم والتقليد، كما يستند المفهوم الإسلامي للانحراف والجريمة إلى حقيقة أن هذا السلوك هو خروج على الفطرة السليمة والمألوف من السلوك الإنساني السوي، أي أن الجريمة سلوك شاذ (المشهداني، عبد الرازق ٢٠٠٥:١٥٠).

كما يذهب التفسير الإسلامي للانحراف والجريمة إلى أن العقل الإنساني -ويقصد به هنا النفس- هو مخزن الطاقات والدوافع التي تشايع الخير أو الشر. والعقل دائما في حاجة للتهذيب حتى يحقق السمو الأخلاقي والنقاء. وهم يؤمنون أيضا بأن الله قد أمد الإنسان بالعقل وحرية الاختيار ليمكنه من أن يميز بين الخير والشر، ولذلك فأيا ما يفعله الإنسان فإنه يفعله بكامل إرادته (الكيلاني ١٩٩١).

واستمد العلماء المسلمون هذه الأفكار من آي الذكر الحكيم في سورة الشمس:

﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾ ﴾.

وهكذا طبقا لهذه الآيات الكريمة، فإن الإنسان له طبيعة مزدوجة، ويمكنه أن يختار بين أن يكون خيرًا أو أن يتجه نحو الشر. وهم يؤمنون بأن الإنسان يملك

القدرة على أن يلتزم بالقيم الاجتماعية التي تقيد رغباته وجشعه وأن يسمو بنفسه، حيث إن النفس قابلة للتعلم والتهذيب، وبذلك يمكن أن يتحقق السلم الداخلي والخارجي في إطار من الإيمان. فالإسلام يبين طبيعة الإنسان التي تمكنه من أن يتكيف مع البيئة المحيطة لأنه مسئول عن الاختيار الحر وقادر عليه. إن تحقيق التكيف الاجتماعي ضروري لمقاومة الموبقات السلوكية والأخلاقية التي يرفضها الإسلام، مثل الحسد والضغينة والعدوان. كذلك يدعو الإسلام أفراد المجتمع إلى العمل لصالح الجماعة الاجتماعية الأكبر. وهو لا يفترض أن يكون تكيف الفرد في المجتمع آليا، وإنما يكون نابعا من إيمان الفرد بتشديد الإسلام على الفضيلة، وكبح توجهاته الخاطئة نحو نفسه والآخرين. وهنا يمكننا القول بأن نزوات ورغبات الفرد ما هي إلا أعراض مرضية، تحتاج إلى صقل وتهذيب حاجات الفرد وتنظيمها وفقا لمرضاة الله سبحانه وتعالى، وبذلك تسمو النفس وينعم الفرد بالصحة النفسية (الكيلاني ١٩٩١).

ويقول اللواء عبد الرزاق المشهداني (٢٠٠٥:٥١): إن الباحثين في علم الإجرام يرون أن تفسير الإسلام لأسباب الانحراف والجريمة لا يقتصر على عامل واحد، وإنما يعزوه إلى جملة من الأسباب والعوامل. فالإسلام قد وضع مبادئ واضحة وثابتة لتفسير السلوك الانحرافي والإجرامي متقدما بذلك بأكثر من عشرة قرون على نظريات التفسير التكاملي للظاهرة، كما سنبين فيما يلي.

خامسا: المنظور التكاملي لتفسير الانحراف والجريمة

إن تعقد ظاهرة السلوك الانحرافي والإجرامي وتعدد العوامل المسببة لحدوثها جعل من الصعوبة بمكان الأخذ بالنظريات الأحادية الجانب لتفسير السلوك الانحرافي، الذاتية منها والاجتماعية، وذلك لما شابها من أخطاء، من حيث التركيز على جانب من الظاهرة وإغفال الجوانب الأخرى. ولتفادي هذا القصور في هذين المنظورين لتفسير السلوك الانحرافي، جاء الاتجاه التكاملي ليسد الفجوة في تلك التفسيرات ذاتية كانت أو اجتماعية.

ويذهب الاتجاه التكاملي إلى الجمع بين العوامل المختلفة للسلوك الانحرافي، والتي اعتمدتها تلك النظريات، ويرتكز الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الانحرافي والإجرامي على ثلاث مسلمات رئيسية:

١. الشمولية. بمعنى أن الجريمة لا ترتبط بالفرد أو الفاعل فقط، وإنما تتعداه لتشمل بيئته أيضا.

٢. لا يرتبط هذا الاتجاه باختصاص معين، بل يحاول الجمع بين جميع الاختصاصات التي تعالج السلوك المنحرف.

٣. يعتمد الاتجاه على تعدد العوامل، ويرفض تفسير الانحراف والجريمة في ضوء عامل واحد.

وقد حاولت نظريات الاتجاه التكاملي الربط بين العوامل الذاتية والاجتماعية والثقافية في صورتها التفاعلية الدينامكية مع الأوضاع الاجتماعية، أي في ضوء مجموعة من العوامل المتضافرة للجريمة وارتباطها بالتطور الفعلي للشخصية، مع التأكيد على الأبعاد الأساسية للعمل الإجرامي والمتمثلة في الجوانب الثقافية وما تتضمنه من قيم ومعايير ومعان، وكذلك الجوانب الاجتماعية التي تشتمل على النظم والجماعات والأوضاع والأدوار والبناء الاجتماعي، والجانب الشخصي الذي يتمثل في الدوافع والاستعداد والميول والرغبات والتطلعات والإمكانيات التي تترجم الاتجاهات وصور السلوك المختلفة، وهي بذلك تنظر للإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية اجتماعية (المشهداني، عبد الرازق ١٥٠:٢٠٠٥).

وهنا يمكن أن نطرح تساؤلا مؤداه: كيف يمكن تفسير ظاهرة الانحراف والجريمة في ضوء الاتجاه التكاملي؟

وللإجابة على هذا التساؤل يضع كل من الدكتور عبد المجيد منصور والدكتور زكريا الشربيني (٢٠٠٣) عدة اعتبارات لتفسير هذه الظاهرة في ضوء الاتجاه التكاملي تتمثل في الآتي:

١- لا بد من التخلي عن فكرة أن الظاهرة الإجرامية يمكن تفسيرها في ضوء عامل واحد أو سبب واحد، فإن هذه الفكرة الأحادية الجانب في التفسير ستكون قاصرة عن تقديم تفسير صحيح وعلمي للظاهرة الإجرامية. إن تفسير هذه الظاهرة يجب أن يستند على فكرة تعدد العوامل. ولا تقتصر طبيعة الظاهرة الإجرامية على حالة الفرد الذاتية فقط، فرغم استحالة تجاهل الجوانب الداخلية التي تتحكم في السلوك الإجرامي للفرد وتصرفاته، لابد أيضا من الاعتراف بدور البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد وتأثيرها على سلوكه. فالفرد داخل جماعته يؤثر فيها ويتأثر بها، كما أن لهذا المحيط الاجتماعي دورا في تشكيل تكوينه النفسي.

٢- أن ظاهرة السلوك الانحرافي والإجرامي في ضوء الاتجاه التكاملي لا بد من دراستها من وجهة نظر العلوم المختلفة، كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم البيولوجيا وعلم الأمراض النفسية والعقلية وجميع العلوم الأخرى التي تتصل بالمشكلة، كذلك يمكن أن يقوم بالدراسة أناس من مختلف التخصصات، فمثلا إذا كان الباحث الاجتماعي مهتما بالسلوك الفردي الإجرامي، من حيث تأثيره في الجماعة، فإنه يتعين على باحث في علم آخر أن يتولى الفرد ذاته وشخصيته والعوامل النفسية والداخلية التي عن طريقها يخرج السلوك إلى المحيط الخارجي.

٣- لابد من التعاون وتبادل المعرفة العلمية بين الباحث الميداني والباحث النظري، بمعنى أن يكون الباحث الميداني ملما بالنظرية العامة التي صاغها الباحث النظري، كما يجب أن يكون الأخير ملما بجميع النتائج التي توصل إليها الباحث الميداني (ص ١٠٩-١١٠).

وهكذا نرى أن الاتجاه التكاملي في تفسير ظاهرة السلوك الانحرافي والإجرامي يعتمد على مجموعة من العوامل والأسباب، ومن جوانب وتخصصات علمية عدة، ويمكن أن يقوم بها أكثر من باحث من تخصصات مختلفة.

الخاتمة والتوصيات

في ختام هذا الكتاب يتضح لنا أهمية دراسة مشكلة انحراف الأحداث وما تحمله من مخاطر تتعلق بأهم شريحة سكانية في الوطن العربي. وهي الشريحة التي يمكن أن تشكل الدعامة الأساسية لرفاهية وأمن المستقبل العربي. وهنا تأتي أهمية الاطلاع على أهم ما أنتجه الفكر الإنساني بجميع تخصصاته، لتشخيص هذه الظاهرة وعلاجها، وتحديد العوامل والأسباب التي تؤدي إليها في الوطن العربي بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، مع الوضع في الاعتبار مدى انطباقها على خصوصية مجتمعنا العربي، واختيار الأجزاء المناسبة منها.

وإذا كانت ظاهرة الانحراف تشكل مشكلة عالمية تتقاسم سماتها كل المجتمعات بما فيها مجتمعاتنا العربية، إلا أن هناك بعض الخصوصيات - يتسع مداها بين مجتمع وآخر أو يضيق - هي التي تميز مجتمعا عن آخر، وهنا يجب أن لا يغيب عن بالنا أنه إذا كانت سرعة انتشار وتعدد أنماط هذه الظاهرة هي ما يميزها في هذه الحقبة من التاريخ، إلا أنه لا يمكن تجاهل جدة أسباب سهولة هذا الانتشار. فهذه التطورات التكنولوجية الحديثة (وسائل الاتصال والمواصلات) التي سهلت التقارب والاختلاط بين شعوب العالم أدت إلى سهولة الاقتباس لكل ما

هو صالح وكل ما هو طالح، وهذا يستدعي القيام بالفرز بين الضدين والانتقاء الحذر والواعي لمعطيات هذه القوى الوافدة.

ويشعر الفرد في وسط هذا الخضم الواسع من الصراعات بالتناقضات بين ما يبتغيه وما يستطيع أن يحققه بالفعل كما لو كان في دوامة، وتنتابه البلبلة والاضطرابات، ويشعر بالضياع، وهنا كثيرا ما يحدث - كرد فعل لمثل هذا الشعور - أن ينساق في طريق الانحراف ويتبع أساليب ملتوية غير مشروعة، بينما لو وجد هؤلاء الشباب مجالات منظمة على أسس سليمة، ولو أحيطوا برعاية عقول مفكرة واعية لمختلف الأزمات والصراعات التي تواجههم لأمكن تجنب وقوعهم في طريق الانحراف والجريمة، ولأمكن استغلال كل ما لديهم من طاقات وإمكانات في مجالات منتجة.

وربما يكون من المفيد أن أشير إلى ما توصل إليه الدكتور جليل وديع شكور (١٩٩٨) من حلول ومعالجة للمشكلات التي تعترض الطفل العربي، وقد بدأها بما أدلت به السيدة منى الهراوي - حرم الرئيس اللبناني آنذاك - عند رعايتها للمؤتمر الرابع للاتحاد اللبناني لرعاية الطفل، تحت عنوان «سوء معاملة الأطفال»، حيث قالت: « إن البلد الذي يرعى أطفاله هو بلد يعرف كيف يبني مستقبله». وقد أشارت في كلمتها إلى أهمية تكاتف الجهود الأسرية والمؤسسية الرسمية وغير الرسمية لتحمل المسؤولية تجاه الرعاية المناسبة للأطفال، وإعدادهم إعدادا سليما (ص ١١٥).

ولا شك أن أهم من يتولى هذه الرعاية هي الأسرة بصفتها البيئة الأولى التي تحتضن الطفل، وأن ما توفره له من حب ورعاية واهتمام في جو أسري تسوده المحبة والود والوفاق يترك بصماته في حياة الطفل المستقبلية. ثم يأتي دور المدرسة بما تقدمه للطفل من أسس تعليمية تربوية سليمة يكمل دور الأسرة في أداء الرسالة التربوية السليمة. ولا يمكن تجاهل دور المجتمع المدني من نشر الوعي التربوي والتعليمي لهذه الجهات. ولا يقل بعد ذلك دور الدولة عن هذه

المؤسسات في رعاية النشء، وذلك بإقامة مؤسسات إرشادية متخصصة لحماية الأبناء من الانحراف، ومؤسسات أخرى تأهيلية وعلاجية، تنتشل الأحداث مما انتابهم من انحرافات.

ولا بد من الإشارة بهذا الخصوص إلى ما ذكره الدكتور جليل شكور(١٢٩:١٩٩٨) عن أهم المقترحات التي توصلت إليها الندوة الوطنية العلمية حول جناح الأحداث في اليمن المنعقدة في الفترة بين ٢٤ و٢٦ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٩١. وقد شارك في الندوة مجموعة من المتخصصين في علم النفس والطب النفسي، وطب الأطفال والعلوم التربوية والاجتماعية في جامعتي صنعاء وعدن، وانتهت الندوة بتوصيات أقتبس بعضا منها على أمل أن تطبق في كل بلد عربي، وهي كما يلي:

أولا : على الصعيد القانوني

- إصدار قانون للأحداث تتم مناقشته جيدا مع الجهات المتخصصة قبل تطبيقه.
- إنشاء محاكم متخصصة للأحداث الجانحين تحت إشراف ذوي الاختصاصات العلمية كعلم النفس والاجتماع والقانون وغيرها.
- تشكيل شرطة خاصة بالأحداث.
- المنع التام من إيداع الأحداث مع الكبار في السجون.

ثانيا : على الصعيد التربوي

- إعداد وتأهيل باحثين نفسيين واجتماعيين لتوجيه الأحداث ورعايتهم في المدارس ودور الرعاية الاجتماعية.
- إعطاء الأهمية للتربية الدينية، وما تحتويه من قيم إنسانية، والتي من شأنها أن تكسب الحدث «قوة الذات»، ويتجنب بالتالي الدوافع السلبية التي يمكن أن تؤدي به للانحراف.

- تطوير مناهج التعليم بما يعزز القيم الأخلاقية والسلوك الحسن، وينمي القدرات العقلية والإبداعية عند الحدث.
- تجريم العقاب الجسدي والمبالغة في القسوة، ونصح الأسرة وتوعيتها بعواقب ذلك السلوك.

ثالثا: على صعيد الصحة النفسية

- ضرورة الاهتمام بالبحوث العلمية في مجال الصحة النفسية وأسباب ظاهرة انحراف الأحداث وعلاجها.
- تشجيع إنشاء العيادات النفسية وتكثيف التوعية الجماهيرية بأهمية زيارتها عند الحاجة.
- الاهتمام بإنشاء أقسام خاصة بالطفل في مؤسسات الصحة النفسية والعصبية.

رابعا: على الصعيد الاجتماعي

- ضرورة إنشاء قرية نموذجية للإيواء.
- إتاحة الفرصة للجانحين في هذه المراكز لإكمال دراستهم أو بالالتحاق بمراكز التأهيل والتدريب المهني كي يعودوا إلى المجتمع كقوى مفيدة ومنتجة.
- بناء الحدائق والملاهي وتنظيم المعسكرات الصيفية لشغل أوقات الفراغ بما من شأنه قضاء الوقت في الاتجاه الإيجابي بعيدا عن الجماعات والأماكن المشبوهة.

وأخيرا، فإن المصلحة العربية عموما تقتضي أن نهتم بهذه الفئة ككتلة واحدة في كل البلاد العربية، وذلك بالتعاون البناء بين هذه الدول ليس فقط على مستوى عقد المؤتمرات والاجتماعات لمناقشة هذه المشكلة، وإنما بالمساهمة الفعلية للتصدي

لها والتطبيق الفعلي لما تتمخض عنه هذه المؤتمرات من توصيات، كما يجب أن نولي الاهتمام بالطفل العربي في كل مكان، مثلا بأن نهتم بالطفل الذي يعاني من مشكلة في طنجة بالمغرب بنفس القدر الذي نهتم بطفل تنتابه نفس المعاناة في إمارة رأس الخيمة بالإمارات العربية المتحدة، وهكذا.

وبالتالي أن يبذل العرب بسخاء، كل من موقعه، وبما هو متاح لديه، بالخبرة أو بالمال للاهتمام بمشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي. وأثق بأننا قادرون على ذلك، وأثق أيضا أن ذلك سيعود بالمصلحة العامة على الجميع، والمصلحة العليا للوطن العربي ككل.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا التوفيق والهداية.



المراجع

مراجع عربية:

إبراهيم ،أكرم نشأت (١٩٨٤) جنوح الأحداث. الكويت: وكالة المطبوعات

إسماعيل، سيد عزت (١٩٨٤) بعض المعايير الأساسية عن جنوح الأحداث. الكويت: وكالة المطبوعات.

الأشول، عادل (٢٠٠٨) علم نفس النمو. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ابراهيم، عبد الستار(١٩٨٢) علم النفس ومشكلات الحياة. القاهرة: مدبولي.

أبو النصر، محمد زكي (٢٠٠٨) لياقة التصميم المنهجي للبحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

التويجري، أسماء عبد الله (٢٠١١) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

التير، مصطفى عمر(١٩٩٠) الوجه الآخر للسلوك: قراءات في مظاهر الانحراف. ليبيا: معهد الانماء العربي

ثابت، ناصر(١٩٨٩) المخدرات واستنشاق الغراء في الامارات العربية المتحدة. الكويت: منشورات ذات السلاسل

الجميلي، خيري خليل(١٩٩٨) السلوك الانحرافي في اطار التخلف والتقدم. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

جلبي، علي عبد الرازق. عوامل انحراف الاحداث في الوطن العربي. المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الاجتماعي لدراسة عوامل انحراف الاحداث ودور المؤسسات في المعاملة والعلاج. تونس (٢٣- ٢٨ يوليو/ تموز ١٩٧٣).

حسون، تماضر(١٩٩٤) جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

الحارثي، جيلان بن هلال (٢٠٠٣) أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث. درجة ماجستير. الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية

الحناكي، علي بن سليمان (٢٠٠٦) الواقع الاجتماعي لأسر الاحداث العائدين للإنحراف. الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية

الحسيني، عمر الفاروق(١٩٩٥) إنحراف الأحداث المشكلة والمواجهة. جمهورية مصر العربية: جامعة المنصورة

حجازي، مصطفى (١٩٧٥) الأحداث الجانحون. دار الحقيقة بيروت

الخولي، محمود سعيد(٢٠٠٨) العنف المدرسي: الأسباب وسبل المواجهة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

درويش، يحيى حسن (١٩٩٨) معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر.

الزعبي، أحمد محمد (٢٠٠٥) مشكلات الأطفال النفسية والسلوكية والدراسية: أسبابها وسبل علاجها. دمشق: دار الفكر

زوانتي، بلحسن (٢٠٠٤) جناح الأحداث: دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والتشريع الجزائي: الجزائر. دراسة ماجستير. كلية العلوم الاسلامية. جامعة الجزائر

سري، إجلال محمد(٢٠٠٣) الأمراض النفسية والاجتماعية. القاهرة: عالم الكتب

الساعاتي، حسن (١٩٥١) علم الاجتماع الجنائي. القاهرة: دار النهضة المصرية .

سالم، زينب (٢٠٠٧) مراهقون على كرسي الاعتراف. القاهرة: عالم الكتب .

السدحان، عبد الله ناصر(١٩٩٤) قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث. الرياض: المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب

الشرقاوي، أنور محمد (١٩٨٦) انحراف الأحداث. ط٢. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية .

شازار، جان (١٩٧٠) انحراف الصغار. القاهرة: مكتبة الانجلو.

شكور، جليل وديع (١٩٩٨) الطفولة المنحرفة. بيروت: الدار العربية للعلوم.

شكور، جليل وديع (١٩٩٧) تأثير الأهل في مستقبل أبنائهم. بيروت: المعارف للطباعة والنشر

شفيق، محمد (٢٠٠٠) العلوم السلوكية: مدخل إلى علم النفس الاجتماعي. القاهرة: المكتب الجامعي

ضو، محمد (٢٠٠٢) ظاهرة انحراف الاحداث: العلاج والاسباب: دراسة اجتماعية ميدانية في في قسم الاحداث الذكور بسجن حلب المركزي، ومركز الملاحظة الخاص برعاية الاناث في مدينة حلب. الجمهورية العربية السورية

طالب، حسن (١٩٩٧) المدينة والجريمة: الاحياء الفوضوية في النسيج العمراني والجريمة. بيروت: دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع.

الظاهر، قحطان أحمد (٢٠٠٤) تعديل السلوك. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع

عوض، رئيفة رجب (٢٠٠١) ضغوط المراهقين ومهارات المواجهة: التشخيص والعلاج. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية

عثمان، سيد أحمد(٢٠٠٢) علم النفس الاجتماعي التربوي: التطبيع الاجتماعي المسايرة والمغايرة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية

العمري، صالح بن محمد آل رفيع (٢٠٠٣) العود للانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية.الرياض: أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية

عبد المتعال، صلاح (١٩٨٠) التغير الاجتماعي في البلاد العربية وعلاقته بالجريمة. القاهرة: مكتبة وهبة

عبد الله، عبد السلام (١٩٨٥) ملامح انحراف الأحداث، رسالة ماجستير. ليبيا: جامعة الفاتح.

العيسوي، عبد الرحمن محمد (٢٠٠٤) الجريمة بين البيئة والوراثة: دراسة في علم النفس الجنائي وتفسير الجريمة. منشأة المعارف بالإسكندرية: جمهورية مصر العربية.

عبد الستار، فوزية (١٩٨٥) مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب. الطبعة الخامسة. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر

العمر، معن خليل (٢٠٠٤) التنشئة الاجتماعية، عمان. الأردن، دار الشروق.

العمر، معن خليل (٢٠٠٠) علم اجتماع الأسرة. عمان: دار الشروق.

العوجي، مصطفى (١٩٧٠) الأطفال المنحرفون في لبنان. منشورات الجامعة اللبنانية: بيروت

العصرة، منير (١٩٧٤) انحراف الأحداث ومشكلة العوامل. الاسكندرية: منشية المعارف

غيث، محمد عاطف. السلوك والانحراف في المجتمعات المعاصرة. أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة: المجمع الثقافي. محاضرة القيت بتاريخ ٩-٢-١٩٨٨

القائد، شفيق(١٩٨١) جنوح الاحداث في الجمهورية العربية السورية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق: الجمهورية العربية السورية.

الكيلاني، نجيب (١٩٩١) الدوافع السيكولوجية بسلوك الانحرافي. ورقة بحثية قدمت في ندوة حول سلوككيات طلبة تلاميذ المدارس الثانوية" في دبي. يوم ١٣. ١٢. ١٩٩١.

المختار، زينب (٢٠١٢) إيجابيات وسلبيات الألعاب الالكترونية. بحث غير منشور. الامارات العربية المتحدة. رأس الخيمة: مكتبة اليقظة العربية للمرأة والطفل.

المشهداني، عبد الرزاق (٢٠٠٥) واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي: دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

منصور، عبد المجيد والشربيني، زكريا (٢٠٠٣) سلوك الإنسان: بين الجريمة. العدوان. الإرهاب. القاهرة: دار الفكر العربي

ميزاب، ناصر(٢٠٠٥) مدخل إلى سيكولوجية الجنوح. القاهرة. عالم الكتاب

نعيم، سمير (١٩٨٥) الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. القاهرة: مكتبة سعد رقوت

هارون، أحمد (٢٠٠٩) الجريمة والسلوك الاجرامي: رؤية نفسية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية

هلال، ناجي. الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي. المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب. المجلد السابع عشر، العدد الثالث والثلاثون –أبريل ٢٠٠٢ .المملكة العربية السعودية. جامعة نايف للعلوم الأمنية.

الهاشمي ، طارق أحمد (٢٠٠٦) جناح الأطفال في الامارات العربية المتحدة ودور الشرطة في مواجهتها: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراة في علوم الشرطة

الهمشري، محمد علي وآخرون (١٩٩٦) مشكلة سرقات الأطفال. الرياض: مكتبة العبيكات

الياسين، جعفر عبد الأمير (١٩٨١) أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. الطبعة الأولى. بيروت- لبنان . عالم المعرفة.

المراجع باللغة الانجليزية

Clinard, M. B. and (1973) Crime in Developing Countries, N.Y and London: Holt.

Durkheim, E. (1982) The Rules of Sociological Methods, London: Macmillan

Fox, V. (1976) Introduction to Criminology. New Jersey: Prenice Hall.

Giddens,A. (1989) Sociology, UK: Polity Press.

Goode, E.(1984) Deviant Behaviour, New Jersey:Prentice-Hall (2nd ed.).

Glueck, S. And E. (1968) Unrevealing Juvenile Delinquency. USA:Commonwealth (5th ed.).

Hurwitz, S. and Christiansen, K. O. (1983) Criminology. USA: George Allen and Unwin Merton, R.(1970)

Lombroso, C. (1968) Crime: Its Causes and Remedies, New Jersey: Smith Publishing Corp.

Prins, H. (1973) Criminal Behaviour : An Introduction to Criminology and the Penal System, London and NY: Tavistock Publication.

al- Qassimi, M.(1993)Immigrants and Juvenile Delinquency in the United Arab Emirtes. Master of Philosophy. Walse University. Swansea. UK

Quinny, R.(1979) Criminology.2nd ed. Boston: Little Brown

Recless, W.C. (1940) Criminal Behaviour, New York and London: McGraw-Hill>

Rosenquist, C. and Megargee, E. (1969) Delinquency in Three Cultures, Austin:University of Texas Press

Seigle,L.J. and Senna, J. (1981) Juvenile Delinquency: Theory, P ractice and Law. USA: West Publishing Co.

Sellin, T. (1938) Culture Conflict and Crime, New York: Social Science Research Council.

Sellin, T. (1970) Culture Conflict. In Walfgang, M. (ed.) The Sociology of Crime and Delinquency. John Wiley and Sons Inc.

Sellin, T. (1970) A Sociological Approach. In Walfgang, M. (ed.) The Sociology of Crime and Delinquency. John Wiley and Sons Inc.

Sutherland, E. H. (1960) Principle of Crime. USA: Lipincott Co. (6th ed.).

Vold, G. and Bernard, T. (1986) Theoretical Criminology.USA: Oxford University Press.

Walker, N. (1987) Crime and Criminology. New York. Oxford University Press

Williams, J. E. (1981) Criminology and Criminal Justice. New York. St. Martin's Press.

